



دراسات

في الاقتصاد والتجارة



دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات
بكلية الاقتصاد، جامعة قارون، بنغازي . ولاتعبر الآراء
التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل
وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة قارون .

أ.د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

مدير التحرير

د. فيصل سالم الكبخيا

رئيس التحرير

أ.د. فتحي صالح بوسدرة
أ.د. سالم إسماعيل الحصادي
أ.د. علي سعيد علي

أعضاء هيئة التحرير

بسمة محمد الزاوي

أمانة سر المجلة

أ.د. بن عيسى أحمد حودانه
أ.د. محمود محي الدين يادي
أ.د. علي محمد شميش
د. إبراهيم صالح الرفادي

الهيئة الاستشارية



قواعد وإجراءات النشر في المجلة

5. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية .
كان تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .
 6. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .
 7. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه وكذلك البحوث التي أقيمت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة .
 8. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه - بهذه الكيفية (1)- وتكتب قائمة بالهوامش في آخر البحث .
 9. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي .
 10. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .
 11. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أو floppy) محتوية على البحث ، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .
- ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .
- وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :
1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي مجلة أو مطبوعة أخرى.
 2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراه) شريطة أن لا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث ويشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحة .
 3. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات بشرط تعهد الباحث بعدم نشرها في أي جهة أخرى .
 4. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

16. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه .

17. البحوث والدراسات المقدمة والغير مقبولة للنشر لاتعاد لأصحابها ، وكذلك ملاحظات المقيمين .

18. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس .

19. يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيّتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة .

12. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريباً) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها .

13. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه .

14. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً ووجهة عمله .

15. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها ، وتعرض البحوث على إثنين من المقيمين في مجال الاختصاص ، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم ، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة .

المراسلات : باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة قاريونس .

ص. ب 1308

هاتف: 00218 – 61 – 2240736

فاكس: 00218 – 61 – 2240736

بريد إلكتروني : E-mail: Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

المحتويات

مقدمة العدد

المقالات والبحوث

- 1..... العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا
د. بشير محمد عاشور
أ. عبدالمولى على محمد
- 12..... الاقتصاد القياسي وتطبيقاته في الدول النامية : بعض المحاذير
د. محمود سعيد الفاخري
- 29..... إستراتيجية التبرير في المراجعة ؛ نظرة فلسفية وآلية عملية لرفع مستوى جودة أداء المراجع الخارجي (اهتمامات المراجع الخارجي الليبي والجهات الرقابية بإستراتيجية التبرير)
د. عوض أحمد الروياتي
- 64..... الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا : دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبياً
د. أمال سليمان العبيدي
- 80..... إستراتيجيات الخصخصة " دراسة نظرية تحليلية "
د. عبدالعزيز اعييد ابوبكر
أ. ليلي صالح محمد

عرض الكتب

- 103..... مستقبل الحرية (الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج)
د. أم العز على الفارسي

الملخصات

- 111..... فهم المساءلة في المنظمات : من وجهة النظر المؤسسية والبناء الاجتماعي
د. مصطفى محمد فوكله
د. أونكويتسلوايل اوتاتا
- 112..... اختبار ومقارنة أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الليبي والمملكة المتحدة
د. إدريس عبدالحميد الشريف
د. بروس بورتون
أ.د. بيل نيكسون

دليل رسائل الماجستير



مقدمة العدد

يسرنا أن نسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة " المجلد الخامس والعشرون لسنة 2006 ف ، الذي يتضمن عدداً من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر عام 2007 ف ، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية . كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من 2006.1.1 ف إلى 2006.12.31 ف ، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الإطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية ، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة ، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "



المقالات والبحوث



العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا

د. بشير محمد عاشور الدرويش
أستاذ المحاسبة المساعد
معهد التخطيط - طرابلس
أ. عبدالمولى علي محمد الفاسي
أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس

ملخص :

تهدف هذه الورقة إلى البحث في العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة من خلال بيئة العمل المحاسبي في ليبيا. وباستقراء مراحل تطور مهنة المحاسبة في بعض الدول المتقدمة حسبما ورد بأدبيات المحاسبة، تم تلخيص العوامل التي ساعدت على هذا التطور في العناصر التالية: وجود هيئات مهنية، التعليم المحاسبي، مستخدمو المعلومات المحاسبية، الاستقرار المؤسسي، النظم المحاسبية المتطورة، ثقافة المجتمع.

ومن خلال ما تعرضت له هذه الورقة من بحث في هذه العوامل، تبين أن جُلها تعمل باتجاه معاكس لتطور هذه المهنة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد نحو إيجاد التطور المطلوب.

مقدمة :

والملاءمة، والدقة والوضوح، والمصدقية، وإمكانية الاعتماد عليها في المقارنة والتنبؤ. فإن هذا يتطلب وجود مهنة على مستوى من التنظيم والتطوير التشريعي، وبما يسمح بتوفير معلومات مالية مفيدة لاتخاذ قرارات رشيدة.

وبالنظر إلى واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، والذي تناولته العديد من الدراسات والورقات البحثية، وأشارت جميعها إلى قصورها على جميع المستويات؛ سواء أكان ذلك على مستوى مبادئ وقواعد المحاسبة المالية، على مستوى معايير المراجعة وقواعد السلوك

في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي وبالنظر إلى التوجهات المستقبلية، وإلى ما يشهده من أنشطة تمثلت في توسيع قاعدة الملكية، وظهور الشركات المساهمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإقامة الشركات المشتركة، بالإضافة إلى بدء نشاط سوق الأوراق المالية، والجهود المبذولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى أهمية المعلومات المحاسبية لإنجاح هذه التوجهات، وعلى اعتبار أن المحاسبة كمهنة وكنظام للمعلومات هي المصدر الرئيس لهذه المعلومات، والتي يجب أن تتميز بعدد من الخصائص أهمها الوقتية،

باستقراء واقع الممارسات المحاسبية في ليبيا يتضح جلياً القصور في هذا الجانب من عدة نواحي أبرزتها مجموعة من الدراسات التي تبحث في مدى توافر وتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية، ففي الدراسة التي قام فيها فريق من مركز البحوث الاقتصادية بحصر وتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا (بيت المال، 1990)، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: الاختلاف الواضح بين الشركات المتماثلة في تطبيق المبادئ المحاسبية مما يؤدي إلى الاختلاف في البيانات المحاسبية المنشورة ومن ثم صعوبة إجراء المقارنة بينها.

الاختلاف الواضح بين الشركات المتماثلة بخصوص القواعد والطرق المحاسبية المتبعة، ويعود ذلك إلى عدم توفر إطار ومعايير محاسبية معتمدة بهذه القواعد والطرق والإجراءات بليبيا، الأمر الذي زاد من صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة.

إن غالبية الشركات لا تراعي المقومات الأساسية للتقارير المالية الجيدة عند إعدادها لهذه التقارير، الأمر الذي يؤدي إلى الإقلال من أهمية البيانات المحاسبية المنشورة وتأخيرها، بالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وفي دراسة حول مدى ملاءمة أساليب التقييم المحاسبية للمشروعات المعروضة للتمليك للواقع الليبي (العربي والدرويش، 2003) أظهر الواقع العملي لهذه المشروعات العديد من المشاكل بخصوص سلامة المبادئ والقواعد المحاسبية المتبعة

المهني، أو على المستوى التنظيمي للمهنة بشكل عام (بن غربية 1989 ، بيت المال 1990 ، الدرويش 2005) .

وعلى اعتبار أن نجاح المهنة يتطلب وجود بيئة مناسبة لتطويرها وتحسينها، وأن جميع الدراسات المشار إليها أظهرت نواحي القصور ودعت إلى تكوين هيئات مهنية تتولى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة والمراجعة، إلا أنها لم تبحث في الأسباب الكامنة وراء عدم تطور المهنة في ليبيا، عليه فإن هذه الورقة تحاول البحث في العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة، من خلال بيئة العمل المحاسبية في ليبيا، ومن ثم اقتراح الآليات التي يمكن من خلالها تطوير هذه المهنة.

أولاً: واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا

أشرنا فيما سبق إلى أن المحاسبة كمهنة وكنظام للمعلومات هي المصدر الرئيس للمعلومات المالية، وأن هذه المعلومات يجب أن تتميز بعدد من الخصائص أهمها الوقتية، والملاءمة، والدقة والوضوح، والمصداقية، وإمكانية الاعتماد عليها في المقارنة والتنبؤ. ولا يمكن توفر هذه الخصائص في المعلومات المنشورة إلا من خلال إعدادها وفق إطار من المبادئ والقواعد المتعارف عليها، وأن تتم مراجعتها من قبل مراجعين على مستوى معين من التأهيل ووفقاً لمعايير مراجعة متفق عليها، وبما يسمح بتوفير معلومات مالية مفيدة لاتخاذ قرارات رشيدة.

واقع الحال والدراسات الحالية تشير إلى استمرارية هذا الوضع (الدرويش 2005)، حيث لم تقم أية جهة -حتى تاريخ إعداد هذه الورقة- بتبني أي برنامج لوضع معايير وقواعد السلوك المهني للمراجعة، أو التوجيه بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة. فالمهنة في ليبيا لا تزال تمارس في ظل نصوص القوانين المشار إليها أعلاه ولم يتم وضعها في مجموعة متكاملة، إضافة إلى أن مزاولتها لا تزال مفتوحة على مصراعها أمام الجميع، على اعتبار أن شرط مزاوله المهنة من الشروط الميسرة والتي لا يحتاج إلى مجهود في الحصول عليه.

وهكذا يبدو واضحاً قصور مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، وبالتالي فإن الأولوية يجب أن تعطى للبحث في أسباب عدم تطور هذه المهنة، القسم التالي يتناول العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة مع التركيز على الواقع المحلي.

ثانياً: العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة

إن تطور العمل المحاسبي ينعكس إيجاباً في نوعية المعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا العمل في أية دولة، وهو رهين بتوفر مجموعة من العناصر منها إيجاد مجموعة من المبادئ المحاسبية، وهي تمثل الإطار المفاهيمي Conceptual Framework للعمل المحاسبي، وإيجاد الهيكل المؤسساتي للمحاسبة (متضمناً الهيئات المهنية، وهيئات وضع المعايير والتشريعات ذات العلاقة).

في إجراء التسويات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وخاصة فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية للمخصصات والمخزون السلعي، وقد أرجع الباحثان هذه المشاكل إلى غياب مبادئ وقواعد محاسبية متعارف عليها محلياً (العربي والدرويش، 2003، ص.8). وقد جاءت ملاحظات تقارير اللجنة الشعبية لجهاز الرقابة المالية والفنية بالخصوص متوافقة مع النتيجة السابقة.

أما فيما يتعلق بالواقع الحالي لمهنة المراجعة، فإن جميع الدلائل تشير إلى قصور هذه المهنة من حيث عدم وجود مجموعة متكاملة من المعايير وقواعد آداب السلوك المهني، والتي وجدت في نصوص مبعثرة، القانون التجاري، والقانون رقم 65 لسنة 1979 والخاص بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها، والقانون رقم 31 لسنة 1970 والخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين، وقانون ضرائب الدخل، والقانون رقم 116 لسنة 1973 والخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ولانحته التنفيذية والقوانين ذات العلاقة بالمهنة.

لقد توصلت دراسة سابقة (بن غربية، 1989، ص. 125) إلى نتيجة مفادها أن هناك نقصاً واضحاً فيما يتعلق بتنظيم معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني، وفي شروط مزاوله المهنة كما هو معمول به في أغلب دول العالم، وأن هناك مخالفات لبعض المعايير والقواعد المتعارف عليها.

وعلى الرغم من مرور أكثر من 15 سنة على إنجاز الدراسة السابقة، إلا أن

- وجود هيئات مهنية .
- وجود محاسبين على مستوى من الكفاءة والتأهيل (التعليم المحاسبي) .
- مستخدمو المعلومات المحاسبية .
- استقرار مؤسساتي .
- نظم محاسبية متطورة .
- ثقافة المجتمع .

1. دور المؤسسات المهنية في تطوير المهنة

لعبت المنظمات المهنية دوراً رئيساً ومهماً في تطوير مهنة الحاسبة، وهذا ما يشهده واقع حال المهنة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة؛ فمثلاً في أمريكا نجد العديد من المنظمات قد ساهمت في إيجاد الإطار الملائم لنجاح المهنة، وذلك على مستوى القواعد والإجراءات المحاسبية، ومعايير المراجعة، أو على مستوى التأهيل المهني للمحاسبين والمراجعين.

وبالنظر إلى واقع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، فإننا نجد أن هذه النقابة ومنذ إنشائها، بصدر القانون رقم 116 لسنة 1973 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، قد انحصر دورها في منح تراخيص مزاولة المهنة، ولم يتعداها إلى القيام بالأنشطة الأخرى التي من شأنها الرفع من مستوى المهنة، مثل وضع قواعد للسلوك المهني للمراجعين، أو تنظيم البرامج التدريبية لتأهيل المحاسبين القانونيين، وذلك على الرغم من أن القانون المشار إليه ولانحته التنفيذية قد خول النقابة القيام بهذه المهام.

The Institutional structure refers not only to professional bodies but equally to the standard-setting and regulatory bodies which have become such an important part of the life of modern accounting (Mathews and Perera, 1996 p. 23.)

والدارس لتطور المحاسبة الأنجلوسكسونية (باعتبار أن المحاسبة أكثر تطوراً في دول هذه المجموعة) يجد أن حقبة تطور المحاسبة في دول مثل أمريكا والمملكة المتحدة وأستراليا، قد تميزت بالتأثير التجاري والسياسي لهذه الدول، وما أكلها من تطوير لفرع المعرفة المحاسبية بالجامعات والهيئات المهنية، والبحث في المبادئ المحاسبية، حيث ساهمت في هذا التطور العديد من الهيئات المهنية مثل جمعية المحاسبة الأمريكية The American Accounting Association والتي كانت من أهم الهيئات التي ساهمت على المستوى المهني والأكاديمي في تطوير المحاسبة، ومجمع المحاسبين الأمريكي The American Institute of accountants ومجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز The Institute of Chartered Accountants in England and Wales.

وباستقراء مراحل تطور مهنة المحاسبة في الدول المشار إليها أعلاه، فإنه يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت في تطوير العمل المحاسبي في العناصر الآتية:

2. كفاءة وتأهيل المحاسبين :

تعتمد مهنة المحاسبة في ليبيا وفي جميع مستوياتها على مخرجات مراحل التعليم المحاسبي المختلفة في إيجاد الكوادر المتخصصة، ابتداء بكتابة الحسابات وانتهاء بمراجعي الحسابات. ويدور الجدل خلال السنوات الماضية في الأوساط التجارية والصناعية حول فعالية وكفاءة النظام التعليمي في ليبيا بشكل عام وفي مجال المحاسبة بشكل خاص، حيث صرح الكثير من المسؤولين وفي مجالات مختلفة إلى تدني المستوى التعليمي لخريجي أقسام المحاسبة، هذا الوضع الذي اضطر العديد من الجهات إلى إقامة دورات تأهيل للمحاسبين الجدد بهدف الرفع من مستوياتهم⁽³⁾.

وهذا الواقع يمتد إلى أمانات ومؤسسات القطاع العام والتي تطبق نظام المحاسبة الحكومية، حيث تشير تقارير متابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة إلى أن أحد المشاكل التي تواجه تطبيق هذا النظام هو عدم توفر العناصر المؤهلة والمدرّبة .

وعندما نذكر البرنامج التعليمي فالمقصود هو أهداف البرنامج، والمقررات الدراسية، وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، فجميع هذه العناصر هي مكونات هذا البرنامج.

ولقد أثبتت دراسة أن هناك قصوراً واضحاً في هذه العناصر، مما يؤدي إلى نتيجة مفادها قصور البرنامج التعليمي المحاسبي في تأهيل خريجين على مستوى يمكن من القيام بالعمل المحاسبي على الوجه المطلوب (الدرويش، 2004).

وجاءت نتيجة هذا البحث مؤيدة لما توصلت إليه دراسة سابقة للكيلاني عبد الكريم، مفادها قصور المناهج التعليمية وطرق التدريس المحاسبي المتبعة في الإيفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (الكيلاني، 1999). وفي الإطار نفسه توصل بيت المال إلى ضرورة إحداث تغييرات في النظام التعليمي وبشكل يمكن من خلق الكفاءات والمهارات الإدارية والمحاسبية التي تساعد على إنجاح عمليات التنمية والتحول (بيت المال، 1990-2).

وقصور البرنامج التعليمي المحاسبي والمالي يعني الفشل في توفير المحاسب الجيد الذي سيقوم بتوفير المعلومات المالية المطلوبة، ويعني كذلك عدم القدرة على إيجاد المراجع الذي سيعمل على زيادة درجة الثقة والمصداقية في المعلومات المنشورة، ويعني انعدام المحلل المالي الكفاء الذي سيفسر لنا أبعاد وخلفيات المعلومات المنشورة.

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن مخرجات التعليم المحاسبي في ليبيا وهم معدو المعلومات المحاسبية ليسوا في المستوى الذي يؤهلهم في المساهمة في تطوير هذه المهنة.

3. مستخدمو المعلومات المحاسبية :

لمستوى حجم الطلب على المعلومات المالية، ولطبيعة ونوعية مستخدمي هذه المعلومات الأثر الكبير في تطوير مهنة المحاسبة، وتاريخياً ثبت أن مهنة المحاسبة والمراجعة تطورت في استجابة لتوقعات وطلبات خارجية سواء كانت هذه

حاجة لتطوير التقارير المالية، ولا لتطوير مهنة المحاسبة.

4. الاستقرار المؤسسي :

للاستقرار المؤسسي والبنوي دور مهم في وضع وتنفيذ أية سياسة، وذلك على جميع المستويات التنظيمية، فهذا الاستقرار يخلق المناخ الملائم لتطوير السياسات وتطبيقها، والتعديل فيها بين الحين والآخر لتتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة أو الوحدة الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن عدم الاستقرار المؤسسي لا يعطي الفرصة لمثل هذا التطوير أو الاستمرارية في التطبيق. ومهنة المحاسبة كغيرها من المهن، فإن تطورها رهين بالاستقرار المؤسسي والبنوي للمنظمات ذات العلاقة. وبالنظر إلى الواقع الليبي، فقد أثبتت (المغربي- 2004) فرضية مفادها أن عدم استقرار وثبات مؤسسات وبنى وضع وتنفيذ السياسة العامة في ليبيا خلال الفترة 1977-2003 قد اقترن بعدم وضوح وكفاءة وفعالية السياسة العامة خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يبين مدى تأثير السياسة العامة بحالات عدم الاستقرار المؤسسي والبنوي. وبطبيعة الحال فإن السياسات العامة المؤثرة في تطوير العمل المحاسبي قد تأثرت إلى حد بعيد بعدم الاستقرار الإداري بالأمانات والهيئات ذات العلاقة المباشرة بهذه المهنة.

وبدراسة الواقع الإداري لأمانات مثل المالية والاقتصاد والتخطيط، وجد المغربي أنه قد جرت العديد من التغييرات على هذه الأمانات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد حالات الدمج

التوقعات والطلبات ناتجة عن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أم نتيجة لحدوث أزمات وكوارث اقتصادية (قاسم، 2005).

وفي ليبيا، اقتصر الطلب على المعلومات المحاسبية خلال العقود الماضية على الجهات العامة مثل الأجهزة الرقابية ومصلحة الضرائب، والتي تطلب في العادة معلومات لأغراض الرقابة والمتابعة، أو لأغراض إعداد الحساب الختامي للدولة، أو إعداد الميزان التجاري وميزان المدفوعات، أما المصارف كجهة انتمائية فهي في الغالب نجدها لاتعول كثيراً على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة في منح الائتمان، حيث تعتمد في الغالب على الضمانات الشخصية والمادية. وبذلك غابت فئات ضاغطة مهمة لتطوير التقارير المالية، مثل فئة المستثمرين الحاليين والمتوقعين، وفئة المحللين الماليين، بالإضافة إلى ضعف الطلب على المعلومات المالية من قبل النقابات العمالية، والتي ليس لها مجال للتفاوض فيما يتعلق بمرتبات ومكافآت العاملين، باعتبار أن جميع العاملين يخضعون لقانون واحد للمرتبات، وهو قانون 15 لسنة 1981.

والواقع العملي يظهر بشكل واضح للعيان أن الاهتمام بالتقارير المالية والطلب عليها من قبل الأطراف ذات العلاقة قد وصل أدنى مستوى له في ليبيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ولعل أقوى دليل على ذلك تأخر أغلب الشركات في إعدادها لقوائمها المالية. ومن ثم يمكن القول بأنه إذا لم يكن هناك حاجة للمعلومات المالية، فلا توجد

والمراجعين بشكل مباشر وغير مباشر فقد تعرض هو الآخر لحالة عدم الاستقرار الإداري، حيث مر هذا الجهاز بالمحطات الآتية:

• إنشاء ديوان المحاسبة بصدور القانون رقم "79" لسنة 1975م، بشأن ديوان المحاسبة.

• دمج الأجهزة الرقابية (المالية، الإدارية، والفنية) في جهاز رقابي واحد أطلق عليه اسم الجهاز الشعبي للمتابعة، وذلك بموجب قرار مؤتمر الشعب العام رقم "7" لسنة 1988م.

• في سنة 1996م صدر القانون رقم "11" بشأن إعادة تنظيم الرقابة الشعبية تحت مسمى جهاز التفطيش والرقابة الشعبية.

• في سنة 2003م صدر القانون رقم "13" والذي بموجبه تم إعادة فصل اختصاص الرقابة المالية والفنية عن الرقابة الإدارية، واستحدث جهاز الرقابة المالية والفنية كجهاز يختص بممارسة كافة أوجه الرقابة المالية والفنية.

• في 2006/3/5 صدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم "5" لسنة 2006 والذي بموجبه تم إلغاء جهاز الرقابة المالية والفنية ليحل محله جهازان هما:

1. جهاز المراجعة المالية كجهة معنية بإجراءات المراجعة المالية على الجهات الخاضعة للرقابة.

وإعادة التسمية 13 حالة (المغربي 2004، 46).

فأمانة المالية، والتي تعتبر الجهة الرئيسية المنوط بها الإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، حيث تخضع - من الناحية القانونية نقابة المحاسبين والمراجعين لإشراف هذه الأمانة، كما أن أية إصدارات عن تلك النقابة، كقواعد السلوك المهني أو المعايير، يجب أن يتم اعتمادها من قبل أمانة المالية حتى تأخذ صفة الإلزام.

هذه الأمانة تعرضت للعديد من حالات الدمج والتغيير، حيث عرفت باسم أمانة الخزانة في بداية السبعينيات وإلى غاية سنة 1993 عندما تم دمجها مع أمانة التخطيط والتجارة، تحت مسمى أمانة التخطيط والتجارة والمالية، وفي سنة 1994 أعيد تنظيم تلك الأمانة، بتكوين أمانة للاقتصاد والتجارة، وبقيت أمانتا التخطيط والمالية ضمن أمانة واحدة، وهي أمانة التخطيط والمالية، ولم تمض سنة حتى فصلت أمانة التخطيط عن المالية، وبذلك ومنذ سنة 1995، ضلت أمانة المالية مستقلة عن بقية الأمانات. ومن ناحية أخرى فإن التغييرات الهيكلية في المؤتمرات الشعبية والأمانات النوعية للمالية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، على أداء هذه الأمانة.

أما جهاز المراجعة المالية، وهو الجهة المكلفة بمراجعة الجهات المملوكة للدولة كلياً أو جزئياً، والذي سيطر على عملية المراجعة لأكثر من عقدين من الزمن، وما أضفت عليه المرحلة من صفة الإشراف على مهنة المراجعة

وتحقق هذه النظم العديد من المزايا أهمها:

- توسيع رقعة تداول المعلومات وتوفيرها بشكل آني (لحظي).

- دمج المعلومات المالية وغير المالية في قاعدة بيانات واحدة.

- ربط المنظمة بجهات خارجية كالموردين والزبائن بواسطة الشبكة الدولية للمعلومات، مما يتيح تبادل المعلومات بشكل أسرع وعلى نطاق أوسع.

- توحيد الإجراءات والسياسات المحاسبية ما بين المؤسسات باعتبار أن هذه النظم تتصف بصفة العالمية في التصميم والتطبيق ، وبالتالي فهي عادة ما يُتبع في تصميمها المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

- زيادة الدقة في المعلومات.

تنفيذ هذه النظم بنجاح يتطلب إعادة تصميم كل العمليات والإجراءات والدورات المستندية (Reengineering of business processes) والذي من شأنه تحسين أداء العمليات المحاسبية.

بالتدقيق في هذه المزايا يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن تبني مثل هذه النظم لا شك في أنه سيساهم في تطوير الممارسات المحاسبية المتبعة.

ويبقى أخيراً أن نسلط بعض الضوء على مدى إمكانية نجاح تطبيق مثل هذه

2. اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية كجهة رقابية تمارس العمل الرقابي في إطار اللجان الشعبية للتفتيش والرقابة الشعبية.

مما تقدم يبدو واضحاً انعدام الاستقرار للهيئات التي كان من المفترض أن تتولى رسم السياسات العامة لتنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا، ويتأكد هذا من خلال غياب مساهمات الجهات المشار إليها في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا.

5. تطور نظم المعلومات المحاسبية :

تشير كل الدلائل إلى تخلف نظم المعلومات المحاسبية بأغلب الشركات والوحدات الاقتصادية المحلية، وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا التي تحققها نظم المعلومات للمساهمة في تطوير مهنة المحاسبة خاصة فيما يتعلق بتطوير السياسات المحاسبية.

من خلال البحث في تطور نظم المعلومات المحاسبية وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن نستخلص فرضية ، مفادها أن تبني نظام متطور للمعلومات المحاسبية من شأنه أن يفرض بعض الممارسات المحاسبية الجديدة على المستخدمين والتي سيكون لها أثر إيجابي على تطور المهنة . وقد ظهرت نظم المعلومات المحاسبية في عدة أشكال ، كان آخرها هو أنظمة إدارة موارد المؤسسات " Enterprise Resource Planning Systems (ERP Systems) ، وهي آخر ما توصلت إليه تقنية المعلومات في مجال تصميم النظم المتكاملة .

موضوع المحاسبة والثقافة، واستمر بل وازداد الاهتمام والبحث في هذا الموضوع خصوصاً مع ظهور ما يعرف بعولمة الاقتصاد، ومن أشهر الدراسات التي تناولت العلاقة بين المحاسبة والثقافة هي دراسة Hofsted, 1980 ودراسة Gray, 1988.

إن تحليل ودراسة أثر المنظومة الثقافية السائدة في مجتمعنا لم يحظ بالاهتمام الكافي على الرغم من الانعكاسات السلبية التي تتركها الثقافة السائدة في المجتمع على الممارسات المحاسبية، ومن بين هذه الممارسات ما يلي:

ثقافة تداول المعلومات ونقل المعرفة ،
تتولد بعض الثقافات السلبية فيما يتعلق بعمليات نقل وتبادل المعلومات، والتي قد يكون سببها خلل في تحديد شكل ومهام التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، مما يؤثر سلباً على عمليات الاتصال بين الأفراد وبالتالي يحد من عملية نقل وتبادل المعرفة بينهم، كما يمكن أن تتولد عادة الاحتفاظ بالمعرفة عند الأفراد كنتيجة للثقافة السائدة بالمجتمع عموماً.

وقد أدت هذه الثقافات إلى الحرص المفرط على الاحتفاظ بالمعلومات المالية وعدم تداولها إلا في محيط ضيق ، مما زاد من الاعتماد على سرية المعلومات المحاسبية والابتعاد عن مبدأ الإفصاح التام، مما نتج عنه عدم الاهتمام بتطوير التقارير المالية للشركات، ومما زاد من تثبيت هذه الممارسات في بينتنا المحلية هو غياب الأطراف الخارجية المستفيدة من هذه المعلومات.

النظم المتطورة في بينتنا المحلية، وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى أن العناصر البشرية هي أساس نجاح أي نظام للمعلومات المحاسبية ، ذلك لأن هذا النظام يمس ممارسة العمل اليومي لهم ، وعليه فعند اتخاذ قرار تنفيذ نظام متطور للمعلومات المحاسبية كنظم "ERP" ينبغي أن ينظر إليه كمشروع تغيير ، وبالتالي الاعتماد على إدارة التغيير " Change Management" كأداة أو سياسة مثلى لدراسة سلوكيات الأفراد ذوي العلاقة بالنظام وتحديد إمكانية توجيه هذه السلوكيات بما يخدم نجاح مشروع التغيير.

6. ثقافة المجتمع :

ينظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من البرمجيات الذهنية والتي من شأنها أن تميز مجموعة من الأفراد عن غيرهم ، كما يمكن فهمها على أنها مجموعة من الإجابات المشتركة عن أسئلة مبدئية في عقول مجموعة معينة من الأفراد (Hofsted, 1980)، وتختلف الثقافات تبعاً لمستويات أهمها (المجتمعات ، المنظمات، المهن) .

ونظراً إلى أن المحاسبة من العلوم الإنسانية التي تتأثر بشكل كبير بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع، فقد بدأ الاهتمام بتأثير المستوى الثقافي والنظرة الاجتماعية على مهنة المحاسبة في الربع الأخير للقرن العشرين، حيث أن أول من كتب عن ذلك كان (Jaggi , 1975) ، وفي العام 1986 خصصت جمعية المحاسبة الأمريكية "AAA" اجتماعها السنوي لمناقشة

ولمعالجة آثار المركزية ينبغي العمل على التمييز بين مهام التخطيط ومهام التنفيذ والتأكيد على أسلوب تفويض بعض السلطات في الإدارة ، وما يتبع ذلك من نشر ثقافة تشجع العاملين وتحثهم على تحمل المسؤوليات، وهذا بدوره ينمي لدى هؤلاء العاملين الحرص على الوقت.

الخلاصة :

خلصنا في هذه الورقة إلى أن تطور مهنة المحاسبة مرهون بتوفر مجموعة من العوامل أهمها: وجود هيئات مهنية، التعليم المحاسبي، مستخدمو المعلومات المحاسبية، الاستقرار المؤسسي، النظم المحاسبية المتطورة، وثقافة المجتمع، ودراسة واقع العمل المحاسبي في ليبيا يتضح جلياً أن أغلب هذه العناصر لا تشجع على إيجاد التطور المطلوب في مهنة المحاسبة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحسين بيئة العمل المحاسبي في هذا البلد وذلك من خلال القيام بما يلي:

- تكوين هيئات مهنية تتولى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين .
- تطوير البرنامج التعليمي والمهني للمحاسبة .
- ضمان الاستقرار المؤسسي للهيئات التي تتولى رسم السياسات العامة لتنظيم مهنة المحاسبة .
- الاهتمام بسوق الأوراق المالية وتطويرها.
- تشجيع الشركات والوحدات الاقتصادية على تطوير نظمها المحاسبية .
- توجيه المؤسسات المختلفة نحو وضع

و عليه فإنه بهدف تطوير المهنة لا بد من التركيز على ثقافة تبادل المعرفة، فالثقافة المرتبطة بالمعرفة كالاحتفاظ بها سلوكاً يجب العمل على تغييره إلى تداول وتبادل المعرفة بين العاملين داخل المنظمة وبين إدارة المنظمة والمهتمين بنتائج نشاطها. فأغلب المنظمات عليها أن تمر بتغيير ثقافي لتغيير فكر أو قناعات الأفراد من الاحتفاظ المعرفي إلى التبادل المعرفي والفكري (Kaplan and Norton, 2005)

الالتزام بالوقت ، لا شك أن للمحافظة على الوقت أهمية بالغة في عالم الأعمال لما لضياعه من إهدار أو تعطيل للموارد المتاحة، ويختلف ضياع الوقت عن أية خسارة مادية أخرى في كون أن أية خسارة مادية قد يتم تعويضها في فترة لاحقة ، وإنما الوقت لا يُعوّض، وللمحافظة على التوقيت دور بارز في دعم إنجاح مهمة المحاسب لما لطبيعة الممارسات المحاسبية من اعتماد على الوقت، ويتجلى ذلك في أن كل مخرجات النظام المحاسبي كالمؤشرات المالية ومعايير قياس وتقييم الأداء تعتمد أساساً على الوقت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد أهم عوامل أو أسباب ضياع الوقت هو المركزية المفرطة (Centralism)، فمن أبرز مساوئ المركزية تفعيل البيروقراطية والروتين الإداري مما يسبب في التقليل من قيمة الوقت أمام الالتزام بضوابط هذا الروتين. والدارس للواقع المحلي يظهر له بوضوح انعكاس ظاهرة عدم الاهتمام بالوقت في تأخر إعداد القوائم المالية بأغلب الشركات والوحدات الاقتصادية.

لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد، في الخصخصة في الاقتصاد الليبي، تحرير عبدالجليل آدم المنصوري و عيسى حمد الفارسي، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية).

- بشير محمد عاشور الدرويش (2004)، تقييم برنامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، (دراسة غير منشورة)، قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح.

- سالم محمد بن غربية (1989)، معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية، مجلة البحوث الاقتصادية- مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، خريف 1989.

- عبدالسلام علي العربي وبشير محمد عاشور الدرويش (2003)، مدى ملاءمة أساليب التقييم المحاسبية للمشروعات المعروضة للتملك للواقع الليبي، بحث مقدم إلى ندوة تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس: 2003/12/25-23).

- محمد عبدالله بيت المال (1990)، حصر وتقييم المبادئ المحاسبية في الجماهيرية، مجلة البحوث الاقتصادية- مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، ربيع 1990.

- محمد زاهي بشير المغيربي (2004)، أثر التغييرات الهيكلية على وضع السياسات العامة وتنفيذها في ليبيا، بحث بمؤتمر الإدارة العامة في ليبيا - الواقع والطموحات، (طرابلس: 11-2003/10/12).

- قاسم شرح البال صالح عزوز (2005)، المراجعة الداخلية بين الوظيفة والمهنية، ورقة مقدمة بالمؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، (طرابلس: 2005/2/21-20).

- Kaplan R.S. and Norton D.P. (2005), Managing Change to Reduce Resistance, Boston Massachusetts: Harvard Business School Press.

- Mathews M. R. and Perera M. H. (1996), Accounting theory & Development, Melbourne: ITP Co. .

- Hofstede G. (1986), The Cultural Context of Accounting, a paper from the three plenary sessions provided at the 71st annual meeting of the AAA, New York: Aug 1986 .

برامج تأخذ في اعتبارها تشجيع بعض الثقافات المؤثرة إيجاباً على الممارسات المحاسبية.

الهوامش :

1- الجهاز الشعبي للرقابة المالية والفنية (تقارير المتابعة).

2- - يتمثل هذا الشرط في خبرة لمدة خمس سنوات تكون بمزاولة مهنة المحاسبة مع أحد مكاتب المحاسبة، أو وظيفة إشرافية، أو تدريس في مجال المحاسبة.

3- من ضمن المؤسسات التي قامت بمثل هذا النوع من النشاط كل من المؤسسة الوطنية للنفط، والشركة العامة للكهرباء. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات هي ليست من البرامج التدريبية العادية التي تقوم بها مثل هذه المؤسسات للرفع من كفاءة عاملها، وإذ نتفق مع ضرورة هذه البرامج التدريبية بل رؤيتنا في التدريب ليس في كونه ضرورة للرفع من كفاءة الأفراد فقط بل هو حق من حقوق الأفراد . إلا أن دورات التأهيل التي أشرنا إليها في هذا المقام تختلف عن هذه البرامج التدريبية في عدة نواحي أهمها ما يلي:

- دورات التأهيل توجه للأفراد الجدد فقط وهي مرحلة يمرون بها قبل مباشرتهم للعمل .

- موضوع دورات التأهيل تخصصي ، حيث أن المحاسبين في هذه الدورات يتلقون دروساً في المحاسبة سبق وأن درسوها بالجامعات ، وهذا بالطبع يختلف عما إذا كان موضوع الدورة مواد مساعدة أو داعمة كاللغة الإنجليزية أو تقنيات الحاسوب مثلاً .

المراجع :

- الكيلاني عبدالكريم الكيلاني(1999)، التعليم المحاسبي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتطبيقات المحاسبية والإصلاح الإداري في ليبيا، (طرابلس: المعهد الوطني للإدارة، الصيف 1999).

- بشير محمد عاشور الدرويش (2005)، مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا

الاقتصاد القياسي وتطبيقاته في الدول النامية :
" بعض المحاذير "

د. محمود سعيد الفاخري
أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس

ملخص:

في هذه الورقة تمت مناقشة بعض الصعوبات التي قد تواجه الباحث عند القيام بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية ، واختبار مدى مطابقتها للواقع والتنبؤ بمسارها في المستقبل ، سواء كانت هذه الصعوبات ناجمة عن طبيعة البيانات المتوفرة في تلك الدول أما الأساليب الإحصائية ، التي اتبعت في تجميعها ، والكيفية التي تم على أساسها اختيار بعض المتغيرات لتكون جزءاً من نموذج الاقتصاد القياسي المراد بناؤه أم المعادلة (المعادلات) المراد تقديرها أن كانت نتيجة لعدم التطبيق السليم لأدوات النظرية الاقتصادية . وقد تم التركيز على مجموعة من النقاط أهمها : البيانات وأهميتها في تطبيقات الاقتصاد القياسي ، الأساس النظري لقياس العلاقات الاقتصادية ، بعض المشاكل المتعلقة بالقياس الاقتصادي وأدوات التحليل الإحصائي واستخدام السلاسل الزمنية .

وقد أكدت الورقة على أن هناك محاذيراً من استخدام الاقتصاد القياسي في دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية اعتماداً على البيانات المتوفرة ، لأن نتائج قياس هذه العلاقات انطلاقاً من بيانات تعاني من عدم الدقة في تجميعها ومن تأخر في توفيرها قد لا تؤدي إلى النتائج المرغوب فيها . .

أهمية البيانات في تطبيقات الاقتصاد
القياسي :

في تجميع هذه الإحصائيات تحد من درجة الثقة التي يمكن أن تنسب لها، ويشير بعض المختصين في هذا المجال إلا أن مشكلة توفر البيانات وما يستغرق فيها من وقت أكثر تعقيداً من بناء النموذج نفسه، وعليه لابد من إعطاء مبررات مقنعة للكيفية التي تمت بها عملية اختيار المتغيرات المستعملة في النموذج ، كما يجب التأكد من أن البيانات المستعملة قد تم تجميعها وإعدادها بطرق متطورة ⁽¹⁾ T. koopman في هذا المجال يلاحظ أن الوسائل المستعملة في جمع البيانات في بعض الدول النامية عادة ما تعتمد على

عند دراسة اقتصاديات الدول النامية عادة ما يواجه الباحث مشكلة أساسية وهي ندرة الإحصائيات المتوفرة حول المتغيرات التي تشكل العناصر الأساسية في الاقتصاد ، بالإضافة إلى ذلك فإن إحصاءات الحسابات القومية في معظم الدول النامية عادة ما يتأخر إصدارها فترة طويلة قد تستغرق أكثر من سنتين ، و كذلك لا يتم إصدارها بصورة منتظمة ، كما أن الأساليب البدائية التي عادة ما تتبع

التخمين أو الطرق البدائية الأخرى .

وكمثال على ذلك يلاحظ أن فكرة تطوير الحسابات القومية فى الجماهيرية بدأت فى أواخر الستينيات، حيث تم بمساعدة مجموعة من خبراء الأمم المتحدة إعداد مجموعة من الحسابات القومية غطت السنوات 1963-1967 ، وكان ذلك وفقاً للبيانات المتوفرة، وقد استغرقت فترة الإعداد ثلاثة أشهر. ثم استمر نشر إحصاءات الحسابات القومية بعد ذلك حتى 2003 ف . ولكن يلاحظ أن صدورها غير منتظم وذلك بسبب عدم استقرار الجهة التي تشرف عليها .

وقبل التطرق لبعض هذه الصعوبات نذكر بمفهوم الاقتصاد القياسي (econometrics) ؛ وهو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية ، واختبار مدى مطابقتها للواقع والتنبؤ بمسارها فى المستقبل ويقدم هذه النتائج ليستفاد منها فى وضع السياسة الاقتصادية ، ويستلزم ذلك تجميع المشاهدات وتسجيلها وتبويبها وعرضها بيانياً أى أنه يستلزم الاستناد إلى أساليب إحصائية فى توصيف الظواهر الاقتصادية ، وهو ما يندرج ضمن موضوعات علم الإحصاء الاقتصادي. إن أهم ما يميز أساليب الاقتصاد القياسي هو اهتمامه بالجانب العشوائى للسلوك الاقتصادي للإنسان ، وحيث أنه يتم بناء النظرية الاقتصادية بطريقة الاستقراء ، أى البدء بمشاهدات خاصة وتكرارها وتعميمها للحصول منها على قواعد عامة ، فإن الاقتصاد القياسي يتولى اختبار مدى انطباق هذه القواعد العامة على حالات خاصة . ومن ذلك يتضح أن التنبؤ

بالنسب المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية يمكن صانعي القرارات من التعرف على ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار بديل لمسارات المتغيرات الاقتصادية المكونة للظاهرة ، أم تركها على ما هي عليه .

مما تقدم يمكن تلخيص الهدف من استخدام القياس الاقتصادي فى فهم وتحليل الظواهر الاقتصادية فى الآتى :

أولاً : التحقق من صحة فرض معين عن ظاهرة اقتصادية معينة سواء بقبوله أم رفضه.

ثانياً: تقدير معالم الدوال المعبرة عن العلاقات المكونة لتلك الظاهرة .

ثالثاً: التنبؤ بقيمة متغير ما عندما تأخذ المتغيرات المحددة له أو المؤثرة فيه قيمة معينة.

أما النماذج الاقتصادية فتعرف على أنها تحديد أو تعيين درجة التداخل أو الارتباط الداخلى بين الأجزاء المختلفة لنظام اقتصادي معين (مكون من مجموعة من المعادلات) بشكل كاف لدراسة سلوكها تحت ظروف مختلفة وبالتحديد للتحكم فيها، ومن ثم استعمالها فى عملية التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية فى المستقبل، وعليه فإن النماذج الاقتصادية تصف طريقة عمل الاقتصاد تحت مجموعة من الافتراضات المبسطة ، أما دور الاقتصاد القياسي فيمكن فى تقدير واختبار المعالم المختلفة المكونة للنموذج الاقتصادي.

الأساس النظري لقياس العلاقات الاقتصادية :

1- البيانات ومدى توفرها : تعتبر صعوبة الحصول على البيانات من أهم المشاكل التي تواجه الباحث عند القيام بقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية ، وهي توجد في مختلف الدول النامية ولكن حدتها تختلف من بلد لآخر بحسب تطور آليات تجميع وتصنيف البيانات ، وتطور وخبرة الأجهزة المشرفة عليها واستقرارها ، وفيما يلي بعض هذه المشاكل :

أ- حجم العينة : حيث يلاحظ أن معظم البيانات يتم تجميعها على أساس سنوي ولعدد محدد من السنوات ، مما يترتب عليه بروز العديد من المشاكل القياسية المرتبطة باستعمال عينات صغيرة الحجم مثل مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation ومشكلة الاشتراك الخطي multicollinearity ... وذلك بسبب محدودية درجات الحرية .

ب- طول الفترة التي تستغرقها عملية جميع البيانات : حيث تستغرق عملية جميع البيانات في بعض البلدان أكثر من سنتين مما يقلل من أهمية استعمال نتائج الدراسات في التنبؤ بمسار المتغيرات الاقتصادية في المستقبل ، مع العلم بأنه في كثير من الدول المتقدمة يتم نشر بيانات الحسابات القومية على أساس ربع سنوي وبانتظام .

ج- المؤثرات الخارجية التي تواجهها بعض الدول النامية : وتشمل الحروب

وفى هذه الورقة سنتم مناقشة بعض الصعوبات التي قد تواجه الباحث عند القيام بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية ، واختبار مدى مطابقتها للواقع والتنبؤ بمسارها في المستقبل ، سواء كانت هذه المشاكل ناجمة عن طبيعة البيانات المتوفرة في تلك الدول والأساليب الإحصائية التي اتبعت في تجميعها والكيفية التي تم على أساسها اختيار بعض المتغيرات لتكون جزءا من نموذج الاقتصاد القياسي المراد بناؤه أم المعادلة (المعادلات) المراد تقديرها ، أم كانت نتيجة لعدم التطبيق السليم لأدوات النظرية الاقتصادية .

إن المرحلة الأولى في تحليل الظواهر الاقتصادية وتتبع مساراتها هو توصيف النموذج ، من حيث طبيعة العلاقة بين متغيراته، وهذا يتطلب الرجوع إلى النظرية الاقتصادية لتحديد المتغيرات، وتحديد العلاقات واتجاهاتها ، بالإضافة إلى اختيار الصيغة الرياضية المناسبة ، بمعنى آخر يتم التطرق إلى الأساس النظري لتحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا سيتم التركيز عليه في الجزء الأول من هذه الدراسة . بعد صياغة الفروض حول طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج يتم اختبار مدى تحققها من خلال اختيار الأسلوب المناسب للتقدير، تبدأ مرحلة تحليل النتائج وتقييم التقديرات من خلال أدوات الاقتصاد القياسي وأدوات التحليل الإحصائي ، وهذا ما يتم استعراضه في الجزء الثاني من هذه الدراسة .

القيمة التقديرية لمعلمة عنصر العمل في تلك الدالة إذا كانت المرونة المحتسبة أكبر من الواحد ، وذلك في حالة ثبات كل من حجم رأس المال والمستوى التكنولوجي والتنظيمي للعملية الإنتاجية، نظراً لمخالفة هذه النتيجة لمبادئ النظرية الاقتصادية .

كذلك بالنسبة لدالة الطلب فإنه لا يمكن قبول القيمة التقديرية لمعلمة سعراً لسلعة كمتغير تفسيري للتغيرات التي تحدث في الكمية المطلوبة من هذه السلعة إذ كانت إشارتها موجبة .

وبالنظر لارتباط هذا الموضوع بالنظرية الاقتصادية فإنه يجب على الباحث الاسترشاد بقواعد هذه النظرية بالنسبة للظاهرة الاقتصادية محل البحث ، حيث أنها تفرض قيوداً على قيم وإشارات المعامل .

3-الاقتصاد القياسي : يهدف التقويم القياسي للنماذج الاقتصادية إلى اختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها طرق التقدير المستخدمة في تحليل ظاهرة معينة، فإذا لم تتحقق صحة الفرضيات التي تقوم عليها طرق التقدير كانت التقديرات غير مرغوب فيها وحينئذ يستلزم استخدام طرق أخرى ملائمة. ونموذج الانحدار هو أكثر النماذج شيوعاً والافتراضات الخاصة به تتعلق بتوزيع عنصر الخطأ وعلاقته بالمتغيرات الداخلة في النموذج ، ومن خلال استعمال معايير الاقتصاد القياسي يمكن التحقق من مدى وجود بعض مشاكل القياس مثل مشكلة الاشتراك الخطى multicollinearity ،

والمجاعة وعدم الاستقرار السياسي ... وهذه غالباً ما تعرقل الافتراض الأساسي وهو استقرار الهيكل الاقتصادي في الأمد القصير للبلد (2) abbey and clark ، وعليه فإن صغر حجم العينة ، وعدم دقة البيانات ، و العوامل الخارجية التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً كلها تحد من قدرة ودقة نتائج قياس المتغيرات الاقتصادية وعلى أهميتها في التنبؤ بمسار المتغيرات مستقبلاً .

2-النظرية الاقتصادية : يستند التقويم الاقتصادي على ما يسمى بالفرضيات الاقتصادية المسبقة وتقوم هذه الفرضيات على أرضية النظرية الاقتصادية، وتمدنا النظرية الاقتصادية بالمبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها توصيف الظواهر الاقتصادية من حيث أهم المتغيرات الداخلة فيها واتجاه تأثير كل من هذه المتغيرات على الظاهرة المعنية . ويقوم على أساس هذه الفرضيات حجم وإشارة القيم التقديرية للمعامل موضوع البحث ، فإذا كانت دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي :

$$Q = \lambda L^a K^b e^{U^1}$$

حيث Q كمية الإنتاج ، L دخل العمل ، k دخل رأس المال ، e أساس اللوغاريتمات الطبيعية وتلك هي صيغة دالة الإنتاج كوب دوجلاس. حيث تشير كل من a.b إلى مرونتي الإنتاج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال على التوالي .

وعلى ضوء مبادئ النظرية الاقتصادية فإن الشك يتطرق إلى صحة

المتغيرات الاقتصادية يكون تقريباً متساوياً.

وينشأ عن ذلك درجة من الاشتراك الخطي بين هذه المتغيرات. فإذا كان الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر كل من هذه المتغيرات على حدة على الدالة المدروسة فإن ذلك يصبح متعذراً كلما زادت درجة الاشتراك بين هذه المتغيرات، وحيث أن الاشتراك الخطي يقصد به وجود ارتباط أو علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة الموجودة في معادلة الانحدار، فإذا كانت هذه العلاقة خطية تامة، بمعنى أن معامل الارتباط يساوي واحد، ففي هذه الحالة لا يمكن فصل تأثير أي منهما على الآخر وبالتالي صعوبة فصل أثر كل منهما على المتغير التابع.

إحدى المشاكل التي أثيرت من قبل A.shourie⁽³⁾ عند دراسته وانتقاده لنماذج الاقتصاد القياسي المقترحة من UNCTAD للدول النامية هي وجود مشكلة الاشتراك الخطي في معادلات الانحدار في هذه النماذج، حيث أشار إلى أن وجودها سوف يقلل من أهمية استعمال هذه النماذج في الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على درجة الارتباط بين هذه المتغيرات والتي سوف يكون لوجودها تأثير فعال على المعالم المقدرة، إلا أنه يلاحظ بأن هذه المشكلة توجد بدرجة أو بأخرى في جميع العلاقات الاقتصادية بطبيعتها العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ومن بين أسباب ذلك:

مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، مشكلة عدم التجانس Heteroscedasticity.... وفي حالة وجودها يتم الاستعانة بأدوات التحليل المتاحة لمعالجتها.

4-نظرية الإحصاء: ومن خلالها يتم استعمال الاختبارات الإحصائية أو استعمال أدوات التحليل الإحصائي في التحقق من النتائج مثل اختبارات، $t, F, R^2, D - W$ ومن ثم يمكن تحديد درجة الثقة في المعالم المقدرة.

وفيما يلي بعض المشاكل التي قد يؤدي عدم معالجتها إلى سوء استعمال معادلات الانحدار في نماذج الاقتصاد القياسي.

أولاً: وجود اشتراك خطي بين المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار "multicollinearity"

في مجال النشاط الاقتصادي لا تتغير العوامل الاقتصادية المكونة لظاهرة معينة كل منها بمعزل عن الأخرى فالمتغيرات الاقتصادية بطبيعتها متشابكة ومتداخلة ويؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به. وعلى سبيل المثال فإنه خلال الدورة الاقتصادية بعض المتغيرات التفسيرية تتطور عبر الزمن تحت تأثير ذات العوامل الاقتصادية، فالدخل والعمالة والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والضرائب تنمو كلها في فترات الرخاء وتنخفض في فترات الكساد، وهكذا فإن الاتجاه العام لبعض

أ - استعمال المتغير المستقل وقيمتة السابقة كمتغيرين مستقلين في معادلة الانحدار .

ب - عند ما يأخذ التغير في المتغيرات المستقلة نفس الاتجاه ، حيث أنه في مثل هذه الحالات يصعب فصل تأثير أي منها بصورة منفردة على المتغير التابع .

ونظراً لوجود مشكلة الاشتراك الخطي في أغلب العلاقات الاقتصادية بدرجات متفاوتة ، عليه يصبح السؤال هو الدرجة المقبولة من الاشتراك الخطي بين المتغيرات الاقتصادية والتي سوف يكون تأثيرها محدوداً على النتائج ، وتلك غير مقبولة والتي سوف تؤثر بشكل كبير على معنوية المعالم المقدرة .

وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق تام في هذا المجال إلا أن $L Klein$ (4) أشار إلى أن وجود الاشتراك الخطي بين المتغيرات المستقلة في المعادلة يمكن أن يؤثر بشكل فعال في النتائج إذا كانت :

$$r^2_{x_i x_j} \geq R^2_{Y \cdot x_1 x_2 \dots x_k} \dots (1)$$

حيث r_{ij} معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين ، $R^2_{Y \cdot x_1 x_2}$ معامل التحديد ، وهو يوضح ذلك الجزء من التغير في المتغير التابع الذي أمكن تفسيره من خلال المتغير أو المتغيرات المستقلة الموجودة في معادلة الانحدار.

إلا أن هذه القاعدة انتقدت من قبل كل (5) $Farrar$ and $Glauber$ ، حيث لاحظ عدم إمكانية تطبيقها في كل الظروف واقترحا في المقابل ثلاث اختبارات للاستدلال على مدى استفحال مشكلة الاشتراك الخطي :

أولاً :- اختبار كاي تربيع χ^2 والذي يهتم بتحديد وجود المشكلة من عدمه في المعادلة ودرجة خطورتها إن وجدت .

ثانياً :- اختبار F لتحديد المتغيرات المستقلة المرتبطة مع بعضها البعض في حالة التأكد من وجودها من خلال الاختبار الأول .

ثالثاً :- اختبار t لتحديد المتغير الذي تسبب في وجود المشكلة من بين المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض .

وفي حالة ما تم التأكد من وجود مشكلة الاشتراك الخطي بين المتغيرات المستقلة هناك العديد من الحلول المقترحة ، والتي من بينها الاستفادة من معلومات خارجية عن بعض المعالم أو المتغيرات ، أو استعمال التغير في قيم المتغيرات بدلاً من قيمها الأصلية ، أو إسقاط أحد المتغيرات المستقلة وهو الأكثر استعمالاً بالرغم مما قد يترتب عليه من نتائج .

ثانياً: أخطاء التوصيف

عادةً ما يشار إلى ثلاثة أنواع رئيسية من أخطاء التوصيف (6) $J. Ramsey$:

وعليه يلاحظ أن عدم استعمال النموذج الحقيقي أدى إلى تحيز المعالم المقدر (CA). من جهة أخرى إذا تم إضافة متغيرات غير مهمة للمعادلة سيؤدي إلى زيادة في قيمة تباين المعالم المقدر، مما يؤثر سلباً على دقة التقديرات، ويتوقف الاختيار بين الوضعين بحسب نتائج التقديرات والهدف من الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الارتباط الذاتي "Autocorrelation"

تبرز هذه المشكلة عند مخالفة أحد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى، والذي يؤكد على استقلالية القيم المتتابعة للمتغير العشوائي (μ_t)، بمعنى أن قيمته في أية فترة زمنية لا تعتمد على قيمته في فترة زمنية أخرى.

ويترتب على عدم توفر هذا الافتراض وجود ارتباط بين قيم المتغير العشوائي (μ_t) في فترات زمنية مختلفة، وهو ما يطلق عليه اسم الارتباط الذاتي للأخطاء.

وفي هذا المجال تجدر التفرقة بين مفهوم الارتباط الذاتي ومفهوم الارتباط بصفة عامة، فالمقصود من المفهوم الأول هو وجود علاقة بين قيم نفس المتغير (في هذه الحالة (μ_t)) في فترات زمنية مختلفة. أما المفهوم الثاني فيقصد به وجود ارتباط بين قيم أي متغيرين مختلفين في نفس الفترة الزمنية.

أ - أخطاء قد تؤدي إلى انحراف في الاتجاه الرئيسي للمعلمة، مثل إغفال بعض المتغيرات، الخطأ في تحديد شكل العلاقة وأخطاء المعادلات الآتية:

ب - النوع الثاني من الأخطاء وهي الناجمة عن مخالفة الافتراض الخاص بثبات تباين عنصر الإزعاج.

ج - أما النوع الثالث من الأخطاء فهي تلك الأخطاء الناجمة من اختلاف توزيع عنصر الإزعاج عن التوزيع المفترض عند توصيف النموذج. افترض أن:

النموذج الحقيقي :

$$Y = X\beta + ZA + \mu \dots\dots\dots (2)$$

وبدلاً من تقدير المعالم باستعمال النموذج الحقيقي تم استعمال النموذج التالي :

$$Y = X\beta + V \dots\dots\dots (3)$$

تقديرات طريقة المربعات الصغرى للمعالم :

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1} X'Y \dots\dots\dots (4)$$

$$= (X'X)^{-1} X'(X\beta + ZA + \mu) \dots\dots\dots (5)$$

$$E(\hat{\beta}) = \beta + CA + E(U) \dots\dots\dots (6)$$

$$E(\hat{\beta}) = \beta + CA$$

حيث :

$$C = (X'X)^{-1} X'Z$$

وإذا كان هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين قيم عنصر الإزجاج في فترات زمنية مختلفة ، تكتب العلاقات السابقة كالآتي :

$$\left. \begin{array}{l} E(U_i^2) = \sigma_u^2 \\ E(U_i U_{i+s}) = \rho^s \sigma_u^2 \\ \text{and} \\ \dots \text{var}(\hat{\beta}_1) = \frac{\sigma_u^2}{\sum x_i^2} + 2\sigma_u^2 \frac{\sum x_i x_{i+1}}{\sum x_i^2} \rho^s \end{array} \right\} \dots (9)$$

ويلاحظ أنه في حالة وجود المشكلة يظهر التباين أكبر مما يجب ، وبالتالي فإن قيم كل من f, t, R^2 سيكون مبالغاً فيها ، ولا يمكن الاعتماد على المعالم المقدرة في التنبؤ بمسار المتغيرات الاقتصادية في المستقبل . وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن الاستعانة بها لمعرفة وجود المشكلة من عدمه ، مثل اختبار $D-W$ واختبار $\text{the Cochran - orcutt test}$.

رابعاً : مشاكل متعلقة بأدوات التحليل الإحصائي

للتعرف على ذلك الجزء من التغير في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره عن طريق المتغير أو المتغيرات المستقلة عادة ما تتم الاستفادة من معامل التحديد ، والذي يرمز له : R^2 وهو عبارة عن مربع معامل الارتباط ، وهو يحدد نسبة التغير في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال العلاقة موضع الدراسة . ويلاحظ أن قيمة R^2 تقع بين الصفر والواحد : $1 \geq R^2 \geq 0$ ، حيث يلاحظ :

ومن الحالات التي تسبب ظهور المشكلة نذكر مايلي :

1- الخطأ في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات ، فمثلاً قد تكون العلاقة غير خطية ، في حين أننا نفترضها علاقه خطية ، وقد تكون معاملات الإزجاج غير مرتبطة في العلاقة الاصلية ، بينما يبرز الارتباط الذاتي في العلاقة المفترضة .

2- حالات إغفال بعض المتغيرات المستقلة من المعادلة ، في هذه الحالة يلاحظ أن تأثير المتغيرات التي أبعثت سوف ينعكس في المتغير العشوائي (μ_i) والذي سوف تصبح قيمه مرتبطة ذاتياً .

3- قد تبرز مشكلة الارتباط الذاتي في دراسات السلاسل الزمنية ، حيث أنه في البيانات المجمعة باستمرار على مدار الزمنية ترتبط بشدة المشاهدات المجاورة . افترض أنه العلاقة الحقيقية بين المتغيرين X, Y (7) :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + U_i \dots \dots \dots (7)$$

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i \dots \dots \dots (8)$$

حيث :

$$E(U_i) = 0$$

$$E(U_i^2) = \sigma_u^2$$

$$E(U_i U_j) = 0 \dots \dots i \neq j$$

$$\text{var}(\hat{\beta}_1) = \frac{\sigma_u^2}{\sum x_i^2}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \bar{R}^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2} \\ \bar{R}^2 = R^2 - (1 - R^2) \frac{K}{N - K - 1} \end{array} \right\} \dots (10)$$

وعليه فإن قيمة \bar{R}^2 سوف تتغير بالزيادة أو النقصان أو تظل ثابتة نتيجة إضافة متغير مستقل للعلاقة اعتماداً على ما إذا كانت إضافة المتغير المستقل الجديد سوف تعوض عن الفاقد نتيجة خسارة عدد من درجات الحرية .

أخيراً لا بد من التذكير بأن قياس جودة العلاقة المقدرة بمعنى قدرة المتغيرات التفسيرية أو المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع هو أحد مقاييس الجودة العامة لخط الانحدار، ولا بد من الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعالم المقدرة تتوافق وتوقعات النظرية الاقتصادية، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد معتمدة على افتراض أساسي وهو أن النموذج موضوع الدراسة قد تم توصيفه بشكل سليم وقد تم اختيار الشكل الرياضي المناسب. وقد أشار كل من granger and Newbold⁽⁸⁾ إلى أن التبرير الوحيد لوجود قيمة عالية لمعامل التحديد متزامناً مع قيمة منخفضة لـ D-W هو أن النموذج يعاني من سوء التوصيف أو الصياغة .

وتبرز الصعوبة بصورة أكثر وضوحاً عند تقدير النماذج ذات التوزيعات اللوغارتمية باستعمال المتغير الصوري

1- إذا كانت البيانات تقع على خط الانحدار فإن التغير في Y_i (المتغير التابع) يمكن تفسيره بالكامل عن طريق خط الانحدار، ويكون الجزء غير المفسر مساوياً للصفر، بمعنى

$$\frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2} = 0 \rightarrow R^2_{Y,X} = 1$$

2- إذا كان خط الانحدار يفسر جزءاً من التغير في (Y_i) فإنه يوجد جزء غير مفسر، وفي هذه ستكون

$$\frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2} > 0, \dots, R^2 < 1$$

3- أما إذا كان خط الانحدار لا يفسر أي جزء من التغير في Y_i ، فإن معنى ذلك

$$\frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2} = 1 \text{ وأن } R^2 = 0$$

من الدراسات السابقة لوحظ أن قيمة معامل التحديد تزداد بإضافة متغير مستقل آخر للعلاقة موضوع الدراسة، وعليه فإن إمكانات الاستفادة من معامل التحديد في دراسة ما محدودة جداً لأن قيمته ستزداد على أية حال، لهذا السبب تم تطوير مقياس آخر للتعرف على قدرة المتغيرات المستقلة في المعادلة على تفسير التغير في المتغير التابع، هو معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 ويكتب كالتالي:

السكان كمؤشر لمستويات الدخل تحولت إشارته إلى سالبة في المعادلة الثالثة ، مما يعني المساهمة السالبة للإنتاج الصناعي. وهذا يتناقض مع تقديرات المعادلة الثانية . لقد أشار الباحثان إلى أن السبب يرجع إلى قوة الارتباط بين GDP و GDP/N وعليه لو لم يكن الارتباط قوياً لما استطعنا ملاحظته من مجرد النظر إلى قيم كل من $R^2, t, D - W$.

كمتغير تابع ، خاصة تلك غير المعروف فيها اتجاه السببية ، في هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على R^2 لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة (9) .

وتتضمن أدوات التحليل الإحصائي الأخرى ، اختبار (t) والذي يستعمل للتعرف على معنوية المعلم الفردية في معادلة الانحدار . واختبار (f) والذي يستعمل في العديد من الاختبارات منها على سبيل المثال ، اختبار الأهمية المعنوية لخط الانحدار ، اختبار مدى استقرار المعالم في حالة زيادة حجم العينة وغيرها من الاختبارات المستعملة في جداول تحليل التباين .

وكمثال على ما قد يسببه وجود الاشتراك الخطى بين المتغيرات المستقلة من تأثير على إشارات المعالم ، قام كل من $Faaland - Dahl$ (10) بتقدير دالة الإنتاج الصناعي في تنزانيا وكانت نتائج التقديرات كالآتي :

$$\left\{ \begin{array}{l} pm = -4.8 + 0.10 GDP_{(12.7)} \\ pm = -14.9 + 1.4 \frac{GDP}{N}_{(8.4)} \\ pm = 29.2 + 0.44 GDP_{(2.93)} - 4.7 \frac{GDP}{N}_{(-2.14)} \end{array} \right. \left\{ \begin{array}{l} R^2 = .92 \dots D - W = 1.85 \\ R^2 = 0.92 \dots D - W = 1.80 \\ R^2 = 0.95 \dots D - W = 2.02 \end{array} \right. \dots (11)$$

يلاحظ في هذا المثال أن أدوات التحليل الإحصائي تشير إلى معنوية المعالم المقدر في البدائل الثلاثة ، إلا أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على

خامساً: مشكلة التمييز "identification" - التفسير الأول :

عدم جودة التقدير وقد دعم هذا الرأى بالانخفاض الشديد فى قيمة معامل التحديد (R^2) كما أن الإشارة الموجبة لسعر السلعة كمتغير تفسيري للتغيرات فى الكمية فى دالة الطلب مرفوضة من وجهة النظر الاقتصادية .

- التفسير الثانى :

إن الدالة المقدره ليست دالة طلب ، ولكنها من الممكن أن تكون دالة عرض أو معادلة مختلطة من العرض والطلب ، بمعنى أنها تحتوى على معلمات كل من دالة الطلب أو دالة العرض أو أنها ليست دالة طلب أو دالة عرض أى أن المشكلة التي واجهت هذا الباحث هي مشكلة التمييز، وهذه هي إحدى مشكلات الاقتصاد القياسى الرئيسية . ولتمييز العلاقة

تنشأ مشكلة التمييز عندما لا يكون الباحث متأكدا من أن المعلمات التي تم تقديرها هي معلمات العلاقة محل الدراسة ، أم هي معلمات لدالة أخرى تحتوى على نفس المتغيرات وتأخذ نفس الصورة الرياضية . ويعتبر تقدير دالة الطلب على سلعة معينة عند كميات وأسعار توازنية من الحالات الشهيرة التي تبدو فيها مشكلة التمييز أكثر انتشاراً كما تعتبر أبسر الحالات التي يسهل فيها تحديد طبيعة العلاقة .

فقد قام أحد الباحثين بتقدير دالة الطلب على لحوم الإبل فى مدينة بنغازي استندت إلى بيانات (60) شهراً 1966/63 ف وقد أخذت الصورة التالية (11) :-

$$Q_c = 1350.936 + 13.977 P_c - 14.103 P_l - 5.190 P_b + 2.336 T \dots\dots (12)$$

المذكورة فإن الباحث استند إلى القاعدة التالية :-

- إذا كانت بيانات قيم المتغيرات قد أخذت من بيانات الكميات والأسعار التوازنية للسلعة المعنية ، فإن الباحث قد يواجه ثلاث حالات :-

- إذا كان الطلب على السلعة مستقراً إلى حد كبير وأن معظم التقلبات فى الكميات والأسعار إنما ترجع إلى تقلب العرض ، فى هذه الحالة فإن نقط الكمية - السعر تتوزع حول خط الطلب أي أننا إذ قدرنا

حيث Q_c الكمية المستهلكة من لحوم الإبل ، و P_c سعر الكيلو من لحوم الإبل ، و P_l سعر الكيلو من لحوم الأغنام ، و P_b سعر الكيلو من لحوم الأبقار ، و T متغير الزمن كتعبير عن الدخل .

ويلاحظ أنه من غير المؤلف أن تظهر معادلة الطلب على لحوم الإبل الإشارة الموجبة لمعلمة سعر لحوم الإبل ، عليه فقد أشار الباحث إلى أن هذه الدالة تتميز بخصائص غير عادية . ويرى وجود تفسيرين لهذه الخصوصية :

زراعية متباينة من منشآت زراعية متباينة ، وبذلك تكون دالة الإنتاج الزراعي الكلية ما هي إلا تجميع لدوال إنتاج جزئية ، وما يسري علي دالة الإنتاج الزراعي الكلية يسري أيضا علي دالة الاستهلاك الكلي . حيث أن الطلب الكلي على سلعة معينة تفسره التغيرات في الدخل الكلي وسعر السلعة وأسعار السلع الأخرى وكلها تظهر في الدالة في صورة مجمعة.

والتعبير عن المتغيرات من بيانات تجميعية علي النحو السالف الذكر غالبا ما يقودنا إلي تقديرات متحيزة لمعالم العلاقات المدروسة. وكلما زادت درجة التجانس علي المستوى الجزئي كلما زادت درجة التجانس علي المستوى الكلي وقلت أخطاء التجميع.

سابعا: المشاكل المتعلقة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية

في تطبيقات الاقتصاد القياسي عادة ما تتم الاستعانة بإحدى أهم طرق القياس، وهي طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares وهي تفترض أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع الطبيعي ، بمعنى أن المتغيرات الاقتصادية الممثلة لهذه الظواهر تتمتع بصفة الاستقرار Stationary في الأمد القصير. عمليا يلاحظ أن كثير من البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة ، ويترتب على استعمال طريقة المربعات الصغرى في هذه الحالة الحصول على ما يسمى

خط الانحدار في هذه الحالة فإن المعلمات ستكون معلمات دالة الطلب .

- أما إذا كان الطلب متقلبا في حين أن العرض مستقر ، فإن نقط الكمية - السعر تتوزع حول خط العرض ، ففي هذه الحالة يمكن الحصول على تقديرات لمعلمات دالة العرض .

- ومن واقع الحياة فإن كلا من الطلب والعرض يتقلبان ، لهذا فإن تقديرات معالم انحدار الكمية على سعر من دالة خطية في مثل هذه الحالة لن تكون معالم دالة الطلب أو العرض .

ومن البيانات المتوفرة لدى الباحث لاحظ التغير الكبير في إعداد الإبل مقارنة بأعداد الأغنام والأبقار عليه استنتج أن الدالة أعلاه هي دالة عرض .

سادسا : مشكلة أخطاء التجميع

في كثير من الحالات يستخدم الباحث بيانات مجمعة تعبيراً عن المتغيرات الداخلة في الدالة المراد تقدير معالمها ، ففي دوال الإنتاج عادة ما يعبر عن عنصر العمل ببيوم عمل رجل وهو يتضمن في نفس الوقت عمل النساء والأولاد محولا بنسب معينة إلي يوم عمل رجل ، كذلك الأمر بالنسبة للأرض فعادة ما يعبر عنها بالرقعة المزروعة من محصول معين وعنصر الأرض في هذه الحالة هو أيضا مفهوم تجميعي يشتمل علي مساحات مختلفة الخصوبة ، كذلك الإنتاج الكلي في منطقة معينة في سنة معينة ما هو إلا تجميع لمنتجات تحققت خلال مواسم

سلسلة زمنية غير مستقرة سيؤدي إلى عدم كفاءة المعالم المقدرة، وعلى الأخص تؤدي إلى احتمال وجود ارتباط ذاتي بين عناصر الإزجاج، وكذلك المبالغة في قيمة معامل التحديد .

كما أن العلاقة بين هذه المتغيرات (تابعة أو مستقلة) ستكون علاقة ارتباط وليست علاقة انحدار، حيث الأخير يتطلب وجود علاقة سببية. فوجود درجة عالية من الارتباط بين متغيرين لا تعنى بالضرورة أن التغير في أحدهما (المتغير المستقل) سوف يسبب تغير في المتغير الآخر (المتغير التابع) ولكنها قد تمثل علاقة رياضية، وهي في هذه الحالة علاقة ارتباط (انحدار زائف) وليست علاقة انحدار حقيقي. لقد أشار كل من ⁽¹⁵⁾ Granger & New bold وكذلك ⁽¹⁶⁾ Holden & Perman إلى الحالة التي يمكن فيها إجراء تقدير للعلاقة دون الوقوع في فخ الانحدار الزائف، وذلك عندما يكون هناك تكامل مشترك Co integration بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، وفي هذه الحالة سوف تتمتع المعالم المقدرة بخاصية أفضل تقدير خطي غير متحيز.

من هنا جاءت أهمية دراسة الوضع التوازني للمتغيرات الاقتصادية حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات يمكن أن ننق بها عند إجراء دراسات الاقتصاد القياسي، أو عند قياس المتغيرات الاقتصادية من أجل الأهداف المنوه عنها أعلاه.

بالانحدار الزائف Spurious Regression .

لقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة سنة 1974، في دراسة قام بها كل من ⁽¹²⁾ Granger And Newbold حيث تبين لهم من نتائج تحليل السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى، أن معادلات الانحدار قد تكون ذات معنوية إحصائية من حيث قيمة عالية لمعامل التحديد، ومعنوية عالية للمعالم المقدرة، دون أن يكون لها أى معنى اقتصادي وقد حدث ذلك عندما كانت هذه السلاسل غير مستقرة. كذلك فقد تبين من دراسة قام بها كل من ⁽¹³⁾ Nelssen And Posser في سنة 1982 لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests أنه لا يمكن رفض الافتراض بأن الكثير من متغيرات الاقتصاد التحليلي الكلى مثل الناتج المحلى الإجمالى، الناتج الصناعي، العمالة، الرقم القياسي للأسعار، أسعار العملات.... تتبع سلسلة السير العشوائى Random Walk Series وبالتالي لا تتمتع بخاصية الاستقرار.

كما أكدت ذلك دراسة Granger & ⁽¹⁴⁾ Newbold سنة 1986، حيث لاحظنا أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية السير العشوائى Random Walk ذات التباين غير الثابت، وبالتالي تتعارض مع الافتراضات الخاصة باستقرار السلاسل الزمنية. وقد استنتج من معظم هذه الدراسات أن تطبيق طرق القياس العادية بما فيها طريقة المربعات الصغرى على

5% لعينة كبيرة الحجم هي:
 $\pm 1.96\sqrt{1/n}$. فإذا كانت $\hat{\rho}$ تقع داخل
 هذه الحدود نقبل فرض العدم
 $H_0: \hat{\rho}=0$ وإذا كانت تقع خارج هذه
 الحدود نرفض العدم ، وتكون $\hat{\rho}$ تختلف
 جوهرياً عن الصفر .

وتوجد عدة طرق قياسية يمكن
 استخدامها للتأكد من استقرار أو عدم
 استقرار السلسلة الزمنية (للتأكد من وجود
 أو عدم وجود جذر الوحدة) ومن أهمها:

أولاً : اختبار دالة الارتباط الذاتي
 Autocorrelation Function

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا
 كانت دالة الارتباط الذاتي لمتغير ما تتجه
 إلى الصفر عندما تزداد فترة التباطؤ ،
 وذلك من خلال استعمال اختبار معامل
 الارتباط الخطي البسيط (وهو عبارة عن
 مقياس لقوة واتجاه العلاقة الخطية بين أي
 متغيرين) ، أي دالة الارتباط الذاتي والتي
 يمكن كتابتها على الصورة التالية
 : Ramu Ramanathan⁽¹⁷⁾

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Autocorrelation function} = ACF = \frac{COV(Y_t, Y_{t-k})}{VAR(Y_t)} \\ ACF = \rho = \frac{\sum (Y_t - \mu_t)(Y_{t-k} - \mu_t)}{\sum (Y_t - \bar{Y})^2} \cdot \frac{n-k}{n-1} = \frac{\lambda_k}{\lambda_0} \end{array} \right\} \dots\dots(13)$$

ثانياً : اختبار جذر الوحدة
 The unit Root Test For Stationarity

تبرز هذه المشكلة عندما يكون معامل
 الانحدار في نموذج الانحدار الذاتي من
 الدرجة الأولى يساوي واحد . ففي النموذج
 $Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t$: إذا كانت
 $\rho = 1$ فإن ذلك يشير إلى وجود اتجاه
 زمني في البيانات ، وتعرف السلسلة
 الزمنية في هذه الحالة بسلسلة السير
 العشوائي Random Walk ، أما عنصر

حيث فرض العدم والفرض البديل
 كالآتي : $H_0 : \rho = 0, H_1 : \rho \neq 0$ ،
 وحيث k طول الفجوة الزمنية و n حجم
 العينة . ويتطلب استقرار السلسلة الزمنية
 قبول فرض العدم ، بمعنى أن كل
 معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ،
 وبذلك تكون السلسلة الزمنية لدالة الارتباط
 الذاتي لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي
 صفر وتباينه $1/n$ ، حجم العينة . ومن ثم
 فإن حدود فترة الثقة عند مستوى المعنوية

المعنوية ، وهو يستخدم ثلاث صيغ من علاقات الانحدار وهي :

1- صيغة السير العشوائي البسيطة :
Simple Random Walk

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (14)$$

2- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت :
Random Walk With Drift

$$\Delta Y_t = \alpha + \gamma Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (15)$$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت و اتجاه زمني :
Random Walk With Drift And Trend.

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (16)$$

وإذا ما تبين من اختبار Dickey-Fuller إن هناك ارتباطاً ذاتي بين عناصر الإزجاج فيتم استخدام اختبار Augmented Fuller الموسع ، حيث يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية

$$\left(\sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j} \right) , k$$

حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي وهو يعتمد على نفس العناصر السابقة . فمثلا في حالة صيغة السير العشوائي مع حد ثابت و اتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \gamma Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j} + \mu_t \dots \dots (17)$$

وقد قام كل من Dickey- Fuller بحساب ما يسمى τ^* حسب الصيغة التالية :

الخطأ فيعرف على أنه White Noise Error ، ويفترض في النموذج السابق أن المتغير العشوائي تتوفر فيه الشروط التالية:

$$E\mu = 0, E(\mu^2) = \sigma^2, E(\mu_s \mu_t) = 0 \quad t \neq s$$

وتتم عملية تحويل النموذج بعد أخذ الفروق الأولى كالآتي :

$$\begin{aligned} Y_t &= \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t \\ Y_t - Y_{t-1} &= \rho Y_{t-1} - Y_{t-1} + \mu_t \\ \therefore \Delta Y_t &= (\rho - 1)Y_{t-1} + \mu_t \\ \therefore \Delta Y_t &= \gamma Y_{t-1} + \mu_t \end{aligned}$$

وعادة ما يكتب فرض العدم والفرض البديل :

$$\begin{aligned} H_0 &: \rho = 1 \rightarrow \gamma = 0 \\ H_1 &: \rho \neq 0 \rightarrow \gamma \neq 0 \end{aligned}$$

وفي حالة تحقق فرض العدم وميل السلسلة الزمنية إلى الاستقرار تصبح العلاقة أعلاه كالتالي: $\Delta Y_t = \mu_t$

وتوجد العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من إمكانية وجود مشكلة جذر الوحدة في حالة أخذ الفروق الأولى ، أي للتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ، ومن أهم هذه الاختبارات ؛ اختبار ديكي- فولار Dickey Fuller⁽¹⁸⁾، يعتمد هذا الاختبار على صيغة النموذج وحجم العينة ومستوى

مجموعة من النقاط منها : البيانات وأهميتها في تطبيقات الاقتصاد القياسي ، الأساس النظري لقياس العلاقات الاقتصادية ، بعض المشاكل المتعلقة بالقياس الاقتصادي وأدوات التحليل الإحصائي واستخدام السلاسل الزمنية .

وقد أكدت الورقة على أن هناك محاذيراً من استخدام الاقتصاد القياسي في دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية اعتماداً على البيانات المتوفرة ، لأن نتائج قياس هذه العلاقات اعتمدت على بيانات تعاني من عدم الدقة في تجميعها ومن تأخر في توفيرها ، قد لا تؤدي إلى النتائج المرغوب فيها . كذلك من الأهمية إلمام الباحث بالمشاكل التي قد تترتب على استعمال أدوات القياس الاقتصادي ، وما ينجم عن وجودها من تأثيرات على قيم وإشارات المعالم المقدره ، بالإضافة إلى ضرورة إلمام الباحث بأدوات التحليل الإحصائي وكيفية الاستعانة بها في تقييم التقديرات وتحليل النتائج ، أخيراً لا بد أن تكون لدى الباحث معرفة تامة بطرق دراسة وتحديد الوضع التوازني للمتغيرات الاقتصادية حتى يمكن أن نصل إلى نتائج يمكن الوثوق بها عند قياس المتغيرات الاقتصادية أو عند التنبؤ بالنسب المستقبلية لهذه المتغيرات، مما يمكن صانعي القرارات من التعرف على ما إذا كان عليهم إتخاذ قراراً بديل لمسارات المتغيرات الاقتصادية المكونة للظاهرة ، أم تركها على ما هي عليه .

$$\tau^* = \frac{\hat{\rho} - 1}{S_{\hat{\rho}}} \dots \dots \dots (17)$$

$$\tau^* = \frac{\hat{\gamma}}{S_{\hat{\gamma}}}$$

حيث فرض العدم والفرض البديل كما ذكر سابقاً:

$$H_0 : \rho = 1 \rightarrow \gamma = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0 \rightarrow \gamma \neq 0$$

كما قاما بإعداد جداول أعدت خصيصاً لذلك ، فإذا كانت (τ^*) المحسوب أصغر من τ الموجودة في جداول Dickey-Fuller نرفض فرض العدم ونقبل البديل ، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة ، والعكس إذا كانت (τ^*) المحسوب أكبر من τ .

الخلاصة :

في هذه الورقة تمت مناقشة بعض الصعوبات التي قد تواجه الباحث عند القيام بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية ، واختبار مدى مطابقتها للواقع والتنبؤ بمسارها في المستقبل ، سواء كانت هذه الصعوبات ناجمة عن طبيعة البيانات المتوفرة في تلك الدول أو الأساليب الإحصائية التي اتبعت في تجميعها والكيفية التي تم على أساسها اختيار بعض المتغيرات لتكون جزءاً من نموذج الاقتصاد القياسي المراد بناؤه أو المعادلة (المعادلات) المراد تقديرها ، أو كانت نتيجة لعدم التطبيق السليم لأدوات النظرية الاقتصادية . وقد تم التركيز على

المراجع :

- 1- T. Koopmans, "Meaurement Witho-ut Theory," Review of Economic and Statistics, August 1947, p.165.
- 2- J. L. S. Abbey and C. S. Clark, "A Macroeconometric model of the Ghanaian Economy 1956-1969," The Economic Bulletin of Ghana, Second Series, Vol, 4, No. 1 (1974), pp. 3-32.
- 3- A. Shourie, "The Use of Macro-Economic models of Developing Countries for Forecasts and Policy Prescription: Some Reflection on Current Praticce," Oxford Economic Papers, March 1972, pp,1-35.
- 4- See for example: A Koutsoyiannis, Theory of Econometrics: An Introductory Exposition of Econometric Methods (London: Macmillan, 1973), p. 228
- 5- D. Farrar and R. Glauber, "multicollinearity in Regression Analysis, in Readings in Econometric Theory, J. Dowling and F. Glahle, Eds. (Boulder, Colorado: Colorado Association University Press, 1970), p. 208.
- 6- J. Ramsey, "Classical Model Selection Through Specification Error Tests," in Frontiers in Econometrics, Zarembk, Ed. (New Work: Academic Press, 1974), pp. 13-46.
- 7- For proofs of equations (1) and (2), see Koutsoyiannis, op. cit, p. 205.
- 8- C. Granger and P. Newbold, Forecasting Economic Time Series (New York: Academic Press, 1977), p. 206.
- 9- Ramsey, op. cit., p. 14.
- 10- UNCTAD, op. cit., p. 205.
- 11- S. Mukerji "Demand function for meat in Benghazi," DIRASSAT The Libyan Economic and Business Review, Vol. V, No.2 Autumn, 1969, p. 25-44 .
- 12- C. Granger and P. New bold (1974) , "Spurious Regression in Economics", Journal of Econometrics , 14 ,111-120 .
- 13- Nelson,C.R.,Plosser,C.I.(1982) ,"Trends and Random Walks in Macroeconomic Series :Some Evidence and Impli-cation " , Joournal of Monetry Economics ,10,139-162.
- 14- C. Granger and P. Newbold (1986) "Some Recent Development in a Concept of Causality", Journal of Econometrics , 39 ,199-211.
- 15- C. Granger and P. Newbold, Forecasting Economic Time Series (New York: Academic Press, 1977), p. 206.
- 16- Holden,D., Perman,R."Unit Root and Co integration for the Economist ",in B. ,Bhaskara ,R. (ed) ",Cointegration For The Applied Economist", The Macmillan Press LTD.
- 18- Ramanathan, Ramu "Introductory Econometrics With Applications", New York ,Harcourt Brace Jovanovich College Publishers ,S. ED. 1992.
- 19- David A. Dickey, Dennis W. Jansen and Daniel L. Thornton; "A Primer On Cointegration with an Application to Money and Income" , Federal Bank of St Louis, March/April, (1991), pp.58-78.

استراتيجية التبرير في المراجعة ؛ نظرة
فلسفية وآلية عملية لرفع مستوى جودة أداء
المراجع الخارجي (اهتمامات المراجع الخارجي
الليبي والجهات الرقابية باستراتيجية التبرير)

د. عوض أحمد الروياتي
محاضر ، قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس

ملخص :

يعتمد المراجع الخارجي بشكل رئيسي عند أداء مهام المراجعة علي الأدلة والبراهين التي يقوم بجمعها ، وينحصر أن تكون هذه الأدلة كافية ومقنعة ، ومن خلال ذلك يستطيع المراجع أن يبرر الأحكام التي يصدرها والقرارات التي يتخذها ، ورغم أهمية قدرة المراجع علي تبرير أحكامه وقراراته ، إلا أن الباحث يعتقد بأن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم بمفهوم التبرير ، كما أنه لا يهتم بالعوامل التي يمكن أن تساعد لمقابلة متطلبات آلية التبرير ، فقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤيد اعتقاد الباحث وتبين بأن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم بتبرير أحكامه وقراراته ، فهو لا يدرك مفهوم التبرير ، ويتجاهل العوامل المحفزة لمقابلة آلية التبرير في المراجعة ، كما أن المؤسسات المهنية والرقابية تتجاهل العوامل المحفزة للمراجع لمقابلة تفضيلات المتابعين والمراقبين والجمهور العام .

وعليه فإن جودة أداء المراجع الخارجي الليبي في محل شك وهذا يمكن أن يؤثر سلبا علي القرارات الاقتصادية وعلي سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها البلاد ، خاصة خلال هذه الفترة . وهذا يدفع الباحث إلي تنبيه المراجعين الليبيين للاهتمام بتبرير أحكامهم وقراراتهم ، كما يلفت نظر الجهات الرقابية والمهنية للاهتمام بآلية التبرير في المراجعة ، وتنشيط العوامل المحفزة لها .

مقدمة :

المراجعة الصغرى والمتوسطة والكبرى تعرضت لهذه الأضرار فقد أفلست منظمتان محاسبتان من منظمات المحاسبة الكبرى في أمريكا وأصبحت ست منظمات (Big six) بدلا من ثماني منظمات (Big eight) .

ويرجع البعض زيادة عمليات التقاضي إلى انخفاض مستوى جودة الأداء وعدم وجود آليات موضوعية للتحقق من الجودة المرغوبة . ولا يختلف حال المهنة

تمر مهنة المحاسبة والمراجعة على النطاق المحلي والدولي بكثير من المشاكل والصعوبات ؛ ففي الدول المتقدمة تتعرض مكاتب المراجعة الخارجية للكثير من عمليات التقاضي من قبل العملاء أو مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وهذا كلفهم الكثير من التعويضات مما أدى إلى إفلاس بعضها وتدهور سمعة البعض الآخر وخروجها من المهنة ، ولم تقتصر هذه الأضرار ، على مكاتب المراجعة الصغرى فقط ، بل أن كل مكاتب

مشكلة البحث :

لرفع من جودة أداء المراجع الخارجي فإن الأمر يتطلب اهتمام المراجعين بالوسائل والأساليب التي تساهم في التحقق من توفر المستويات المرغوبة من هذه الجودة ، والعمل على تفعيلها حتى يرتفع مستوى الثقة في المهنة وتعزز مبررات وجودها .

إلا أن المهنة في ليبيا تقف عاجزة عن تنشيط الدور الذي تقوم به المراجعة المستقلة في النشاط الاقتصادي ، فقد بينت إحدى الدراسات (بن غربية ، 1989) التي أجراها بعض أساتذة المحاسبة بجامعة قاريونس أنه لا توجد معايير مدونة يمكن أن يلجأ إليها المراجعون عند تنفيذ عمليات المراجعة ، وهذا أدى إلى وقوعهم في الكثير من المخالفات مثل انتهاك الاستقلال ، وعدم توفر الإشراف ، وضعف التأهيل العلمي ، وعدم اهتمامهم بتقييم نظم الرقابة الداخلية للعميل ، وهذا أدى إلى انخفاض مستوى جودة الأداء .

وبالرغم من تدهور حال المهنة في الوقت الراهن وما تعانيه من ضعف ، إلا أن المراجعين في ليبيا يمكن أن يقوموا بدورهم بشكل مناسب إذا تبناوا معايير المراجعة المتعارف عليها والمعايير التي تناولتها بعض القوانين واللوائح المنظمة للمهنة حتى توفر المهنة في ليبيا المعايير والإرشادات اللازمة ، وتزيد من اهتمامها بقضية التبرير في المراجعة . ولهذا فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤل التالي :

في الدول النامية عن حالتها في الدول المتقدمة باستثناء الاختلاف في ردود فعل العملاء أو مستخدمي المعلومات المحاسبية اتجاه جودة خدمات المراجع الخارجي ؛ ففي الدول المتقدمة يلجأ مستخدموا المعلومات المحاسبية إلى مقاضاة المراجع الخارجي عندما تتضرر مصالحهم نظراً لوجود سوق نشط للأوراق المالية وإدراك فعال من قبلهم لدور المراجع الخارجي .

أما مستخدمي المعلومات المحاسبية في الدول حديثة العهد بالمهنة كالجماهيرية الليبية فإن غياب الدور الفعال لسوق الأوراق المالية وعدم وجود آليات موضوعية للتحقق من جودة أداء المراجع الخارجي دفعهم إلى تجاهل التقارير المالية المصادقة من قبل المراجع الخارجي واللجوء إلى أساليبهم الخاصة للحصول على المعلومات اللازمة ؛ حيث تلجأ إدارات الضرائب في كثير من الأحيان إلى التقدير الجزافي وعدم الاعتماد على القوائم المالية المصادقة من قبل المراجع الخارجي بالرغم من عدم عدالة الضريبة في هذه الحالة ، وتهتم المصارف غالباً بالثقة في العميل والضمان المقدم أكثر من اهتمامها بالحالة المالية للعميل ومركزه المالي ، وقد أرجعت كثير من الدراسات ذلك لانخفاض مستوى الثقة في جودة أداء المراجع الخارجي ، والذي يمكن أن يرد إلى عدم وجود آليات موضوعية يمكن استخدامها للتحقق من هذه الجودة . ونتيجة لذلك كان لأبد للمهنة وأعضائها من الممارسين والأكاديميين بأن تهتم بالوسائل اللازمة للرفع من جودة الأداء ، فما فائدة مهنة لا تقدم الحماية اللازمة للمستفيدين من خدماتها .

الليبي والجهات المهنية والرقابية بالتبرير في المراجعة وأثر ذلك على جودة الأداء.

رابعاً : الخلاصة والنتائج والتوصيات .

أولاً : ماهية التبرير في المراجعة

يرى البعض بأن التبرير هو عملية تقديم دليل لدعم وتأييد الأحكام أو القرارات التي يتخذها شخص ما (Peecher:1996:p126). وعرفت (Koonce وزملاؤها) التبرير بأنه محاولة المراجع للدفاع عن أحكامه أو تقديم دليل يدعم قرار تخطيط المراجعة أو غيره من القرارات ، أما المبرر فيعبر عن توثيق المخرجات من عملية التبرير تلك (Koonce : et al : 1995 : p 39) ، كما يرى آخرون أن التبرير هو المدى الذي في نطاقه يمكن الدفاع عن أداء المهمة ، فالمراجع في أغلب الأحوال يقوم بمهام غير نمطية، أي مهام غير روتينية تفتقد في كثير من الأحيان إلى إرشادات ومعايير محددة وقابلة للتطبيق ويكون المراجع مطالباً باتخاذ أحكام وقرارات هامة بشأنها في ظل توفر أنواع مختلفة من الإجراءات والأفعال والبدائل المتعددة (Kennedy et al : 1997 : p105 , Abdolmohammadi & Wright : 1987 : p2) ، ويعتمد تقييم جودة الأداء في هذه المهام على تبرير الاختيارات الفعلية وعمليات اتخاذ القرارات التي قام بها المراجع . (Waller & Felix: 1984: p384) (Davis &Solomon :1989 : p 152) وقد بينت البحوث الاستطلاعية بأن المراجعين يعتبرون عملية التبرير مظهراً

إلى أي مدى يهتم المراجع الخارجي الليبي بقضية التبرير في المراجعة ؟ والي أي مدى تهتم الهيئات المهنية والرقابية بتنشيط العوامل المؤثرة على تبرير المراجعين لأحكامهم وقراراتهم وما أثر ذلك على جودة الأداء ؟

وحيث أن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التعرف على مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي بقضية التبرير في المراجعة وأثر ذلك على جودة أدائه . لذا فإن البحث يعتمد على الفرضيات الآتية :

1- يهتم المراجع الخارجي الليبي عند تنفيذ مهام المراجعة بقضية التبرير عند إصدار أحكامه واتخاذ قراراته .

2- تهتم المؤسسات المهنية والرقابية في ليبيا بتفعيل العوامل المؤثرة على تبرير المراجع الخارجي لأحكامه وقراراته .

3- يتوقع ارتفاع جودة أداء المراجع الخارجي الليبي بزيادة اهتمامه بتبرير أحكامه وقراراته .

ولاختبار هذه الفرضيات وتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى الجوانب التالية :

أولاً : ماهية التبرير في المراجعة .

ثانياً: العوامل المؤثرة على تبرير المراجع الخارجي لأحكامه وقراراته.

ثالثاً : مدى اهتمام المراجع الخارجي

بيرهن بأنه حصل على دليل كاف وكفء يتناقض ، وإذا فشل المراجع في توثيق ما يفند اعتقاده فإن احتمال عدم اكتشافه التضليل في تفسيرات الإدارة حول بعض جوانب المراجعة سوف يزداد (Kay& Searfoss:1989 :p27) .

ويرى بعض الباحثين بأن عملية التبرير تتطلب تنشيطاً لهدف التبرير بإتباع بحث استراتيجي عن المعلومات وتقييمها ؛ فأهداف التبرير تشكل العرض العقلي للمراجعين ، وهم يجسدون هذه الأهداف في عرضهم العقلي حين يدركون أن أحكامهم أو قراراتهم تحتاج لتأييد أو دعم، وهذا الإدراك يحدث بشكل نمطي قبل أو حتى بعد أن يبدأ المراجعون مهام المراجعة المختلفة (Peecher : 1996 : p 126 Gibbins & Newton1994,p 167) فعلى سبيل المثال ، يحتمل أن ينشط المراجعون الأول "القدامى" " Audit seniors " على الأقل هدفين لتشغيل المعلومات عند البدء في مرحلة تخطيط الإجراءات التحليلية في المراجعة ، فهم يقيمون مخاطر المراجعة بالنسبة لأية تقلبات غير عادية في أرصدة حسابات العميل ، ويحاولون وضع مبررات لهذا التقييم لمخاطر المراجعة لمتابعيهم من مدراء وشركاء منظمة المراجعة ، طالما أنهم على يقين بأن عملهم سوف يخضع للتقييم من مشرفيهم .

وقد بين Montgomery (1993) أن هناك علاقة بين عملية اتخاذ القرارات من قبل المراجعين وعملية التبرير ، فالأفراد الذين يرغبون في تبرير قراراتهم سوف يبحثون بجديّة عن مبررات مؤيدة وقابلة

حاسماً للأحكام الشخصية المهنية ، وركزت البحوث المعملية على ما إذا كانت متطلبات التبرير تؤثر على قرارات وأحكام المراجعين ، وما إذا كانت تحسن من هذه الأحكام والقرارات (Kennedy : 1993:p233, Ashton:1990a : p150) .

ويرى Hackenbrack إن التبرير Justification هي خاصية لقرائن القرار الذي تم اتخاذه ، أما القابلية للتبرير Justifiability فهي خاصية للقرار الذي يخضع لعملية التقييم. ويعتبر القرار القابل للتبرير دفاعاً مناسباً للمراجع الخارجي (Hackenbark :1997 : p126) .

إن تبرير المراجع الخارجي للأحكام والقرارات التي يتخذها يعتبر مطلباً هاماً في بيئة المراجعة وذلك للحاجة الماسة للرقابة والمتابعة والتنظيم المتأصلة في مهنة المحاسبة والمراجعة ، فبسبب الخلاف الذي من الصعب في أغلب الأحوال تجنبه ما بين المراجعين والوحدات الخاضعة لعملية المراجعة (العملاء) ، يصبح الطلب على تبرير القرارات التي يتخذها المراجع الخارجي أمراً غاية في الأهمية . ونتيجة لصعوبة قياس صحة قرارات تخطيط المراجعة أو غيرها من القرارات ، فإن تبرير تلك القرارات يعتبر متغيراً حاسماً للحكم على جودة هذه القرارات (Peecher & Kleinmuntz:1991:p110 , Koonce: et al :1995 : p 369) وقد أكد (Kay & Searfoss) على أن التبرير يعتبر مفتاحاً للدليل القانوني في حالة عمليات التقاضي ، فإذا فشل المراجع في توثيق ما يدعم اعتقاده ، فإن احتمال أن

خصوصاً مرحلة إبداء الرأي . فيجب أن تبرر الأدلة التي جمعها وقيمتها المراجع الخارجي ووثقتها ضمن أوراق عمل المراجعة الرأي الذي توصل إليه حول عدالة القوائم المالية للعميل. وكثيراً ما يتجه المراجعون إلى التحفظ في آرائهم إذا توفر لهم أقل شك بأن الأدلة والحجج التي توفرت لديهم لا تقابل تفضيلات الآخرين .

ويسعى مقيمو عمل المراجع الخارجي سواءاً أكانوا من الشركاء أم مدراء المراجعة ، أم المراجعين النظراء ، أم القانونيين وفقاً لهذه الآلية إلى تحديد قوة مبررات المراجعين لأحكامهم وقراراتهم ، وهذا يتطلب (Koonce,et al 95:P380) تفسير ثلاثة جوانب عملية لقوة التبرير وهي : (1) كمية المبررات (2) اتساع وعمق التبرير (3) المدى الذي في نطاقه تحتوي المبررات على أدلة تؤيد أو تفند تفسيرات الإدارة . وقد رأت (Koonce) وزملاؤها) بأن نطاق التبرير يمكن قياسه بتحديد جوانب المشكلة ، والمعلومات الإضافية المطلوبة لمقابلة نطاق التبرير ، والإجراء الذي يجب إتباعه ، ويمكن قياس عمق التبرير بمستوى تفاصيل عملية التبرير .

وأكدت (Koonce) بأن زيادة كمية وعمق ونطاق المبررات يمكن أن يسهل على المراجع المقيم فهم وتحديد مشكلة التوثيق في عملية المراجعة ، ويمكن أن يزيد كذلك من فائدة أوراق عمل السنة السابقة كمرجع لعمليات المراجعات اللاحقة. إلا أنه من الناحية الأخرى يرى البعض (Kay & Sear foss : 1989 :p27) أن خلق مبررات تفصيلية ومدروسة بشكل

للفهم بسهولة (Kennedy et al : 1997 :p108) ، وهذا يتوافق مع رغبة المراجعين في مقابلة مسؤولياتهم المهنية والقانونية . وقد بينت بحوث علم النفس بأن الأفراد يقدمون تفسيرات أكثر احتمالاً (أكثر صحة) عند الانتهاء من عملية إنتاج التفسيرات بشكل قابل للتبرير ، ولكن لا يمكن تحديد كيف يقرر هؤلاء الأفراد بأن أحكامهم النهائية هي فعلاً مبررة أو مقبولة بالنسبة للآخرين ، (Gettys & Fisher :1986 :p15 ، 127 :p1996 :Peecher ، لذا فإن عملية التبرير في المراجعة ليست عملية سهلة ، فمهام المراجعة غالباً ما تكون أقل نمطية لأنه لا يوجد قرار واحد مناسب لهذه المهام ، وحتى الأفراد ممن يتوفر لديهم المعرفة غالباً ما يختلفون حول المنهج الجيد لحل وتنفيذ المهام الأقل نمطية . فهذه المهام غالباً ما تكون متعددة الخصائص ذات أهداف متعارضة ، والمثال على ذلك الحكم على ملاءمة الرأي المتحفظ ، أو التعديلات الجوهرية (King & Kitchener :1994:p30) .

ولفهم وظيفة منظمات المحاسبة القانونية فإن الأمر يتطلب المعرفة بالآلية الرقابة والمتابعة والتي من خلالها يستطيع الأعضاء الحكم على أداء الأعضاء الآخرين بشكل مناسب ، ففي وجود المساءلة التي تمثل مسار العجلة لدراسة الرقابة والمتابعة ودورها كدافع لتبرير سلوك المراجعين في منظمات المحاسبة القانونية (Hackenbark :1997 :p126) فإن المراجعين سوف يركزون على توفير المبررات المقنعة لأحكامهم وقراراتهم في كل مرحلة من مراحل المراجعة ،

القرارات يفترض عند اتخاذ قراراتهم أن تكون أكثر قابلية للتبرير بالنسبة للآخرين الذين يمكن أن يقيموا هذه القرارات، إلا أن ما تعنيه القابلية للتبرير في حالات كثيرة عادة ما يكون غير واضحاً (Glover : 1997 : p214).

ونتيجة لذلك فإن رغبة المراجعين الخارجيين لتبرير أحكامهم وقراراتهم قد تدفعهم إلى استخدام المعلومات التشخيصية المناسبة والمعلومات غير التشخيصية (غير المناسبة) عند القيام بمهام المراجعة وتحديد مخاطر الغش، بالرغم من أن النظرية المعيارية للقرار normative decision theory تؤكد بأن الأحكام الشخصية يجب أن تتأثر فقط بالمعلومات التشخيصية المناسبة (Benzur & Brenznitz :1981 : p91).

ويرى البعض أن التفتية (Fliteration) هي الاستراتيجية العامة التي يجب أن يتبناها المراجع، فهي تؤدي إلى الاختيار المناسب، والاهتمام بالمعلومات الأكثر أهمية، فهذه الاستراتيجية سوف توجه تركيز المراجع الخارجي إلى المعلومات التشخيصية أو المناسبة عند قيامه بمهام المراجعة (Tong : 1995 : p 119).

وحيث أن عملية التبرير تعتمد على عدد كبير من العوامل الداخلية والخارجية التي يفترض أن يدركها المراجع الخارجي للاستفادة منها في تبرير أحكامه وقراراته، وتحقيق المستوى المرغوب من جودة الأداء .

كبير لا يستهلك وقتاً كبيراً فقط في عملية المراجعة، ولكن يمكن أن يعرض المراجع لتدقيق متزايد أيضاً في حالات التقاضي .

وطالما أن المراجع الخارجي لا مفر له من مقابلة مسؤولياته المهنية والقانونية في ظل معايير وإرشادات وأعراف المراجعة، لذا فإنه يجب عليه في ظل هذه الاستراتيجية الاهتمام بعملية التبرير وفهم العناصر والمحددات التي تحيط بها، لأن بعض الباحثين والكتاب في مجال المراجعة يرون بأن فشل المراجع الخارجي في تبرير أحكامه وقراراته بالنسبة للآخرين يعني فشله في مقابلة المستوى المرغوب من جودة الأداء . فنتيجة المراجعات الخارجية تنشأ عن توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية بأن المراجعين سوف يكتشفون ويصححون أو يستبعدون أية انحرافات أو أخطاء جوهرية أو التضليل في المعلومات المالية، والفشل في القيام بذلك يعرف بفشل المراجعة (Plamrose :1988 p55)، وفي هذه الحالة فإن المراجع المستقل لن يوجه إليه اللوم أو العقاب مادام يمكنه إثبات أن المراجعة قد تم تنفيذها بالمستوى المرغوب من جودة الأداء (العناية المهنية الكافية)، وأن النقص في العناية المهنية المبذولة من المراجع المستقل المدعى عليه يحدد في إطار ما يبذله المراجعون المستقلون ممن تتوفر لهم المعرفة والكفاءة وفي نفس الظروف (Anderson et al : 1995 : p35) وهذا يتوافق مع مدى قدرة المراجع الخارجي على تبرير أحكامه وقراراته بالنسبة للآخرين. وقد بين Curley, Yates and Abrams أن متخذى

التفسيرات ، أو عدم وجود دليل على الإطلاق يؤيد تفسيرات الإدارة .

لذا فإن الباحث يتناول هذه العوامل بالدراسة والتحليل في الجزء التالي:

ثانياً : العوامل المؤثرة على التبرير في المراجعة

عند تنفيذ مهام المراجعة المختلفة وفي ظل استراتيجية التبرير يركز المراجع الخارجي جل اهتمامه على توفير المبررات الكافية من حيث الكمية والنطاق والعمق لأحكامه وقراراته بالنسبة للأخرين (المشرفون من مدرء أو شركاء المراجعة ، المراجعون النظراء ، القانونيون والقضاء) . وبذلك فإنه يحاول دائماً التعرف على العوامل التي يمكن أن تساعد على تبرير أحكامه . كما أن التعرف على هذه العوامل سوف يساعد المقيّمون على التحقق من أن المراجع الخارجي قد قدم المبررات الكافية لأحكامه وقراراته ، ومن ثم فإنه قابل مسؤولياته المهنية والقانونية في ظل العناية المهنية الكافية .

وكانت دراسة (Koonce, et al) تهدف إلى تحديد ما إذا كان توقع المراجع الخارجي لعمليات رقابة ومتابعة Audit Review من طرف آخر ، والدرجة التي في نطاقها يدعم أو يفند الدليل تفسيرات الإدارة تؤثر على تبرير أحكام وقرارات المراجع الخاصة بتخطيط المراجعة. وعند تخطيط المراجعة يقوم المراجعون بفحص القوائم المالية الخاصة بالعمل للبحث عن التقلبات غير المتوقعة في أرصدة ونسب الحسابات، وهذا الإجراء يوجه المراجع إلى تحديد جوانب المراجعة التي تحتاج مزيداً من الفحص والاختبار ، وبعد ملاحظة التقلبات غير المتوقعة وطلب تفسيرات من الإدارة يقرر المراجعون الكيفية التي يتم بها تنقيح خطة المراجعة ، ويوثق المراجعون مبررات لهذه الخطة في أوراق عمل المراجعة .

وقد بينت الكثير من الدراسات العوامل الهامة التي تؤثر على عملية التبرير ، حيث تناولت إحدى الدراسات عاملين (koonce , et al: 1995: p369) هامين هما :

ويرى أحد الباحثين (Solomon 1987: p2) أن عملية متابعة ورقابة المراجعة المستقلة لها سمات الآلية الموجهة لرقابة الجودة One- directional Quality Control فعادة ما يكتشف المراجع المتابع (Reviewer) الأخطاء والمخذوفات والنتائج غير الدقيقة في أوراق عمل المراجع الخارجي . كما أكد باحث آخر (Kenndy :1993: p 232) أن عملية متابعة ورقابة المراجعة المستقلة يمكن أن تغير من كيفية تنفيذ المراجع الخارجي للعمل الذي سيخضع للمتابعة والرقابة ، ومن ثم فإن منظمات المراجعة في حاجة ماسة لفهم تأثير عمليات

1- توقع المراجع الخارجي الرقابة والمتابعة لعمله من طرف آخر Audit Review .

2- دليل المراجعة : وما إذا كان هذا الدليل يؤيد تفسيرات الإدارة حول بعض جوانب المراجعة ، أو أن الدليل لا يؤيد هذه

طريقة صحيحة واحدة لتنفيذها
(Peecher & Kleinmuntz :991: p108).

وقد بينت دراسات أخرى (Tetlock :
(1983 a :P 75,Koonce :1995:p380) أنه
في وجود الطلب على المساءلة فإن المهام
التي ليس لها طريقة حل واضحة أو
إجابة صحيحة محددة يمكن أن تقود
المراجع الخارجي إلى البحث عن المزيد
من المبررات ، فالمتابعة والرقابة قد
لا تؤثر على سلوك المراجع أثناء تنفيذ
مهمة المراجعة التي يكون فيها الأداء
السليم واضحاً أو الإجابة الصحيحة
عنها واضحة ، إلا أن مبررات رأى
المراجع الخارجي عن القوائم المالية
للعامل سوف ترتبط بمساءلة أكبر
(تتجاوز المتابعة والرقابة من المشرفين
أو النظراء) أمام الطوائف الخارجية
المتعددة مثل العميل والطرف الثالث ،
أو القانونيين والمحاكم . وبالتالي فإن
المراجعين سوف يتجهون إلى توثيق
مبررات أكثر عمقا لأدائهم ، فهم
لا يعرفون تفضيلات هذه الطوائف .

وفي هذا السياق يؤكد (Tetlock :1985)
(P 228) أن توقع التفاعل مع شخص آخر
(الخضوع للرقابة والمتابعة من قبل
شخص آخر) تفضيلاته غير معروفة
سوف يقود إلى استخدام مدى أوسع من
المعلومات في بناء وتبرير المواقف
والأحكام ، أي أن عدم معرفة تفضيلات
المراجع المتابع يحفز على تشغيل المراجع
الخارجي للمعلومات بشكل أكثر حذراً
لمقابلة كل القواعد والأسس المحتملة
للتبرير .

المتابعة والرقابة على إعداد مبررات
المراجعة.

والأهمية مقابلة المراجع المستوى
المرغوب من جودة الأداء ، فإن كل عملية
مراجعة من المتوقع أن تتضمن متابعة
ورقابة سواء من داخل منظمة المحاسبة
نفسها أو من داخل المهنة أو خارجها
(القانونيين والقضاء) . والتي في ظلها
يقيم المشرفون في بادئ الأمر عمل
المراجعين التابعين لتوثيق الأدلة
والبراهين في أوراق عمل المراجع. وفي
هذا الشأن يرى Johnson and Kaplan
(Gohnson & Kaplan1991 : p71) أن
هذه المتابعة والرقابة يتم القيام بها لأنها
تمثل آلية هامة للتحقق من الأداء ومقابلة
مفهوم المساءلة . فالمراجعون ومساعدوهم
في بداية الأمر سوف يساءلون أمام
رؤسائهم ، والأفراد المعرضون للمساءلة
سوف يغيرون كمية وطبيعة أفكارهم
مقارنة بأولئك الأفراد غير المساءلين ، إلا
أن حجم واتجاه هذه التغييرات كما يرى
البيعض (Gibbins & Newton : 1994)
(P166) تعتمد على عناصر متعددة منها :
ما إذا تضمنت المهمة حلولاً صحيحة أو
حلولاً ذات قبول أكبر ، وعدد الأشخاص
الذين يساءل أمامهم الفرد ، وما إذا كانت
تفضيلات المتابعين (المقيمين) معروفة
بالنسبة للفرد (المراجع) .

وبالرغم من أن معظم مهام المراجعة
ليس لها حلول نمطية ، إلا
أن Koonce ,et al ركزت على جانب
تخطيط المراجعة بالذات لأن
هذه المهمة ليس لها إجابات
صحيحة ظاهرة بسهولة ، وليس هناك

خطة المراجعة لحل مشكلة عدم التوافق مقارنة بأولئك المراجعين الذين يستلمون أدلة مؤيدة ، وأن المراجعين الذين يستلمون أدلة غير مؤيدة لتفسيرات الإدارة سوف يوثقون مبررات أكثر في ملفات ومذكرات خططهم لتبرير التوسع في خطط المراجعة مقارنة بالمراجعين الذين يستلمون أدلة مؤيدة . كما أن المراجعين الذي لا يتحصلون على أدلة تؤيد أو تفند تفسيرات الإدارة سيعتبرون النقص في توفر الأدلة على أنه تناقض في تفسيرات الإدارة ، وبالتالي فإنهم سيتبعون سلوك المراجعين الذين يستلمون أدلة غير مؤيدة ويوثقون مبرراتهم أكثر مما لو كانت الأدلة المؤيدة متاحة .

ويرى الباحث أنه بالرغم من أهمية التعرف على تأثير متغيري توقع المتابعة والرقابة والأدلة معا على تبرير المراجع الخارجي لأدائه ، إلا أن دراسة (Koonce, et al) رغم أنها تفادت القصور الوارد في دراسة 1994 Peecher التي تجاهلت أثر توقع المتابعة والرقابة من قبل آخرين تفضيلاتهم غير معروفة على سلوك المراجع ، إلا أنها لم تبرز التأثيرات التفاعلية لكل من المتغيرين على كمية أو نوع المبررات التي يتحصل عليها المراجع .

وعليه فإن اتجاه المراجع الخارجي إلى البحث عن مبررات لأدائه عندما لا تؤيد الأدلة تفسيرات الإدارة أو عند عدم حصوله على أدلة على الإطلاق تتعلق بتلك التفسيرات ، سوف يزيد من جهوده للحصول على المبررات التفصيلية لتبرير ما قام به من عمل ، وهذا يؤدي إلى مقابلة

وطالما أن مهمة المراجعة ليس لها نتيجة صحيحة واحدة أو طريقة واحدة لتنفيذها ، فإن Koonce وزملاءها (Koonce et al : 1995 : p373) أكدوا بأن المراجعين الذين يتوقعون متابعة ورقابة لاحقة لعملهم من قبل مراجع متابع تفضيلاته غير معروفة سوف يستخدمون الكثير من المعلومات المتاحة عند تبرير أحكامهم وقراراتهم أكثر من أولئك الذين لا يتوقعون متابعة أو رقابة أو مساءلة من قبل الغير . وعليه فإن المراجعين الذين يتوقعون متابعة ومراجعة لاحقة لأعمالهم سوف يقدمون مبررات لأدائهم أكثر من المراجعين الذين لا يتوقعون المتابعة والرقابة .

وفي شأن الأدلة وأثرها على التبرير ، بينت إرشادات المراجعة الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (SAS No.31, AICPA) أن معايير المراجعة تتطلب من المراجع الحصول على أدلة تتعلق بصحة تأكيدات الإدارة ، كما يؤكد الإرشاد رقم 56 (SAS No.56, AICPA) أن الإجراءات التحليلية تتطلب من المراجع أن يحصل على أدلة تؤكد صحة تفسيرات الإدارة عن التقلبات غير العادية في أرصدة ونسب الحسابات. وحيث أن السدليل المؤيد لتفسيرات الإدارة سوف يعزز صحة هذه التفسيرات ، والسدليل غير المؤيد سوف تكون صحته موضع تساؤل ، لذا فإن دراسة (Koonce, et al) ودراسات أخرى (Kenechel & Messier:1990: p 387) بينت أن المراجعين الذين يستلمون أدلة لا تؤيد تفسيرات الإدارة سوف يوسعون

المتابعين (طالبى التبرير) الحاليين والمتوقعين مثل مشرفيهم ، أو عملائهم ، أو المهنة ككل . فهذه التفضيلات يحتمل أن تؤثر على إدراك المراجعين لصعوبة أو إمكانية تبرير قراراتهم المحتملة أو إدراكهم للعوامل (المفاتيح) التى يبحثون عنها أو يرجحونها لإكمال مهام المراجعة.

ويرى (Peecher) أن تفضيلات المراجع المتابع (Justifree) (طالب التبرير) للعمل المنفذ من المراجع الخارجى سوف تحفز المراجعين الخارجيين لتبرير أحكامهم ولكنها أقل موضوعية .. وحتى لو حاول المراجعون المحافظة على الموضوعية فإن تفضيلات المتابع (طالب التبرير) يجب أن تعكس تفضيلات طالبى التبرير الآخرين (Camerer , et al : 1989 : p 1233) (المهنة ، العملاء ، القضاة فى حالة التقاضي) .

ويعتبر من الأمور الهامة لجودة الأداء قدرة الباحثين عن التبرير (Justifies) على حث المراجعين على البحث الاختياري أو الترجيح الكبير للأدلة التى تدعم مواقف مفضلة ، إلا أن (Dukerich & Nichols) بينا أن بعض البحث الاختياري يمكن أن يعوق عملية الحصول على دليل يدعم البدائل ، التى يمكن أن تتمثل فى أحكام وقرارات أكثر ملاءمة : (Dukerich & Nichols : 1991 : p 106) وأكد على هذا المعنى Baron وزملاؤه (Baron, Beattie & Heshey : 1988 : pp 88 -92) ، حيث بينوا أن الترجيح المبالغ فيه للعوامل التى تعزز التبرير يمكن أن يدفع المراجعين لتفسير

المراجع الخارجى لمستوى العناية المهنية المطلوبة منه ، ومن ثم تحسن مستوى جودة الأداء .

ولأهمية استراتيجية التبرير فى المراجعة تناولت دراسة (Peecher) (140_125 : pp 1995) فى ظل الاعتماد على النموذج الإدراكي للتبرير أثر تفضيلات المراجعين المتابعين (Justifree- Reviewers) على بعدين هامين فى مرحلة أداء المراجع للإجراءات التحليلية الخاصة بتخطيط المراجعة ، حيث ركزت الدراسة على كيفية تقييم المراجع الخارجى لتفسيرات العميل الخاصة بالتقلبات المتزايدة فى رصيد حسابات الدخل ، وكيفية بحث المراجع بجد عن التفسيرات المحتملة الأخرى (البدائل) .

كما تناولت الدراسة أثر تفضيلات المراجعين المتابعين على الوزن الذى يعطيه المراجع الخارجى للعوامل البنائية (على سبيل المثال نزاهة العميل) وبينت الدراسة أن المراجعين يمكن أن يعتمدوا على عدة عوامل أو محفزات لتبرير قراراتهم ، إلا أن المراجعين فى دراسة Peecher استخدموا تفضيلات المتابعين (طالبى التبرير) Justifies preferences، ونزاهة العميل فقط . وتؤيد بحوث علم النفس (Emby& Gibbins: 1988 : p 288) (Tetlock , et al 1989 : pp 633 - 640) ما ذهبت إليه دراسة (Peecher) حيث أوصت بطريقة واحدة تقيّد بحث المراجعين عن البدائل وتبرير أحكامهم وقراراتهم وهى دعم وتأييد تفضيلات

البيانات غير التشخيصية (غير المناسبة) على أنها أدلة مميزة .

3. الاقتناع بنزعة الشك :
Skepticism – inducing

واستخدمت عاملاً واحداً فقط من العوامل البيئية وهو نزاهة العميل . وبينت الدراسة أن حالة الاقتناع بالثقة سوف تدفع المراجعين لاستخدام بصيرة عملائهم لتحسين كفاءة المراجعة ، وحالة الاقتناع بالموضوعية سوف تدفع المراجعين لأخذ كل الأدلة المناسبة بعين الاعتبار ، أما حالة الاقتناع بنزعة الشك فسوف تجعلهم أكثر حذراً .

هذا وقد استنتجت الدراسة أن تفضيلات طالب التبرير (Justiffee) تؤثر على التقييم المحتمل من المراجعين لتفسيرات الإدارة ، وتؤثر كذلك على الوزن الذي يعطونه للمستويات المرغوبة من العوامل البيئية عند القيام بهذا التقييم ، إلا أن تأثير تفضيلات طالب التبرير على أداء المراجعين يتناقض مع التأثير السلبي للعوامل البيئية . ففي حالة العملاء ذوي النزاهة العالية ، فإن المراجعين ، الذين متابعي أعمالهم يستخدمون بصيرة العميل لتحسين كفاءة المراجعة سوف يخصصون احتمالات عالية لقبول تفسيرات العميل أكثر من المراجعين ، الذين متابعي أعمالهم يتجهون لمعارضة تفسيرات العملاء بشكل موضوعي ، أو لديهم شك مهني مرتفع . كذلك فإن المراجعين الذين يتم تشجيعهم لاستخدام بصيرة العميل (عن طريق تفضيلات المتابعين) سوف يعطون وزناً أكبر للنزاهة المرتفعة الخاصة بالعميل عند تقييم تفسيراته أكثر مما يمكن أن يحدث في حالة اهتمام المراجعين بالموضوعية ، إلا أن تأثير تفضيلات

وبالرغم من قدرة الأفراد كما وضحت بحوث علم النفس على إنتاج تفسيرات أكثر احتمالاً عندما يحصلون على تفسيرات يمكن تبريرها ، إلا أن هذه الدراسات لم توضح كيف يستنتج الأفراد أن أحكامهم النهائية يمكن تبريرها . وعليه يرى (Peecher) (1996 : Peecher) (p127 : أن تفضيلات المراجع المتابع (طالب التبرير) Justiffee يمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذا الشأن ، فالمراجعون الذين يعرفون أن مشرفيهم أو مقيمي أعمالهم يفضلون القبول السريع لتفسيرات العميل الصحيحة الخاصة بتقلبات أرصدة الحسابات يحتمل أن يقبلوا هذه التفسيرات مع قليل من الحذر دون أخذ أي خطأ أو عملية غش كتفسير بديل بعين الاعتبار . ولكي يدافع هؤلاء المراجعون عن قبولهم لتفسيرات العميل ، فإنه من المحتمل أن يزدوا من الوزن المخصص للعوامل البيئية التي تدعم تفسيرات العميل (نزاهة عالية للعميل) ، إلا أن البحث عن هذه العوامل يمكن أن ينقص إهتمام المراجع بالعوامل والإشارات التي تؤيد التفسيرات البديلة .

وقد ركزت دراسة (Peecher) على ثلاثة مستويات لتفضيلات المتابع (طالب التبرير) (Justiffee) وهي :

1. الاقتناع بالثقة Credence- Inducing
2. الاقتناع بالموضوعية : Objectivity – inducing

تشغيل أكثر هيكلية في محاولة لتحسين أداء المراجع ليكون أكثر توافقاً مع الإجماع ، واعتماد متزايد على النماذج التقنية مثل مساعدات اتخاذ القرار ، وهذا سوف تكون له أهمية كبيرة لأن القضاء في ظل الاعتماد على مفهوم الرجل المعتاد قد يركز على مساعدات اتخاذ القرار الخاصة بالممارس كمؤشر لسلوك المراجع المعياري (Anderson et al:1995:p33) وقد أشار Kelley (197 : p112) منذ أكثر من 30 سنة إلى هذا المفهوم الإجماع على نوع المعلومات consensus- type information فمستوى الأداء المحدد عن طريق مساعدات اتخاذ القرار يمكن أن يفسر بأنه يشابه تلك الأفعال التي تتم من قبل أشخاص آخرين في نفس الظروف .

ويؤكد (Anderson) وآخرون على أنه بالرغم من صعوبة الحصول على معايير محددة للعناية المهنية الكافية التي تقابل المستوى المرغوب من جودة الأداء في ظل ظروف معينة لاستخدامها في تقييم أداء المراجع الخارجي في كثير من الأحيان ، إلا أن وجود موجّهات داخلية بمنظمة المحاسبة كمساعدات اتخاذ القرار (Decision aids) يمكن النظر إليها كممثل للإجماع حول نوع المعلومات ، وهذا يؤدي إلى إقرار معيار للأداء في عقل القضاة, Anderson, et al: 1995, pp 35-36 .

ولأهمية تعرف المراجع الخارجي على محفزات تبرير أدائه تناولت دراسة Kennedy وزملائه : (Kennedy, et al : 1997:pp 105 -121) المحفزات الأخرى

طالب التبرير (المتابعين) يختفي عندما يقيم المراجعون تفسيرات العملاء منخفضة النزاهة .

وبينت دراسة (Peecher) أيضا أن تأثير تفضيلات المتابع (طالب التبرير) على دفع المراجعين للبحث عن تفسيرات بديلة هي غير مقنعة ، ففي ظل حالة تفضيلات المتابعين الخاصة بالافتناع عن طريق الثقة فإن المراجعين سوف يتوقفون عن البحث عن تفسيرات بديلة فوراً عندما يقابلون عملاء مرتفعي النزاهة، ويركزون بحثهم على عدم وجود أخطاء أكثر من تركيز بحثهم على الأخطاء وعمليات الغش . أما في حالة تفضيلات المتابعين تتعلق بالافتناع عن طريق الموضوعية ونزعة الشك ، فإن المراجعين سوف يركزون البحث عن المعلومات والبدائل المناسبة ويكونون أكثر حذراً في قبول تفسيرات الإدارة .

وبذلك يرى الباحث أن المراجع الخارجي يجب أن تكون لديه الدراية بتفضيلات الآخرين ، وخاصة المتابعين من المهنة أو خارجها ، لأنهم هم الذين سوف يحددون إلى أي مدى يبرر المراجعون أحكامهم وقراراتهم . لذا فإن استخدام مساعدات اتخاذ القرار والاتجاه إلى هيكلية برامج المراجعة يمكن أن يفيد في خلق إجماع حول ما يجب أن يقوم به المراجع الخارجي لكي يقابل المستوى المطلوب من جودة الأداء ، فأحد ردود الفعل في السنوات الحالية لمقابلة الزيادة في عمليات التقاضي ضد المراجع الخارجي هو تحرك المهنيين (المراجعين الخارجيين) بدرجات متفاوتة نحو طرق

أن تحفظ المراجعين في آرائهم يمكن أن يعوض هذه التأثيرات . وإضافة إلى النتائج المالية فإن قرار المراجع الخارجي سوف تكون له أهداف أخرى مثل المحافظة على سمعة طيبة في المدى الطويل ، ومقابلة قواعد أخلاق وسلوك المهنة ، واكتمال المسؤولية تجاه الجمهور .

ونتيجة لذلك فإن القرارات التي تتوافق مع الإرشادات الرسمية أو تقابل دالة خسائر المنظمة يمكن أن تكون أكثر قابلية للتبرير . وبهذا يتفق Kennedy وزملاؤه مع Kinney & Nelson في أن القرارات المتحفظة يمكن أن تكون أكثر قابلية للتبرير من القرارات المبالغ فيها سلباً أو إيجاباً ، لأن هذه القرارات لن تضع منظمة المراجعة أو المراجع الخارجي في ظروف صعبة . وقد وجد Hoffman & Patton (1997: pp 227- 235) أن مستويات مرتفعة من المساءلة من قبل الرؤساء أو المشرفين عادة ما يقود المراجعين لعمل تقييمات أكثر تحفظاً لمخاطر الغش ، كذلك وجد آخرون (Kinney & Nelson 1996 : p 293) أن المراجعين الخارجيين أكثر تحفظاً من الموظفين بمكتب المحاسبة العام General Accounting Office (GAO) عند تحديد الحاجة لتعديل تقرير المراجعة لمقابلة الخسائر المحتملة ، وذلك نظراً لقسوة نتائج الأفعال غير المناسبة على المراجعين الخارجيين .

وبالرغم من أن Fogarty وزملاءه (Fogarty, et al 1991) يتوقعون كذلك أن المراجعين لتبرير آرائهم يصدرن آراء متحفظة في ظل بيئة المسؤولية

لتبرير الأداء وركزت على المحفزين (العاملين) التشاور مع الآخرين (Consultation) ، وتفسير الإرشادات الرسمية المتاحة أمام المراجع ، لأهمية هذين العنصرين في عمليات اتخاذ القرار . وقد بين الباحثون في هذه الدراسة كيف تتأثر عملية التبرير عندما يفسر ويرجع المراجعون إرشادات رسمية معينة مقابل الاستشارة المعارضة . كما تناولت الدراسة عملية تبرير المراجعين لقراراتهم بالشكل المناسب في وجود المشاكل المالية وغير المالية . فلو كان قرار المراجع الاختيار ما بين السماح بمعالجة محاسبية خاطئة مرغوبة من قبل العميل ، أو إخبار العميل بأن معالجته المفضلة غير مقبولة محاسبياً ، فإن هذا القرار سوف تكون له نتائج مالية لا يجد المراجع مفرأ من أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار . (التكاليف المتوقعة للقضايا القانونية من قبل المساهمين إذا تم السماح بالمعالجة الخاطئة ، أو التكلفة المتوقعة لفقدان العميل إذا رفض المراجع المعالجة) .

وبذلك فإن التبرير في وجود تأثيرات نتيجة القرار سوف تكون عملية معقدة ، فالأفراد كما يؤكد البعض (Brown & Solomon 1987 pp564-569) سوف يجدون من الصعب تجاهل معرفة نتيجة القرار ، وخاصة عندما تكون النتيجة سلبية بالنسبة لهم . فالمراجعون سوف يتبعون إجراءات وعمليات قاسية للوصول إلى أحكامهم وقراراتهم إذا كانت النتيجة غير مرغوبة . وإتباع إجراءات وعمليات أقل قسوة إذا كانت النتيجة مرغوبة . ونتيجة لذلك يرى باحثون آخرون (Kinney & Nelson 1996: p 282)

الأخطاء، وللحصول على الدعم الاجتماعي، فالأفراد يتشاورون لزيادة تبرير أحكامهم، بالرغم من أن التشاور مع الآخرين ليس بالضرورة أن يحسن دقة هذه الأحكام، إلا أنه يساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الثقة في أحكام هؤلاء المراجعين، وبذلك فإن التشاور مع الآخرين يدعم الثقة في عمليات اتخاذ القرارات من قبل المراجع الخارجي ويساهم في مقابلة المسؤولية أو نقلها للغير.

إن التبرير كما يرى (Ashton:1985) b) 174 p يمكن أن يزداد في وجود الإجماع (Consensus)، فالناس يستنتجون دقة القرارات من الإجماع، وإن كان Kennedy وزملاؤه (Kennedy et al) (1997:p109) لا يتفقون مع هذا الاستنتاج، فالإجماع يؤدي إلى الثقة في أحكام المراجعين، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه الأحكام والقرارات دقيقة دائماً، فقد بينت دراستهم بأن التشاور مع الآخرين يزيد من قابلية الأحكام والقرارات للتبرير، وأن قابلية الأحكام والقرارات للتبرير تزداد أكثر عندما يتفق متخذ القرار مع المستشارين، كما أن تبرير أحكام وقرارات المراجع الخارجي تزداد إذا اتبع المراجع الخارجي نصيحة المستشارين بغض النظر عن طبيعتها، وأن البحث عن النصيحة (الاستشارة) من قبل المراجع الخارجي ورفضها تجعل أحكام وقرارات المراجعين قابلة للتبرير أكثر مما هو في حالة عدم بحث المراجعين عن الاستشارات.

الواسعة. إلا أن الآراء المتحفظة تبعد المراجع عن مقابلة مسؤوليته تجاه الطرف الثالث، حيث أن تقرير المراجعة يشير إلى أن القوائم المالية للعميل لا تعبر بشكل متكامل عن وجهة نظر عادلة وصادقة عن مركزه المالي كما يفسره مستخدمو القوائم المالية (O, Sullivan:1993: p 416). كما وجد Kathari وزملاؤه (Katharis et al: 1988: pp 307-339) في فترة سابقة لذلك أدلة بأن زيادة عمليات التحفظ سوف يكون لها رد فعل سيء على مركز المحاسبين القانونيين. وبالرغم من أن التحفظات تعتبر طريقة لإنفاص التعرض للمساءلة، إلا أن فاعليتها تعتمد على المنافسة في السوق على خدمات المراجعة، وقدرة المراجعين على التحفظ بصورة مناسبة. بالإضافة إلى أن الإدارة قد تبذل جهداً وضغطاً كبيراً على المراجع في محاولة لتجنب التحفظات، فالرأي المتحفظ غير مرغوب من قبل العميل.

ولهذا فإن المراجع الخارجي يجب أن يهتم بعنصر التشاور مع الآخرين، فالاستشارة كما يرى (Gibbins & Mason 1988) هي متم للحكم الشخصي المهني في المراجعة (Kennedy: et al) (1997:p108)، وقد بينت دراسة (Gibbins & Emby:1985,p108) بأن أكثر من 95% من المشاركين في الدراسة أكدوا بأنهم يتشاورون مع الآخرين أثناء أو بعد عمليات اتخاذ القرار، وهذا بدون شك سوف يدعم المراجعين للتبرير أحكامهم وقراراتهم. كما وجد (Heath & Ganzales: 1995: pp 305 - 307) أن الأفراد يتشاورون لجمع المعلومات وتنظيم الأفكار وبناء الثقة وتجنب

الكثير من المشاكل المثيرة للخلاف ، فالخبرة تبنى الإجماع وتدعم الثقة في متخذى القرار ، وتساهم في توافق تطبيق إجراءات وسياسات المنظمة المحاسبية ، وتقلل من خوف المراجع من الاتجاه للتقارير المتشددة ، وبذلك فإن التشاور مع الآخرين يدعم الثقة في متخذى القرار .

وتناول Glover (1997 : p 216) : عنصر المساءلة وأثره على تبرير أحكام وقرارات المراجعين ، فعرف المساءلة بأنها الضغط لتبرير أحكام وقرارات شخص ما بالنسبة للآخرين ، واتفق مع عدد من الدراسات (Gohnson& Kaplan : 1991:pp 96, Ashton : 1992 : pp 292-305c, Gibbins&Newton:1994, -106) , pp 165-185 بأن المساءلة يمكن أن تنقص من انحراف أحكام المراجعين ، ويمكن أن تزيد الدقة والتوافق والإجماع والجهود الإدراكي ، وكذلك بعد النظر الذاتي لدى المراجعين ، إلا أن وجود المساءلة بالنسبة للأفراد ينتج عنه إستراتيجيات متكاملة ومعقدة لاتخاذ القرارات ، لأن المساءلة سوف تحفز على زيادة الجهود والعناية المهنية ، وبذلك فإنها ترتبط إيجابيا مع الأداء . ومن ثم فإن المساءلة تحفز على إتجاه المراجعين الخارجيين للبحث عن مبررات لأحكامهم وقراراتهم.

ومما تقدم يرى الباحث أن دور المراجع الخارجي أصبح أكثر تعقيدا ، فما عادت عملية تنفيذ الإرشادات والمعايير فى ظل ما اكتسبه المراجع من معرفة وخبرة كافية لمقابلة المستوى المطلوب من جودة الأداء ، بل أن هناك الكثير من

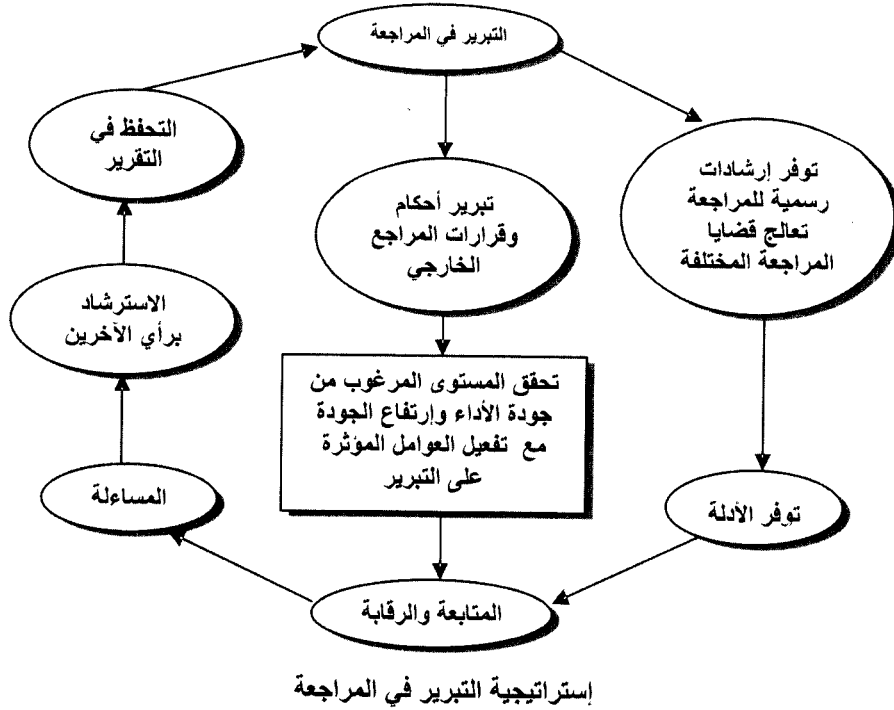
كما بينت نتائج الدراسة أيضاً (Kennedy : et al : 1997 : p 121) فيما يتعلق بالمحدد الثاني لتبرير أحكام وقرارات المراجعين ، أن التبرير لن يعتمد على القرار النهائي للمراجعين عندما تكون الإرشادات الرسمية أقل وجوداً ، ويعتمد التبرير على القرار النهائي والتشاور مع الآخرين عندما تتوفر الإرشادات الرسمية بشكل أكثر . وبالرغم من أهمية هذه النتائج إلا أن Kennedy وزملاءه يؤكدون على النتائج المالية السلبية كعامل مؤثر على تبرير أحكام المراجعين ، ولذا فإن أحد الحلول التي يقترحها هي أن يسعى المراجعون إلى تخفيض النتائج المالية السلبية وتعظيم قابلية أحكامهم وقراراتهم للتبرير ، فقابلية أحكام المراجعين للتبرير يمكن أن تتغير للأفضل عندما تكون النتائج المالية محددة بشكل أدق . وأكد Hacken Brack (Hacken brak :1997 : p 127) ما جاءت به نتائج دراسة (Kennedy, et al) حيث بين أن المراجع الخارجي عندما يرتبط بعمل ذي مخاطر عالية ، فإنه من الأفضل له أن يسعى للاستشارة عندما يواجه مشاكل صعبة ، أو يتوقع اختلاف وجهات النظر حول هذه المشاكل ، وإن عدم التشاور مع الآخرين فى هذه الحالات يعادل عدم بذل العناية المهنية الكافية ومن ثم انخفاض مستوى جودة الأداء .

وبالرغم من وجود الكثير من الوسائل لضمان جودة أداء المراجع الخارجي مثل عمليات التقاضى، وممارسات التأمين على المسؤولية لإتقان الجودة ، إلا أن التشاور مع الآخرين يمكن أن يزيد من احتمال استخدام الخبرة لحل

يضع المراجعون في تفكيرهم دائما أنهم مساءلون عن المهام التي ينفذونها . ويجب أن يركز المراجعون على هيكلية خطط المراجعة الخاصة بهم ، والاتجاه إلى الأساليب التقنية كمساعدات اتخاذ القرارات والتشاور مع الآخرين ، لأنها كما بين الباحث في التحليل السابق تساهم في اقتراب المراجع من الإجماع ، الذي يساهم بشكل كبير في توفير الثقة في أحكام وقرارات المراجع الخارجي وتحقيق المستوى المرغوب من جودة المراجعة . ويمكن تلخيص التحليل السابق في الشكل رقم (1).

العوامل التي يجب أن يهتم بها المراجع لكي يضمن على الأقل بأنه قابل الحد الأدنى المقبول من هذه الجودة والذي يفترض أن يتوافق مع العناية المهنية الكافية التي أقرتها المعايير والإرشادات المهنية . وبذلك يجب على المراجع الخارجي وفقا لإستراتيجية التبرير أن يهتم بتبرير أحكامه وقراراته من خلال الاهتمام بمجموعة من العوامل من أهمها التشاور مع الآخرين والاهتمام بتفصيلات المتابعين والمراقبين ، وتوقع المتابعة والرقابة من الآخرين والاهتمام بالعوامل البيئية مثل نزاهة العميل . كما يجب أن

الشكل رقم (1)



المراجعة على سبيل عدم التفرغ .
وقدرت العينة من هذه الفئة بعدد 50
مشاركاً أرسلت لهم قوائم الاستقصاء ،
وتم منحهم فترة كافية للرد ، وبعد انقضاء
الفترة تم استلام عدد 35 قسيمة استقصاء
من قبلهم صالحة للتحليل ، وبذلك فإن
نسبة الردود 70 % . وتم إرسال النوع
الثاني من قوائم الاستقصاء لعينة من
مراجعي الحسابات ضمت كل من
مراجعي الحسابات من خلال المكاتب
الخاصة ، ومراجعي الحسابات من خلال
إدارة مراجعة الحسابات باللجنة الشعبية
للمتابعة والرقابة الشعبية ، وقدرت هذه
العينة بعدد 50 مشارك ، أرسلت لهم قوائم
الاستقصاء وتم منحهم فترة كافية للرد ،
وبعد انقضاء الفترة تم استلام عدد
39 قسيمة استقصاء من قبلهم صالحة
للتحليل ، وبذلك فإن نسبة الردود 78 % .

ويري الباحث أن نسب الردود جيدة ،
ويمكن أن تعكس العينات المختارة ، مما
ينرتب عنه سلامة تعميم النتائج فيما بعد .
ويمكن تلخيص البيانات الخاصة بقوائم
الاستقصاء المرسله والمستلم منها ونسب
الردود من خلال الجدول رقم (1) التالي:

ولأهمية إستراتيجية التبرير للمراجع
الخارجي الليبي للرفع من مستوى جودة
أدائه ، وما لهذا من أثر على ارتفاع
مستوى الثقة في مهنة المراجعة ككل ،
فإن الباحث سوف يتناول مدى اهتمام
المراجع الخارجي الليبي والمؤسسات
الرقابية في ليبيا باستراتيجية التبرير في
المراجعة في الجزء التالي .

ثالثاً : مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي والمؤسسات المهنية والرقابية باستراتيجية التبرير في المراجعة

لأهمية إستراتيجية التبرير في
المراجعة كما بين الباحث في الجزء
النظري ، كان لا بد أن يتضمن هذا البحث
دراسة استقصائية للتعرف على مدى
اهتمام المراجع الخارجي الليبي ، وكذلك
المؤسسات المهنية والرقابية [نقابة
المحاسبين والمراجعين الليبيين ، إدارة
مراجعة حسابات الشركات العامة بأمانة
اللجنة الشعبية العامة للمتابعة والرقابة
الشعبية] باستراتيجية التبرير في
المراجعة ودور هذه المؤسسات في تفعيل
العوامل اللازمة لدفع المراجع الخارجي
لتبرير أحكامه وقراراته .

ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد نوعين
من قوائم الاستقصاء ، خصص النوع
الأول لخبراء المحاسبة والمراجعة في
ليبيا، وتم تمثيلهم بأعضاء هيئة التدريس
بأقسام المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا
الليبية ، حيث أن أعضاء هيئة التدريس
بالإضافة إلي كونهم من حملة الشهادات
العليا (الماجستير ، والدكتوراة) في
مجال المحاسبة فإن معظمهم يمارس مهنة

الجدول رقم (1)

قوائم الاستقصاء المرسله والمستلمة ونسب الردود

المشاركون	عدد الاستمارات المرسله	عدد الاستمارات المستلمة	نسبة الردود
خبراء المحاسبية والمراجعة	50	35	70%
مراجعو الحسابات	50	39	78%
الإجمالي	100	74	74%

التحليل الوصفي لآراء المشاركين :

طريقة جمع البيانات:

في هذا الجزء ، يتم تحليل قوائم الاستقصاء وصفا بالاعتماد علي النسب المنوية للحصول علي نتائج مبدئية حول مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي والمؤسسات المهنية والرقابية في ليبيا باستراتيجية التبرير في المراجعة .

1- التحليل الوصفي لآراء خبراء المحاسبة والمراجعة في ليبيا :

من خلال الجدول رقم (2) يبدو واضحا أن خبراء المحاسبة والمراجعة في ليبيا يؤيدون الرأي القائل بأن تقرير المراجع الخارجي الليبي لا يعكس الحالة المالية لعملائه ، وجاء هذا بنسبة 63% (أبدا + نادرا) مقابل 23% فقط يؤيدون خلاف ذلك. وهذا يتوافق مع الفرضية الصفرية للفرضية الأولى من البحث والتي تنص " بأن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم بقضية التبرير عند اتخاذ أحكامه وقراراته، مما أدى إلي عجز المراجع الخارجي عن عكس الحالة المالية لعملائه من خلال الرأي الذي يبديه" .

اعتمد الباحث عند جمعه لبيانات الدراسة التطبيقية علي أسلوب قوائم الاستقصاء كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، ساندها في بعض الأحيان بأسلوب المقابلة الشخصية . ويعتبر هذان الأسلوبان من أكثر الأساليب ملاءمة للبحوث الوصفية .

وقد روعي في تصميم قوائم الاستقصاء استبعاد الكلمات والتراكيب اللغوية التي تفقد إلي عدم وضوح المعنى أو تؤدي إلي التحيز ، كذلك روعي أن تتناسب القوائم فيما تحويه من أسئلة مع ما يخدم أغراض البحث بشكل ملائم . واعتمد الباحث عند تصميم قائمة الاستقصاء علي مقياس ليكارت ذي الخمس مستويات باعتباره أنسب المقاييس الخاصة بقياس الاتجاهات ، كما يمنح المشاركين حرية أكبر للتعبير عن آراهم بموضوعية ، وقد جرى استخدامه في العديد من الدراسات السابقة .

الرقابية والمهنية فيما يتعلق بتبرير المراجع الخارجي الليبي لأحكامه وقراراته عند تنفيذ مهام المراجعة المستقلة، إلا أن المشاركين من خبراء المحاسبة والمراجعة يؤيدون وبشكل ملحوظ أهمية تبرير أحكام وقرارات المراجع الخارجي لتحسين جودة الأداء وجاء هذا بأغلبية 69% . وان كانت هذه النسبة لا تعطي تأكيدا مطلقا بأهمية تبرير أحكام وقرارات المراجع الخارجي بالنسبة لجودة الأداء ، إلا أن ما يرفع مستوى الثقة في هذا الاتجاه هو أن 20% من المشاركين يرون بأن الاهتمام بتبرير المراجع الخارجي لإحكامه وقراراته قد يؤدي إلي تعزيز جودة الأداء في بعض الأحيان.

كما يوضح الجدول المشار إليه أعلاه أن المشاركين في الدراسة من خبراء المحاسبة والمراجعة يرون أنه لا يوجد اهتمام أو تفعيل من قبل الجهات المهنية أو الرقابية لمحفزات معينة لتشجيع المراجع الخارجي لتبرير أحكامه وقراراته ، وجاء هذا بنسبة 74% ، مقابل 15% يرون عكس ذلك ، وهذا يتفق ميدانيا مع الفرضية الصفرية الخاصة بالفرضية الثانية للبحث والتي تنص بأن " المؤسسات المهنية والرقابية في ليبيا لا تهتم بتفعيل العوامل المؤثرة إيجابيا علي تبرير المراجع الخارجي لأحكامه وقراراته عند تنفيذ مهام المراجعة المستقلة".

وبالرغم من التقصير الواضح من قبل المراجع الخارجي الليبي والجهات

الجدول رقم (2)

ردود خبراء المحاسبة والمراجعة في ليبيا

السؤال	أبداً	نادراً	أحياناً	عادة	دائماً	ع + د
	1	2	3	4	5	5 + 4
تقرير المراجع الخارجي يعكس الحالة المالية لعملائه .	12 %34	10 %29	8 %23	2 %6	6 %17	5 %14
تفعيل الجهات المهنية والرقابية لمنشطات معينة بهدف تشجيع المراجع الخارجي لتبرير أحكامه .	6 %17	20 %57	5 %15	1 %4	4 %11	4 %11
تبرير أحكام وقرارات المراجع الخارجي يرفع من جودة الأداء .	-	4 %11	24 %69	10 %29	14 %40	7 %20

السبب بنسبة 89 % من المشاركين .

ووضع المشاركون عدم وجود متابعة من المراجع الخارجي الليبي لمساعدته وعدم وجود متابعة من الجهات المهنية والرقابية لعمل المراجع الخارجي في الترتيب الثالث وبأغلبية 80 %، كما وضع المشاركون " عدم اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالتشاور مع الآخرين من خبراء المحاسبة والمراجعة أو الزملاء في الترتيب الرابع وبأغلبية 60 % . وجاء تأييد المشاركين لاعتبار أن إهمال المراجع الخارجي الليبي في تحديد الأدلة المناسبة والحصول عليها من العوامل المؤثرة علي جودة الأداء بنسبة 51% وبذلك فقد حظي هذا العامل علي الترتيب الخامس والأخير.

وبالرغم من أن ما نسبته 49 % من المشاركين في الدراسة يعتقدون بعدم إهمال المراجع الخارجي الليبي عند تحديد الأدلة المناسبة والحصول عليها ، إلا أن الكثير من الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية تؤكد عكس ذلك، حيث بينت أن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم بحضور جرد المخزون أو إرسال المصادقات أو غيرها من الأدلة اللازمة ، وبهذا فإن المراجع الخارجي يجب أن يهتم بهذه العوامل للرفع من جودة أدائه .

وتناول الجدول رقم (3) تحليلاً وصفيًا لمسببات انخفاض أداء المراجع الخارجي الليبي والتي تمثلت في الأسباب التالية :

- 1- عدم توفر معايير وإرشادات محددة للمراجعة تعالج كل أو معظم المشاكل التي تواجه المراجع وترك المراجع لاجتهاداته وأحكامه الشخصية .
- 2- عدم وجود آلية مهنية أو قانونية فعالة للمساءلة عند تقصير المراجع
- 3- عدم وجود متابعة من المراجع الخارجي لمساعدته وعدم وجود متابعة من الجهات المهنية والرقابية لعمل المراجع الخارجي .
- 4- عدم اهتمام المراجع الخارجي بالتشاور مع الآخرين من خبراء المحاسبة والمراجعة أو الزملاء .
- 5- إهمال المراجع الخارجي عند تحديد الأدلة المناسبة وكذلك الحصول عليها .

وقد حظيت هذه الأسباب والتي تم عرضها في قائمة الاستقصاء علي اهتمام وقبول المشاركين ، حيث كانت أقل نسبة قبول لهذه الأسباب تمثل 51 % ، ورجح المشاركون بعضاً من هذه الأسباب علي غيرها في بيئة المراجعة في ليبيا ، فقد وضعوا "عدم توفر معايير وإرشادات محددة للمراجعة تعالج كل أو معظم المشاكل التي تواجه المراجع وترك المراجع لاجتهاداته وأحكامه الشخصية " في الترتيب الأول بأغلبية 91 % ، وجاء في أثرها تأييد المشاركون بأن عدم وجود آلية مهنية أو قانونية فعالة للمساءلة عند تقصير المراجع الخارجي يعتبر السبب الثاني لانخفاض جودة أداء المراجع الخارجي الليبي ، حيث حظي تأييد هذا

الجدول رقم (3)

أسباب إنخفاض أداء المراجع الخارجي الليبي

الترتيب	النسبة	موافق + موافق جداً	أسباب انخفاض مستوى جودة أداء المراجع الخارجي الليبي .
1	% 91	32	عدم توفر معايير وإرشادات محددة للمراجعة وترك المراجع لاجتهاداته وأحكامه الشخصية في معظم عمل المراجعة .
3	%80	28 28	عدم وجود متابعة من المراجع الخارجي لأعمال مساعديه . عدم وجود متابعة من الجهات المهنية والرقابية لعمل المراجع .
5	% 51	18	إهمال المراجع الخارجي في تحديد الأدلة المناسبة والحصول عليها .
2	% 89	31	عدم وجود آلية مهنية ورقابية فعالة للمساءلة عند تقصير المراجع .
4	% 60	21	عدم اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالتشاور مع الآخرين .

2- التحليل الوصفي لأراء المراجعين
الخارجيين :

خبرة المشاركين التي تتجاوز الخمس سنوات تضم معظم المشاركين وبنسبة 69 % ، وحيث أن الخبرة لمدة خمس سنوات في الممارسة المهنية تعتبر معقولة، لذا فإن هذه النسبة ترفع من مستوى الثقة في أراء المشاركين .

تضمنت مجموعة المشاركين من المراجعين فئتين ، الفئة الأولى مراجعي الحسابات من خلال مكاتب خاصة ، والفئة الثانية تمثل مراجعي الحسابات باللجنة الشعبية للمتابعة والرقابة الشعبية (جهاز المراجعة المالية) ، ولرفع مستوى الثقة في الأراء المتحصل عليها كان من الضروري أن يتم التعرف على خبرة المشاركين ، ويبين الجدول رقم (4) أن

الجدول رقم (4)

خبرة المشاركين في الدراسة من فئة المراجعين الخارجيين

النسبة %	العدد	مدة الخبرة
31 %	12	أقل من 5 سنوات
28 %	11	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات
26 %	10	من 10 سنوات وأقل من 20
15 %	6	من 20 سنة فأكثر
100 %	39	الإجمالي

نسبته 10 % فقط من المشاركين يرون بأن التبرير في المراجعة يقصد به تنفيذ مهام المراجعة في الوقت المحدد لها .

وفي المقابل تري نسبة 7.5 % فقط من المشاركين بأن التبرير في المراجعة هو قيام المراجع الخارجي بتنفيذ مهام المراجعة بشكل يرضي العميل (الشركة محل المراجعة) . وأخيرا تري ما نسبته 7.5 % من المشاركين بأن التبرير في المراجعة هو اتساق أحكام وقرارات المراجع الخارجي في كل مرحلة من مراحل المراجعة مع ما تشير إليه الأدلة والبراهين .

وبالرجوع إلي ما جاءت به الكتابات والأبحاث السابق الإشارة إليها في الجزء النظري من هذا البحث يمكن ملاحظة أن نسبة 92.5 % من المشاركين لا يدركون مفهوم التبرير في المراجعة بالشكل الصحيح، فالتبرير في المراجعة يقصد به

أ- إدراك المراجع الخارجي الليبي لمفهوم التبرير في المراجعة :

للتعرف علي مدى إدراك المراجع الخارجي الليبي لمفهوم التبرير في المراجعة تضمنت قسيمة الاستقصاء الموجهة لهذه الفئة في سؤالها الثاني مفهوم التبرير ومدى إدراك المراجع الخارجي له ، وتضمن الجدول رقم (5) ملخصاً لردود المشاركين ، وجاءت ردودهم علي النحو التالي :

تري نسبة 42 % من المشاركين أن التبرير في المراجعة يقصد به قيام المراجع الخارجي بتنفيذ مهام المراجعة بشكل يرضي الجهة المكلفة له .

كذلك تري نسبة 33 % من المشاركين أن التبرير في المراجعة يقصد به إعداد تقرير مطول يغطي ما قام به المراجع من اختبارات ، في حين أن ما

اتساق أحكام وقرارات المراجع الخارجي في كل مرحلة من مراحل المراجعة مع ما تشير إليه الأدلة والبراهين أو بمعنى آخر هو مقابلة أحكام وقرارات المراجع الخارجي لما يمكن أن يصل إليه المتابعون أو المراقبون ، وبالرغم من ذلك فإن التعريف الأول لم يوافق عليه إلا 7.5 % من المشاركين ، أما التعريف الثاني فلم يحظ بقبول المشاركين ، حيث كانت نسبة الموافقة علي هذا التعريف تساوي صفراً .

الجدول رقم (5)

مدى إدراك المراجع الخارجي اللبني لمفهوم التبرير في المراجعة

الترتيب	النسبة	موافق + موافق جداً	العنصر
3	% 10	4	التبرير في المراجعة هو تنفيذ مهمة المراجعة في الوقت المحدد لها .
2	% 33	13	التبرير في المراجعة هو إعداد تقرير مطول يغطي ما قام به المراجع من اختبارات .
4	% 7.5	3	التبرير هو اتساق أحكام وقرارات المراجع الخارجي في كل مرحلة مع ما تشير إليه الأدلة .
5	% 7.5	3	التبرير في المراجعة هو قيام المراجع الخارجي بتنفيذ مهمة المراجعة بشكل يرضي العميل .
1	% 42	16	التبرير في المراجعة هو قيام المراجع الخارجي بتنفيذ مهمة المراجعة بشكل يرضي الجهة المكلفة له .
6	% 0	0	التبرير في المراجعة هو مقابلة أحكام المراجع الخارجي لما يمكن أن يصل إليه المتابعون والمراقبون .

ولا يرسل المصادقات ، ولا يهتم بنظم الرقابة الداخلية، وهي تعتبر من أهم الأدلة التي يجب أن يتحصل عليها المراجع .

كما اهتمت الدراسة بالتعرف علي مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالتشاور مع الآخرين باعتبار أن هذا العنصر من العناصر الهامة التي تقرب من الإجماع ، أي مجارة متوسط الأداء الموجود في المهنة علي أقل تقدير . وجاءت ردود المشاركين لتبين انخفاض اهتمام المراجع الخارجي الليبي بهذا العنصر، حيث لم تتجاوز نسبة من يقوم بطلب الاستشارة من المشاركين 31% فقط . ولمعرفة ما إذا كان للمراجع أساليب أخرى لتجسيد إستراتيجية التبرير اهتم الباحث بعنصر النزاهة والحيادية والجوانب الأخلاقية من خلال مدى اتجاه المراجع الخارجي الليبي لإعطاء تقارير متحفظة في حالة ارتفاع نزعة الشك ، وجاءت ردود المشاركين لتؤكد انخفاض اهتمام المراجع الخارجي الليبي باستراتيجية التبرير في المراجعة ، فقد كانت نسبة من يتأثرون بارتفاع نزعة الشك في القوائم المالية لا تزيد عن 15.5% .

ج - مدى اهتمام الجهات المهنية والرقابية باستراتيجية التبرير في المراجعة:

في هذا الجانب اهتم الباحث بدور المهنة والمؤسسات الرقابية في ليبيا للقيام بتوفير المناخ الجيد لعمل المراجعة الخارجية ، حيث حدد عدد من

ب- اهتمام المراجع الخارجي الليبي باستراتيجية التبرير في المراجعة:

بالرغم من انخفاض مستوى إدراك المراجع الخارجي الليبي لاستراتيجية التبرير في المراجعة ، إلا أنه كان من الضرورة التحقق من مدى اهتمام المراجع بالجوانب التي تجسد التبرير في المراجعة، وبذلك فقد تم استقصاء آراء المشاركين حول بعض العناصر التي ترتبط بهذا الهدف ، ويبين الجدول رقم (6) إن إحساس المشاركين بضرورة تبرير أحكامهم وقراراتهم منخفض، حيث أن المشاركين الذين يؤكدون وجود هذا الإحساس لا يتجاوزون نسبة 31% فقط. أي أن 69% من المشاركين لا يبدون اهتماماً باستراتيجية التبرير في المراجعة. وهذا أمراً متوقعاً، فالمراجع الخارجي الليبي لا يخضع لرقابة من قبل المهنة أو الهيئات الرقابية وقد رأى ذلك معظم المشاركين وبنسبة 90% ، ولم يتعرض لمساءلة أو حتى الوقوف أمام القضاء بسبب انخفاض جودة أدائه، وقد بين ذلك معظم المشاركين وبنسبة 82% .

وللتحقق من مدى اهتمام المراجع الخارجي بالعناصر التي تستند إليها استراتيجية التبرير تم استقصاء آراء المشاركين عن مدى اهتمامهم بالحصول علي الأدلة الكافية والملائمة ، وكانت الردود تؤكد الاهتمام بهذا العنصر وبنسبة 69% ، إلا أن هذه النتيجة لا تتفق وما توصلت إليه دراسات سابقة ، والتي أكدت بأن المراجع الخارجي الليبي يهمل كثيراً" في عملية جمع الأدلة الكافية والملائمة؛ فهو لا يحضر جرد المخزون ،

- العناصر الهامة لاستراتيجية التدبير تتمثل فيما يلي :
- 1- مدى توفر معايير وإرشادات للمراجعة الخارجية في ليبيا .
- 2- مدى خضوع المراجع الخارجي الليبي للمتابعة من قبل الزملاء (مراجعة النظير).
- 3- مدى خضوع المراجع الخارجي الليبي للمساءلة من قبل الجهات المهنية أو الرقابية .
- 4- مدى توفر محفزات تدفع المراجع الخارجي الليبي لتبني أحكامه وقراراته .
- 5- مدى اهتمام الجهات المهنية والرقابية بتنفيذ العوامل الموضحة في الجدول رقم (6) .

الجدول رقم (6)

اهتمام المراجع الخارجي الليبي باستراتيجية التدبير

رقم السؤال	السؤال	أبداً	نادراً	أحياناً	عادةً	دائماً	ع + د
		1	2	3	4	5	5+4
3	شعور المراجع الخارجي بضرورة تبني أحكامه وقراراته.	4 %10	3 %8	20 %51	6 %15.5	6 %15.5	12 %31
5	مدى توفر معايير وإرشادات للمراجعة.	4 %10	23 %59	2 %5	3 %8	7 %18	10 %26
6	اهتمام المراجع الخارجي بالحصول على الأدلة اللازمة.	4 %10	3 %8	5 %13	15 %38	12 %31	27 %69
7	خضوع المراجع الخارجي لمتابعة من قبل مراجع آخر.	19 %49	6 %15	10 %26	0 %0	4 %10	4 %10
8	خضوع المراجع الخارجي للمساءلة من قبل الجهات المهنية أو الرقابية.	32 %82	7 %18	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0
9	اهتمام المراجع بالتشاور مع الآخرين.	4 %10	5 %13	18 %46	6 %15.5	6 %15.5	12 %31
10	اتجاه المراجع الخارجي الليبي بإعطاء تقارير متحفظة.	7 %18	10 %26	16 40.5%	0 %0	6 %15.5	6 %15.5

بتفعيل اهتمام المراجع الخارجي باستراتيجية التبرير ، حيث لم تتجاوز نسبة المؤيدين لوجود هذا العنصر 25 % ، أي أن 75 % من المشاركين يرون بعدم وجود هذا العنصر .

وبالرغم من هذه النتائج إلا أن المراجع الخارجي الليبي يدرك بأن تبرير أحكامه وقراراته يرفع من جودة الأداء ، حيث جاءت موافقة المشاركين بأغلبية 64.5 % علي ذلك وهذا يبدو واضحاً من الجدول رقم (8).

يوضح الجدول رقم (7) ردود المشاركين حول هذه العناصر ؛ حيث لم يحظى عنصر توفر معايير وإرشادات للمراجعة ترشد المراجع الخارجي بتأييد مقبول من المشاركين ، فلم تتجاوز نسبة التأييد 26 % ، ولم يحظى عنصر خضوع المراجع الخارجي الليبي لمتابعة من قبل مراجع آخر زميل بتأييد المشاركين فقد أكد 90 % من المشاركين بأن هذا العنصر لا يوجد في البيئة الليبية وبنسبة 100 % بأن عنصر المساءلة غير متوفر في البيئة الليبية أيضاً" رغم أهميته لجودة الأداء . ويظهر دور المهنة والجهات الرقابية ضعيف فلم يحظ وجود محفزات تدفع المراجع الخارجي الليبي لتبرير أحكامه وقراراته بقبول مقبول من قبل المشاركين، حيث لم تتجاوز نسبة التأييد لوجود هذا العنصر 31 % ، بل أكد المشاركون بأن الجهات المهنية والرقابية في ليبيا لا تهتم

الجدول رقم (7)

اهتمام الجهات المهنية والرقابية باستراتيجية التبرير في المراجعة من وجهة نظر المراجعين

رقم السؤال	السؤال	أبدأ	نادراً	أحياناً	عادة	دائماً	ع + د
		1	2	3	4	5	5+4
4	وجود محفزات تدفع المراجع لتبرير أحكامه .	3 %8	4 %10	20 %1	6 %15.5	6 %15.5	12 %31
10-5	موضحة بالجدول رقم 6 .	-	-	-	-	-	-
11	اهتمام الجهات الرقابية والمهنية بتفعيل العوامل المذكورة في الجدول رقم(6) لتشجيع المراجع لتبرير أحكامه .	10 %26	10 % 26	9 %23	8 % 20	2 % 5	10 % 25

الجدول رقم (8)

علاقة جودة الأداء باستراتيجية التبرير في المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي

رقم السؤال	السؤال	أبداً	نادراً	أحياناً	عادةً	دائماً	ع + د
		1	2	3	4	5	5+4
12	تبرير أحكام المراجع الخارجي يرفع من جودة أدائه .	0 %	15.5 %	20 %	18 %	18 %	25 %645

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

اختبار فرضيات الدراسة من خلال ردود خبراء المحاسبة والمراجعة :

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام اختبار كاي تربيع (X2) * وتم الاختبار بالاعتماد علي ردود خبراء المحاسبة والمراجعة من جهة ، وردود المراجعين (المراجعين من خلال مكاتب خاصة ، المراجعين بجهاز المراجعة الخارجية) من جهة أخرى . والهدف من الاختبار هو تحديد ما إذا كانت الفروق بين البيانات الفعلية والنظرية ذات دلالة معنوية . فإذا كانت الفروق جوهرية تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة الممثلة لفرضية البحث ، وإذا كان العكس فإن الفروق تكون غير جوهرية ويحتمل أن تكون عائدة للصدفة ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة . ويهدف الباحث من اختبار فرضيات البحث بالاعتماد علي ردود خبراء المحاسبة من جهة وعلي ردود المراجعين من جهة أخرى لبيان ما إذا كانت المهنة تتفق أو تختلف حول الاهتمام بألية التبرير في المراجعة .

تم اختبار الفرضية الأولى للبحث من خلال الفرضية الصفرية الخاصة بها والتي تنص " بأن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم باستراتيجية التبرير في المراجعة عند اتخاذ أحكامه وقراراته . " وذلك عن طريق استخدام الجدول رقم (9) والذي من خلاله يتبين أن قيمة كاي تربيع (X2) المحسوبة (9.14) وهي أصغر من القيمة الجدولية (9.488) عند مستوى معنوية 5 % ، وبذلك فإن الفرضية البديلة ترفض لصالح الفرضية الصفرية . أي أن المراجع الخارجي الليبي لا يهتم باستراتيجية التبرير عند اتخاذ أحكامه وقراراته أثناء تنفيذ عمليات المراجعة المختلفة .

الجدول رقم (9)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الاولى من خلال ردود خبراء المحاسبة والمراجعة

البيان	1	2	3	4	5	م . الصفوف
السؤال الأول	7 12	7 10	7 5	7 6	7 2	35

" جودة أداء المراجع الخارجي لا ترتفع بزيادة اهتمامه بتبرير أحكامه وقراراته " وكانت نتيجة الاختبار أن قيمة كاي تربيع (x2) المحسوبة (16.570) أكبر من قيمته الجدولية (9.488) ، أي رفض الفرضية الصفيرية لصالح الفرضية البديلة الممثلة للفرضية الثالثة للبحث ، أي أن خبراء المحاسبة والمراجعة علي يقين بأن ارتفاع جودة أداء المراجع الخارجي يرتبط بزيادة اهتمامه بتبرير أحكامه وقراراته .

وعن طريق الجدول رقم (10) تم اختبار الفرضية الثانية للبحث عن طريق الفرضية الصفيرية الخاصة بها والتي تنص بأن " الجهات المهنية والرقابية في ليبيا لا تهتم باستراتيجية التبرير في المراجعة " وكانت نتيجة الاختبار أن قيمة كاي تربيع (x2) المحسوبة (6.282) أصغر من القيمة الجدولية له (9.488) ، أي رفض الفرضية البديلة الممثلة لفرضية البحث لصالح الفرضية الصفيرية ، والتي تبين أن الجهات المهنية والرقابية في ليبيا لا تهتم باستراتيجية التبرير في المراجعة رغم أهميتها لجودة الأداء .

الجدول رقم (10)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الثانية من خلال ردود خبراء المحاسبة والمراجعة

البيان	1	2	3	4	5	مجموع الصفوف
السؤال الثاني	7 8	7 10	7 10	7 4	7 3	35

وعن طريق الجدول رقم (11) تم اختبار فرضية البحث الثالثة من خلال الفرضية الصفيرية الخاصة بها والتي تنص بأن

الجدول رقم (11)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الثالثة من خلال ردود خبراء المحاسبة والمراجعة

البيان	1	2	3	4	5	م . الصفوف
السؤال الثالث	7	7	7	7	7	35
	-	4	7	14	10	

اختبار فرضيات البحث من خلال ردود المراجعين:

عمليات المراجعة المختلفة ، وهذا يبدو واضحاً من خلال جدول الاقتران رقم (14) ، إلا أن المراجعين يختلفون مع خبراء المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق باهتمام المراجع الخارجي الليبي باستراتيجية التدبير عند اتخاذ أحكامه وقراراته في مراحل المراجعة المختلفة ؛ حيث بين الجدول رقم (12) والذي تم استخدامه لاختبار الفرضية الأولى للبحث من خلال الفرضية الصفرية الخاصة بها

بالرغم من أن المراجعين الخارجيين (المراجعين من خلال مكاتب خاصة ، مراجعي جهاز المراجعة المالية) يتفقون مع خبراء المحاسبة والمراجعة (أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات الليبية) في أن جودة أداء المراجع ترتبط بزيادة اهتمامه بتدبير أحكامه وقراراته أثناء تنفيذ

الجدول رقم (12)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الأولى من خلال ردود المراجعين

السؤال	1	2	3	4	5	م . الصفوف
3	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	4	3	20	6	6	
5	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	4	23	2	5	5	
6	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	4	3	5	15	12	
7	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	19	6	10	-	4	
8	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	32	7	-	-	-	
9	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	4	5	18	8	4	
10	10.6	8.1	10.1	5.14	5	39
	7	10	16	2	4	
م.الأعمدة	74	57	71	36	35	273

الفرضية البديلة والممثلة للفرضية الثالثة للبحث ، أي أن المراجعين يرون بأن هناك اهتماماً من الجهات المهنية والرقابية بألية التبرير في المراجعة ، وهذا الاتجاه للمراجعين يمكن إعادته للسبب السابق ذكره وهو رغبة المشاركين من المراجعين في عدم إظهار جوانب القصور في أدائهم.

أن قيمة كاي تربيع (X2) المحسوبة (191.1616) أكبر من قيمته الجدولية (36.45) عند مستوى معنوية 5 % ، أي رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة الممثلة لفرضية البحث ، ويبرر الباحث اتجاه المراجعين هذا الي عدم رغبتهم في إظهار جوانب القصور في أدائهم والذي يبدو واضحاً من خلال عدم فهمهم لمفهوم التبرير في المراجعة.

كما اختلف المراجعون مع خبراء المحاسبة والمراجعة حول اهتمام الجهات المهنية والرقابية في ليبيا بإستراتيجية التبرير، وهذا يبدو واضحاً من خلال الجدول رقم (13) فقد أظهر الاختبار أن قيمة كاي تربيع (X2) المحسوبة (12.8) أكبر من قيمته الجدولية (9.488) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح

الجدول رقم (13)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الثانية للبحث من خلال ردود المراجعين

رقم السؤال	1	2	3	4	5	م. الصفوف
4	6.5	7	14.5	7	4	39
11	6.5	7	14.5	7	4	39
م. الأعمدة	13	14	29	14	8	78

الجدول رقم (14)

جدول الاقتران لاختبار الفرضية الثالثة للبحث من خلال ردود المراجعين

رقم السؤال	1	2	3	4	5	م. الصفوف
12	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	39
-	7.8	6	8	7	18	39

النتائج والتوصيات :

خبراء المحاسبة والمراجعة والمراجعين الممارسين للمهنة فيما يتعلق بالجوانب التالية :

أ- اهتمام المراجع الخارجي باستراتيجية التبرير في المراجعة ، حيث بين خبراء المحاسبة والمراجعة أن المراجع لا يهتم بتبرير أحكامه وقراراته ، في حين بين المراجعون أن المراجع الخارجي الليبي يهتم باستراتيجية التبرير في المراجعة ، أي أنه حريص علي جودة أدائه . إلا أن الباحث يرجح رأي خبراء المحاسبة والمراجعة ، وذلك لأن الورقة بينت في جزء سابق بأن المراجعين لا يدركون مفهوم التبرير في المراجعة ، وبالتالي فإنه من غير المعقول أن يهتم المراجعون بمفهوم لا يدركون أبعاده والمقصود به .

ب- اهتمام الجهات المهنية والرقابية بتحفيز المراجع الخارجي لتبرير أحكامه وقراراته؛ حيث بين خبراء المحاسبة والمراجعة بأن هذه الجهات ليس لها دور علي الإطلاق في هذا الجانب ، إلا أن المراجعين الممارسين انحازوا مرة أخرى إلي مهنتهم وبنوا عكس ذلك ، أي أن الجهات المهنية والرقابية تهتم باستخدام عدد من المحفزات لدفع المراجع نحو تبرير أحكامه وقراراته .

وخلص القول أن ممثلي مهنة المراجعة في ليبيا يختلفون حول اهتمام المراجع الخارجي والجهات المهنية والرقابية باستراتيجية التبرير في المراجعة بالرغم من عدم وجود مقومات هذا الاهتمام كما سبق الإشارة في أجزاء سابقة من الورقة ، ومن ثم فإن أداء

من خلال الدراسة التي تضمنتها هذه الورقة يمكن أن يستنتج الباحث النتائج الرئيسية التالية:

1- هناك عدد من العوامل تدفع المراجع الخارجي للاهتمام بتبرير أحكامه وقراراته عند تنفيذ مهام المراجعة المختلفة وهي :
أ- مدي توفر إرشادات رسمية للمراجعة تعالج قضايا ومشاكل المراجعة المختلفة.

ب- مدي اهتمام المراجع الخارجي بالحصول علي الأدلة المناسبة والملائمة عند قيامه بعمليات المراجعة المختلفة .

ج - مدي اهتمام المراجع الخارجي بطلب الاستشارة ، أي الاسترشاد برأي الآخرين.

د- مدي توفر المتابعة والرقابة علي أعمال المراجع الخارجي سواء " كانت هذه المتابعة من المهنة أم من الجهات الرقابية .

ه - مدي توفر المساءلة في بيئة المراجعة

و - اتجاه المراجعين للتحفظ في آراءهم حول عدالة القوائم المالية لعملائهم .

2 - أظهرت الدراسة التطبيقية اتفاقاً واضحاً " بين خبراء المحاسبة والمراجعة في ليبيا والمراجعين الممارسين للمهنة حول توقع ارتفاع جودة أداء المراجع بزيادة اهتمامه بتبرير أحكامه وقراراته .

3- أظهرت الدراسة اختلافاً واضحاً بين

المختلفة وما يطرأ عليها من تطورات، والتي بينت الكثير من الدراسات ومن بينها هذه الدراسة أن المراجعين الممارسين لا يدركون أبعادها والتي كانت السبب الرئيسي لانخفاض مستوى جودة أدائهم .

الهوامش و المراجع:

1 - بن غربية ، سالم محمد " معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية " مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول 1989 ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، ص ص 117- 126 .

2- of the effe Abdoalmohammadi ; M . and A.Wright ; "An examination of experience and task complexity on audit judgments" The Accounting Review 'VOL. 62, January 1987 , pp1-3 .

3- Ashton ,R.H."Pressure and performance in accounting decision setti Ngs , paradoxical effects of incentives , feedback and justification , " Journal of Accounting Research , supplement - t1990, pp148-180.

4- Anderson , john,C. ; Marlann,M.,-Jennings ; Steven,E Kaplan and Phil Ip, M.J.Reckers," The effects of using diagnostic decision aids for analytical procedures on judge's laibility judgments " Journal of Accounting and public policy, Vol.14 ,no.1 ,spring 1995 , p.35 .

5- Ashton , R . H . " Does consensus imply accuracy in accounting studies - 5-Of decision making ? " The Accounting Review , april 1985 , pp173- 179, (b).....

6- ashton ,R , H . , " Effects of justification and mechanical aid on judgment performance " Organizational Behavior

المراجع الخارجي الليبي يظل موضع شك دائماً ، وهذا يبدو واضحاً من خلال عزوف مستخدمي المعلومات المحاسبية عن استخدام المعلومات المصادقة من المراجع الخارجي والاعتماد على مصادر أخرى عند اتخاذ أحكامهم وقراراتهم .

واعتماداً على نتائج البحث السابقة يمكن أن يوصي الباحث بما يلي :

1- يجب أن تتبنى المهنة في ليبيا ممثلة في نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وجهاز الرقابة والمتابعة الشعبية (جهاز المراجعة المالية حالياً) برامج تعليمية مستمرة لتوضيح المفاهيم المختلفة في المراجعة وما يستجد عليها من تطورات .

2- يجب أن يركز المراجعون والمهنة بأكملها على معايير الجودة ومقابلة متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية ولا يقصرون اهتمامهم على معايير رقابة الجودة والتي ما تزال معايير إرشادية قد تعجز عن تحقيق الجودة بمفهومها الصحيح .

3- يجب أن تكون العلاقة متواصلة بين المراجعين المتفرغين للمهنة والمراجعين غير المتفرغين (خبراء المحاسبة والمراجعة) حتى يتوفر للمهنة معيار الاسترشاد بأراء الآخرين والذي يعتبر من أهم أساسيات آلية التبرير في المراجعة .

4- يجب أن يهتم خبراء المحاسبة والمراجعة بإعداد نشرات دورية تحت إشراف مشترك للجامعة ونقابة المحاسبين والمراجعين توضح بها مفاهيم المراجعة

- and Human decision s, July 1992, pp292-305. ©.....
- 7 -Benzur, H. and S. J. Brenznitz, "The effects of time pressure ,on risky choice behavior," ACTA Psychologica, Vol.47, 1981, pp89 – 104
- 8-Baron, J. ;J. Beattie and J. C. Hershey, " Heuristics and biases in diagnostic reasoning II : congruence , information and certainty ," Organizational behavior and human decision process, August, 1988, pp88-92.
- 9-Brown, C. E. and I. Solomon, " The effects of outcome knowledge on evaluation of managerial decisions," The Accounting review, July, 1987, pp.564 -569 .
- 10-Camerer, C. ; Wenston, L. . Loe and M. Weber, " The curse of knowledge in economic settings : An experimental analysis ," Journal of political economy , October 1989, pp. 1232 – 1240 .
- 11-Davis , S. and F. Solomon, " Experience – Expertise and expertperformance research in public accounting " Journal of Accounting Literature, 1989, pp. 150 –164 .
- 12-Dukerich , J. M. and M. L. Nichols, " Causal information search in managerial decision making," Organizational behavior and Human decision process , October 1991, pp. 106 –110 .
- 13-Emby , C. and M. gibbins , " Good judgment in public Accounting quality and justification ," Contemporary Accounting Research , Spring1988 , pp. 287 –313 .
- 14- Gibbins, M. and J. D . Newton , " An empirical exploration of complex accountability in public accounting ," Journal of Accounting Research , Autumn 1994, pp. 165- 186 .
- 15-Gettys , C. ; T. Mehle and S. Fisher , " Plausibility assessments in hypothesis generation, " Organizational Behavior and Human Decision Process , Feb .1986 , pp. 14-16 .
- 16-Glover , Steven , M. "The influence of time pressure and-16 accountability on auditor's processing of nondiagnostic information," Journal of Accounting Research , Vol. 35 , No. 2 , Autumn 1997 , p214.
- 17-Hackenbark, Karl, "Discussion of dterminants of justifiability of performance in ill- structured audit tasks ," Journal of Accounting Research , Vol. 35 , Supplement 1997 , p.126 .
- 18-Hoffman , V. B. and J. M. Patton , " Accountability , the dilution effect and conservatism in auditors fraud judgments," Journal of Accounting Research , Autumn 1997 , pp. 227-235 .
- 19-Heath ,C. and R. Gonzalez , "Interaction with others increases decision confidence but not decision quality : evidence against information collection views of interactive decision making ," Organizational Behavior and Human Decision Process , March 1995, pp. 305-326 .
- 20- Johnson, V. E. and S. E. Kaplan , "Experimental evidence on the effects of accountability on auditor judgments ," Auditing: A journal of Practice and Theory, Supplement 1991, pp.69-99 .
- 21-Koonce, Lisa ; Urton, Anderson and Garry, Marchant, "Justification of decisions in auditing ," Journal of Accounting Research , Vol.33 , No. 2 , Autumn1995, p.39 .
- 22-Kennedy , Jane ; Don, N. Kleinmuntz and Mark , E. Peecher, "Determinants of the justifiability of performance in ill - structured audit task ," Journal of

Accounting Research, Vol. 35 , Supplement 1997, p.105 .

23-Kennedy, J. “ De biasing audit judgment with accountability ; a frame work and experimental result ,” Journal of Accounting Research , Vol. 31 , No.2 , Autumn 1993 , pp.231-245 .

24-Kenechel , R. and W. Messier , “ Sequential auditor decision making ; information search and evidence Evaluation ,” contemporary Accounting Research , Spring 1990 , pp.386-389 .

25-Kenney, W. R. and M. W. Nelson , “ Outcome information and the expectation gap ; the case of loss contingencies ,” Journal of Accounting Research , Autumn 1996 , Vol. 34 , No. 2 , pp.282-283 .

26-Katharis, P. ; T. Lys ; C. W. Smith and R. L. Watts ,” Auditor liability and information disclosure ,” Journal of Accounting , Auditing , and Finance, Vol. 3 , No. 4 , 1988, pp. 307- 339 .

27-Kelley , H. H. ,” The process of causal attribution ,” American Psychologist, Vol. 28, No.2 Feb.1973, p.112 .

28-Miller, J. G. “ Information input overload and psychopathology,” American Journal of Psychiatry , Feb. 1960, pp. 695- 704 .

29-O’sullivan , Noel , “ Auditors liability ; it’s role in corporate governance debate ,” Accounting and Business Research , Vol. 23 , No.91 A, 1993, pp.416- 417 .

30-Peecher, Mark, E. “ The influence of auditor’s justification process on their decisions ; a cognitive model and experimental evidence ,” Journal of Accounting Research , Vol. 34 , No. 1 , Spring 1996 , p. 126.

31-Peecher, Mark, E. “ The influence of auditor’s justification process on their decisions ; a cognitive model and experimental evidence ,” Journal of Accounting Research , Vol. 34 , No. 1 , Spring 1996 , p. 126.

32-Plamrose , Zoe -vonna ,” An analysis of auditor litigation and audit service quality ,” The Accounting Review, Vol. 63, January 1988, pp.55- 59 .

33- Solomon , I. “Multi – auditor judgment / decision making research,” Journal of Accounting Literature , Vol.6, 1987 ,pp.1-4 .

34-Ton, Hun-Tong,”The effects of expectations , prior involvement And review awareness on memory for audit evidence and judgment ,” Journal of Accounting Research , Vol. 33 , No.1, Spring 1995, p.119 .

35-Tetlock ,P. “Accountability and complexity of thought ,” Journal of Personality and Social Psychology , July 1983 , pp. 74-83 . (a) .

36-Tetlock , P. “ Accountability ; A social check on the fundamental attribution error ,” Social Psychology quarterly, Sep. 1985, pp. 227-230 . (b) .

37-Tetlock, P. E. , L. Skitka and R. Boettger ,” Social and cognitive strategies for coping with accountability ; conformity , complexity and bolstering ,” Journal of Personality and Social Psychology , October 1989, pp.632- 640 .

38-Waller , W. S. and jr, W. L. Felix, “The auditor and learning from experience ; some conjectures ,” Accounting , Organization and Society , Vol. 9 , 1984 , pp. 383- 406 .

Others:

1- Kay ,R. and G. eds , Searfoss, “ Deloit and touche professors,” hand book , Boston , Warren , Gorham & Lamont 1989, p.27 .

2-King , P. M. and K. S. Kitchener, “Developing reflective judgment,” San Francisco , Jossey Bass, 1994 , p.30 .

3-American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) ,” Codification of statements on auditing standards ,” New York 1982 , pp. 93- 98.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا، ممثلة في فئة المصعدين شعبياً. وعلى الرغم من أن دراسة موضوع النخبة السياسية خاصة في ليبيا، يشكل إشكالية كبيرة لأي باحث نظراً لطبيعة النظام السياسي الليبي خاصة بعد عام 1977، والتي تجعل من الصعب التعرف على هذه الظاهرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الأدبيات السياسية والخطاب السياسي لا تعترف بالمفهوم المتعارف عليه للنخبة. كما أنها تستنكر وجود مثل هذا المفهوم في إطار نظام الديمقراطية المباشرة أو سلطة الشعب المطبق في ليبيا، والذي يعتمد على الأقل من ناحية نظرية على قوة القرارات في المؤتمرات الشعبية الأساسية (أداة التشريع)، واللجان الشعبية التي يقتصر دورها على تنفيذ تلك القرارات. وعليه فإن هذه الدراسة هي محاولة استكشافية، للتعرف على الثقافة السياسية لفئة المصعدين شعبياً، وذلك من خلال التركيز على برامج الإعداد السياسي التي استهدفت هذه الفئة في عام 1999.

مقدمة :

وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا، ممثلة في فئة المصعدين شعبياً ، وعلى الرغم من أن دراسة موضوع النخبة السياسية خاصة في ليبيا، يشكل إشكالية كبيرة لأي باحث ، نظراً لطبيعة النظام السياسي الليبي خاصة بعد عام 1977، والتي تجعل من الصعب التعرف على هذه الظاهرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الأدبيات السياسية والخطاب السياسي لا تعترف بالمفهوم المتعارف عليه للنخبة. كما أنها تستنكر وجود مثل هذا المفهوم في إطار نظام الديمقراطية المباشرة أو سلطة الشعب المطبق في ليبيا، والذي يعتمد على الأقل من ناحية نظرية على قوة القرارات

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية Political Culture من بين أكثر المفاهيم قدماً وإثارة للجدل من قبل الباحثين المهتمين به (1) ، مما جعل هذا المفهوم أكثر مقاومة لبعض الانتقادات التي وجهت إليه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعله يعود بقوة في نهاية القرن الماضي، وقد تعددت الدراسات التي اهتمت بهذا المفهوم، إضافة إلى مفهوم التنشئة السياسية الذي يعتبر الثقافة السياسية نتاجاً مباشراً عنه، والتنشئة هنا هي العملية التي يتم من خلالها نقل القيم والاتجاهات السياسية المختلفة عبر قنوات التنشئة، التي قد تكون رسمية كوسائل الإعلام، والنظام التعليمي، أو قنوات غير رسمية كالأسرة وجماعات الرفاق.

وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة ستركز على برامج الإعداد السياسي الذي استهدفت هذه الفئة تحديداً، والتي تعتبر من أهم قنوات التنشئة السياسية التي استخدمت من قبل النظام السياسي في ليبيا. إضافة إلى النظام التعليمي، ومعسكرات الإعداد العقائدي ووسائل الإعلام. وبصفة عامة استخدمت كل تلك القنوات لغرس كثير من القيم والتوجهات لدى فئات مختلفة من المجتمع الليبي. وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة ستركز على برامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبياً، كدراسة حالة، دون غيرها من القنوات، وذلك بهدف التعرف على القيم والتوجهات المختلفة لهذه الفئة التي استهدفتها مثل هذه البرامج.

أولاً : منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على طبيعة الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا، من خلال استكشاف برامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبياً، حيث يعتمد الجزء الأساسي في هذه الدراسة على تحليل مضمون بعض الأدبيات المعدة من قبلهم ، وهي أوراق قدمت من قبل المشاركين في ملتقى إعداد المصعدين شعبياً، إضافة إلى استخدام إحدى تقنيات البحث المساعدة والتي تعتمد على التركيز الجماعي على فئة أو فئات محددة : Focus Groups ، وهو أحد الأساليب الكيفية المساعدة التي تستخدم لاستكشاف توجهات الأفراد عن طريق المقابلة المباشرة.

في المؤتمرات الشعبية الأساسية (أداة التشريع)، واللجان الشعبية التي يقتصر دورها على تنفيذ تلك القرارات.

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن آلية النظام السياسي استطاعت أن تخلق نخب سياسية على امتداد السنوات منذ عام 1969، والتي تتفاوت في قدرتها على التأثير والنفوذ وخلال فترات زمنية مختلفة. ومنها فئة المصعدين شعبياً التي تعتبر الأقل تأثيراً من بقية المجموعات الأخرى. رغم أن هذه الفئة نظرياً وحسب الأسس الأيديولوجية تعتبر من أهم الفئات لارتباطها بعملية صنع القرارات على مستوى القاعدة المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، إلا أنه من الناحية الواقعية تعتبر من النخب الفرعية في النظام السياسي، والتي قد يبرز دورها في نقل بعض أفرادها للدوائر الأكثر تأثير في تركيبة النخبة السياسية في ليبيا بصفة عامة (2).

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الدراسة هي محاولة استكشافية، للتعرف على الثقافة السياسية لفئة المصعدين شعبياً، وذلك لارتباطها الواضح بالقاعدة الأساسية لهيكلية النظام السياسي في ليبيا، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وسيتم ذلك من خلال محاولة التركيز على برامج الإعداد السياسي التي تستهدف هذه الفئة، والتي تضم وفقاً للتجربة الليبية أولئك الذين تم اختيارهم أو "تصعيدهم" على نطاق المؤتمرات الشعبية (أداة التشريع)، أو اللجان الشعبية (أداة التنفيذ).

الثقافة السياسية: تعني تلك القيم والتوجهات والأحاسيس وأنماط السلوك، التي يملكها الأفراد تجاه العملية السياسية والنظام السياسي، وتجاه دور الذات في تلك العملية والتي تم نقلها من خلال عملية التنشئة السياسية وقنواتها المختلفة، كالمؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية.

التنشئة السياسية: هي تلك العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد اتجاهاتهم السياسية المختلفة عبر مراحل الحياة المختلفة، حيث تتضمن مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية، ولكنها تؤثر على السلوك السياسي للفرد، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية التي يكون لها أثر على سلوك الفرد السياسي.

برامج الإعداد السياسي: هي جزء من برامج التعبئة والتوعية السياسية التي يقيمها النظام السياسي في ليبيا، وذلك في إطار عملية التنشئة السياسية بهدف نقل قيم النظام إلى جميع أفراد المجتمع من خلال قنوات التنشئة الرسمية فيه، والتي منها؛ معسكرات الإعداد السياسي، النظام التعليمي، وسائل الإعلام، ملتقيات عقائدية أو تثقيفية.

المصعدين شعبياً: هم الذين يتم اختيارهم مباشرة وفقاً لمبدأ سلطة الشعب، حسب أدبيات النظام السياسي في ليبيا، وذلك لتولي أمانات المؤتمرات الشعبية (أداة التشريع)، وأمانات اللجان

أما في إطار هذه الدراسة فقد استخدم هذا الأسلوب، وذلك من خلال التركيز على مجموعتين من المصعدين شعبياً، والذين شاركوا في أحد برامج الإعداد التي استهدفتم في عام 1999، وهو تاريخ انعقاد البرنامج. ولقد تم اختيار هاتين المجموعتين بطريقة عشوائية، حيث تتضمن كل مجموعة عشرة مشاركين، وفقاً لما تحدده أسس استخدام تقنية Focus Groups، والتي تعتمد على أسلوب مناقشة جوانب القضية محل الدراسة، وفي هذه الدراسة تم مناقشة الجوانب المتعلقة بطبيعة برامج الإعداد السياسي، ودور المصعدين شعبياً، إضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بمصادر تجنيد النخبة والتي منها القبيلة.

كما تعتمد الدراسة على مجموعة من المفاهيم، والتي يمكن تعريفها في نطاق هذه الدراسة على النحو التالي:

مفهوم النخبة: هم مجموعة من الأفراد الذين بفضل مراكزهم التي يشغلونها في قمة مؤسسات الدولة، يطوعون ما تتمتع به هذه المؤسسات من قوة ونفوذ لخدمة مصالحهم الشخصية، وذلك من خلال تأثيرهم في عملية صنع القرار، أي أن النخبة هنا لا تمثل فقط الشريحة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً⁽³⁾.

النخبة السياسية: هم مجموعة من الأفراد الذين بفضل مراكزهم التي يشغلونها في إطار العملية السياسية، يكون لديهم القدرة على التأثير في عمليات صنع وتنفيذ القرار السياسي.

1. النظام التعليمي:

يعتبر التعليم في ليبيا أحد أبرز العوامل التي ساهمت في خلق محددات الثقافة السياسية في ليبيا عبر مراحل تاريخية مختلفة، إضافة إلى دور الدين والمؤسسات الاجتماعية المتمثلة في القبيلة والأسرة، حيث كان لكل تلك العوامل تأثيرها المباشر وغير المباشر على أفراد المجتمع الليبي وعلى طبيعة القيم الاجتماعية والسياسية السائدة⁽⁶⁾.

ويمكن القول بأن النظام التعليمي ووسائل الإعلام (إذاعة صوت العرب، وإذاعة القاهرة)، قبل عام 1969 ساهما بشكل غير مخطط له من قبل النظام الملكي في خلق جيل يختلف في توجهاته وقيمه عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة. فيما يتعلق بدور النظام التعليمي برز من خلال المدرسين المصريين والمناهج الدراسية التي جلبت من مصر لتدرس في ليبيا، وما تحويه من قيم تعكس التوجهات التي سادت فترة الخمسينيات والستينيات؛ منها قيم القومية العربية والوحدة العربية ومقاومة الاستعمار والإمبريالية وغيرها⁽⁷⁾. كل تلك القيم التي تشربها الأفراد في المجتمع الليبي ساهمت من بين العديد من العوامل في خلق أزمة شرعية للنظام الملكي نتيجة لاختلاف قيم الأفراد عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة، والتي منها توجهات النظام نحو الغرب وانحيازه له.

ولقد أدرك النظام الثوري الجديد منذ قيام الثورة في عام 1969، أهمية النظام التعليمي ومؤسساته في إعادة بناء

الشعبية (أداة التنفيذ)، وذلك لغرض القيام بمهمة ذات طابع محدد في إطار الهيكل التنظيمي للنظام⁽⁴⁾.

ثانياً: برامج الإعداد السياسي في ليبيا
" تقييم عام "

تعتبر التنشئة السياسية إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها النظام السياسي في ليبيا، وذلك لتغيير اتجاهات وأنماط السلوك، إضافة إلى خلق ثقافة سياسية جديدة في المجتمع الليبي، وذلك لتناسب مع القيم والتوجهات السائدة. ويعتبر الإعداد السياسي في إطار عملية التنشئة أهم ما يميز النظام منذ عام 1969 وذلك في إطار محاولات خلق الإنسان الجديد وإعداده وتغيير ثقافته من خلال عمليات التلقين وغرس القيم المختلفة التي يحرص النظام على نقلها إلى مواطنيه خاصة شريحة الطلاب. ولتحقيق ذلك اعتمد النظام السياسي في ليبيا على العديد من قنوات التنشئة وخلال فترات تاريخية مختلفة، خاصة بعد سنة 1977 والتي من أبرزها؛ النظام التعليمي، ومعسكرات الإعداد العقائدي، ووسائل الإعلام⁽⁵⁾. وتبرز العلاقة واضحة بين هذه القنوات، في أنها استخدمت جميعها من قبل النظام السياسي في ليبيا لتغيير قيم وتوجهات الأفراد في المجتمع الليبي. حيث يمكن القول بأن الفرد تعرض على الأقل لواحدة من هذه القنوات كوسيلة وقناة لنقل أو غرس القيم المختلفة.

ويمكن استعراض أهم قنوات التنشئة في ليبيا على النحو التالي :

2. معسكرات الإعداد العقائدي:

تعتبر معسكرات الإعداد العقائدي إحدى القنوات التي استخدمها النظام السياسي لغرس قيمه، وتقام هذه المعسكرات في شكل دورات تنظم على مختلف المستويات، حيث تستهدف جميع أفراد المجتمع الليبي بمختلف أعمارهم ومستوياتهم. إلا أن شريحة الطلاب تعتبر من أهم فئات المجتمع التي استهدفتها النظام بتلك المعسكرات، خاصة في مراحل ما قبل التعليم الجامعي. ويمكن القول بأن مثل هذا النوع من المعسكرات، بدأ في بداية السبعينيات من القرن الماضي فيما يعرف بمعسكرات الثورة العربية، ومعسكرات الشباب الناصري.

واستمرت هذه المعسكرات بشكل منتظم بعد تأسيس حركة اللجان الثورية مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، وهي وفقاً لأدبياتها حركة مؤقتة هدفها تحقيق "سلطة الشعب" ووجودها رهين بتحقيق هذا الهدف⁽¹⁰⁾. عليه فإن هذه الحركة تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف التثقيفي والمتابعة والتمويل لتلك المعسكرات، وذلك عن طريق مكتب الإتصال باللجان الثورية، ويبدو ذلك في إطار الدور الطبيعي لهذه الحركة التي تأسست للقيام بالعديد من المهام، والتي منها نشر وترسيخ مبادئ الثورة وتحقيق سلطة الشعب.

وتقام تلك المعسكرات أو الملتقيات غالباً في فترات العطلة الصيفية، أو خلال بداية العام الدراسي أو خلال منتصف العام، حيث تتعدد النشاطات فيها من خلال

الإنسان، وخلق قيم جديدة تتناسب مع قيمه وتوجهاته. وذلك من خلال الدعوة إلى تغيير النظام التعليمي ومحتواه ليتناسب مع المرحلة الجديدة⁽⁸⁾. وتأكدت هذه الدعوة في سنة 1973 حين أعلن العقيد معمر القذافي الثورة الثقافية في خطابه الشهير في مدينة زوارة في أبريل عام 1973، داعياً إلى مراجعة المناهج التعليمية.

وقد برزت التغييرات في المناهج التعليمية، بعد صدور الكتاب الأخضر عام 1976، لتحتوي المناهج العديد من القيم والأفكار التي دعا إليها الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، الركن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. ولقد بدأت لجان تشوير المناهج مباشرة عملها في ثمانينيات القرن الماضي، على الرغم من أن هذه اللجان برز دورها في فترات سابقة، خلال فترة السبعينيات، خاصة بعد خطاب زوارة في عام 1973. وبصفة عامة فإن هذه اللجان برزت بشكل واضح خلال فترة الثمانينيات وعملت على مراجعة وتغيير المناهج الدراسية لتتناسب مع طبيعة المرحلة، ولتعكس الأيديولوجية السائدة في ليبيا، إضافة إلى تقديم بعض المواد الدراسية التي تهتم بنقل هذه القيم والأفكار في جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي، من تلك المواد: مادة الوعي السياسي أو الثقافة السياسية أو الفكر الجماهيري، وهي مادة إجبارية يتلقاها جميع الطلاب في جميع مراحل التعليم في ليبيا⁽⁹⁾.

عقب الثورة وفي إطار تقييم وسائل الإعلام خلال تلك الفترة، يمكن القول بأن وسائل الإعلام فشلت في أن تكون مؤيدا قويا لمجلس قيادة الثورة، وعليه فقد أصبح الإعلام هدفاً للإنتقاد من قبل العقيد معمر القذافي، وذلك نظراً لعدم كفاءة أو فاعلية هذا المرفق في نقل القيم الثورية وتوجهات النظام⁽¹²⁾.

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، خاصة بعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر قدم النظام في ليبيا فكرة الإعلام الجماهيري، لتعكس وجهة العقيد معمر القذافي فيما يتعلق بوسائط أو وسائل المعلومات ووسائل الإعلام وخاصة الصحافة. إذن لقد استخدمت وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لتشكيل قناة رسمية لنشر قيم النظام، إضافة إلى استخدامها بشكل مباشر من قبل العقيد القذافي كوسيلة للتواصل مع أفراد المجتمع الليبي، وذلك من خلال نقل الخطابات السياسية، والمناقشات التي تتناول قضايا هامة تطرح من قبله سواء على المستوى المحلي أم المستوى العالمي.

ويمكن إضافة بعض القنوات الأخرى، والتي لا يمكن تجاهل أهميتها إضافة إلى ما ذكر من قنوات التنشئة الرسمية التي استخدمها النظام في ليبيا خلال فترات مختلفة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه حركة اللجان الثورية والتي تشرف على كثير من برامج التلقين السياسي والعقائدي، حيث يعتبر ذلك جزءاً من مهامها سواء في الداخل أم الخارج. كذلك فإن ملتقيات حركة اللجان الثورية،

المحاضرات الفكرية التي تركز على كثير من القضايا السياسية حسب مقتضيات المرحلة أو الحدث. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان التركيز خلال فترة معينة على قضية الوحدة العربية، الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى كثير من الجوانب التي طرحت في الكتاب الأخضر. وفي فترة أخرى تم التركيز على التوجه نحو أفريقيا، العولمة وغيرها من الموضوعات. أما المحاضرين فهم غالباً من أعضاء حركة اللجان الثورية أو بعض المتخصصين في الموضوعات المطروحة.

3. وسائل الإعلام :

اعتمد مجلس قيادة الثورة في ليبيا منذ قيامها عام 1969، على وسائل الإعلام الموروثة عن النظام الملكي، والتي تضمنت خدمات الإذاعة الحكومية، التي بدأت منذ عام 1957، وكذلك خمسة أو ستة صحف خاصة والتي تعمل في ظل الرقابة على الصحافة. أما الإذاعة المرئية فلم تظهر كوسيلة إلا منذ سنة 1968⁽¹¹⁾.

إضافة إلى ذلك فإن الليبيين قد اعتادوا الاستماع للإذاعات الأجنبية، كالإذاعة البريطانية، وبعض الإذاعات العربية وأهمها إذاعة صوت العرب التي تبث من القاهرة، حيث تمتعت بشعبية كبيرة بين الليبيين في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد ساهمت هذه الإذاعة كوسيلة إعلامية في تعزيز وتقوية المشاعر القومية في ليبيا، من خلال ما تبثه من قيم الوحدة والعروبة والقومية العربية.

الشعبية وأمانات اللجان الشعبية للقطاعات المختلفة في تلك المؤتمرات.

أما برامج الإعداد السياسي، فهي تلك البرامج التوعوية التي يقيمها النظام السياسي في ليبيا، بهدف نقل قيم النظام إلى جميع أفراد من خلال قنوات محددة في الغالب رسمية، والتي منها معسكرات الإعداد العقائدي ووسائل الإعلام، إضافة إلى المنتقيات التثقيفية أو التوعوية التي تستهدف فئات محددة في المجتمع الليبي.

1. طبيعة البرنامج

إن البرنامج الذي تهدف هذه الورقة إلى تقييمه، هو أحد تلك البرامج التي استهدفت شريحة معينة من شرائح المجتمع الليبي، فيما عرف بالملتقى التثقيفي للمصعدين شعبياً، وقد أجريت هذه التجربة لأول مرة في ليبيا عام 1999 ولم تتكرر بعد ذلك، وقد أخذ هذا البرنامج الذي أعد من قبل أمانة مؤتمر الشعب العام، ومكتب الاتصال باللجان الثورية، شكل ملتقى عام تضمن سلسلة من المحاضرات التوعوية، والتي ركزت على العديد من الموضوعات التي تم اقتراحها من قبل اللجان المنظمة، حيث استهدف هذا البرنامج المصعدين شعبياً على مستوى أمانات المؤتمرات بالشعبيات (البلديات) في ليبيا، والبالغ عددهم في تلك الفترة 284، إضافة إلى اللجان الشعبية العامة والنوعية وأماناتها والأمناء المساعدين، والبالغ عددهم 1624 مصعداً على مستوى اللجان الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، التعليم والتكوين المهني، اللجنة الشعبية العامة للمالية،

وهي ملتقيات سنوية لأعضاء الحركة، تعتبر تجمعاً لجميع أعضاء الحركة، وذلك لمناقشة وتدارس كثير من الموضوعات التي تتعلق بالحركة أو موضوعات أخرى ذات طابع محلي أو دولي.

إضافة لذلك فإن اللقاءات المباشرة بين العقيد معمر القذافي، ومجموعة منتقاة من أعضاء حركة اللجان الثورية أو أية فئات أخرى في المجتمع الليبي، تعتبر وسيلة أخرى هامة للإعداد المباشر، ولقد بدأت هذه الوسيلة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي فيما عرف باللقاء الدائم. والهدف من مثل هذه اللقاءات هو التوعية والترشيد لتلك المجموعات، أو تلقينها رسائل أو قيم والتي بدورها تأخذ على عاتقها، تمرير ونقل تلك الأفكار إلى مجموعات أخرى في إطار حركة اللجان الثورية أو خارجها. وغالباً ما يكون محتوى هذه اللقاءات ذا علاقة ببرامج عملية تطرح بهدف الدراسة والتطبيق فيما بعد، منها على سبيل المثال فكرة المعلم الثوري، التي طرحت في مثل هذه اللقاءات ثم تم تطبيقها وتعميمها على جميع المؤسسات التعليمية في ليبيا.

ثالثاً: الإعداد السياسي للمصعدين شعبياً

يعتبر المصعدون شعبياً هم الفئة التي تم اختيارها شعبياً بشكل مباشر، وذلك من قبل أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية، التي لها من الناحية النظرية سلطة إصدار القوانين والقرارات المنظمة لشؤون حياتها، ووضع الخطط الاقتصادية والميزانيات ووضع السياسات العامة⁽¹³⁾. تلك الفئة تتولى مهام أمانات المؤتمرات

اللجنة الشعبية العامة للصناعة
والمعادن⁽¹⁴⁾.

ويمكن إبراز الأهداف المتوخاة من إقامة مثل هذه الدورات التثقيفية، كما حددتها الجهات المنظمة لها في النقاط التالية⁽¹⁵⁾:

أ- تفعيل دور أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وأماناتها بمختلف مستوياتها والرفع من كفاءاتها.

ب- ترسيخ أدبيات الثورة وسلطة الشعب، وأسس الممارسة الحقيقية لها، والضوابط ذات العلاقة بأعمال التشريعات النافذة في مجالات العمل الشعبي في الشؤون الإدارية والمالية.

ج- محاولة تقييم المصعدين شعبياً من قبل أمانة مؤتمر الشعب العام، سواء في الجانب العقائدي، أم في القدرات القيادية لهذه الفئة.

د- تعريف المصعد شعبياً ببعض مظاهر الانحراف التي اعترضت التطبيق العملي للتجربة الليبية، حتى يتم تفاديها وعدم الوقوع فيها من قبل هذه الفئة والتي منها؛ استغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية، وبعض جوانب الانحراف والفساد الإداري كالرشوة، والوساطة والمحسوبية، والإخلال بالشروط المتعلقة بتقديم الخدمات العامة والمساواة بين المواطنين، إضافة إلى التقصير في تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

هـ- تعريف المصعدين شعبياً لأول مرة، والذين انطبقت عليهم شروط تقلد هذه المناصب حسب قانون نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية⁽¹⁶⁾، بكيفية التطبيق العملي للتجربة الليبية من خلال مفهوم سلطة الشعب، إضافة إلى تعريف المصعد بمفهوم الإدارة الشعبية المطبق في ليبيا⁽¹⁷⁾.

ولقد تضمن برنامج الملتقى أربع دورات تثقيفية توزعت على أربعة تجمعات استهدفت جغرافياً العديد من أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في مختلف المناطق، حيث انعقد التجمع الأول بمدينة سرت، والتجمع الثاني والثالث بمدينة بنغازي، أما التجمع الرابع فقد انعقد في مدينة طرابلس.

2. برنامج المحاضرات التثقيفية

أما برنامج المحاضرات التوعوية للتجمعات الأربعة فقد ركز على الجوانب الأيديولوجية التي قام عليها النظام السياسي في ليبيا، إضافة إلى الجوانب العملية، كذلك محاولات رصد لأبرز الجوانب السلبية للتطبيق العملي للتجربة الليبية، وذلك لتفادي جوانب القصور تلك من قبل المصعدين أثناء تأديتهم لواجباتهم في المواقع التي اختيروا لها. ومن أبرز الأمثلة على تلك المحاضرات ما يلي⁽¹⁸⁾:

أ- محاضرة عن سلطة الشعب: وهي تستهدف تحليل النظم السياسية في العالم ومقارنتها بالنموذج الليبي.

ح- مظاهر الفساد: دراسة لنماذج الفساد المتمثلة في الرشوة، والوساطة، والمحسوبية، والانحراف الأخلاقي، والمؤثرات العقلية، مع تحليل تلك الظواهر وتأثيرها على المجتمع، إضافة إلى التركيز على سبل التصدي لها.

3. طبيعة العينة وطريقة اختيارها

في إطار التعرف على طبيعة الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا، من خلال محاولة استكشاف برامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبياً، فإن هذا الجزء من الدراسة يعتمد استخدام إحدى تقنيات البحث المساعدة، والتي تعتمد على التركيز الجماعي على فئة أو فئات محددة: Focus Groups، وهو أحد الأساليب الكيفية المساعدة التي تستخدم لاستكشاف توجهات الأفراد، سواء عن طريق المقابلة المباشرة، أم عن طريق الهاتف.

وعليه فإن هذه الدراسة اعتمدت هذا الأسلوب، وذلك من خلال التركيز على مجموعتين من المصعدين شعبياً، والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية من ضمن المشاركين في ملتقى إعداد المصعدين شعبياً لسنة 1999. حيث تتضمن كل مجموعة عشرة مشاركين لمناقشة الجوانب المتعلقة بطبيعة برامج الإعداد السياسي، ودور المصعدين شعبياً، إضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بمصادر تجنيد النخبة والتي منها القبيلة.

الجدول رقم (1) يوضح نسبة تمثيل العينة العشوائية من مجموعتي الأعضاء المصعدين شعبياً من تحليل الجدول،

ب- الإدارة الشعبية: وهي استهدفت تجربة الإدارة في ليبيا.

ج- الركن الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة: وهي دراسة للجانب الاقتصادي للكتاب الأخضر، مع تناول كثير من المفاهيم السائدة في ليبيا وذلك وفقاً للإطار الأيديولوجي: كمفاهيم الانتاج؛ والريح؛ والادخار؛ والاستثمار.

د- نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية: وذلك بالتركيز على قوانين عمل المؤتمرات، إضافة للوائح التنفيذية التي تحدد مهام المصعد واجباته. كذلك التركيز على الظواهر التي تصاحب التجربة، ومنها عزوف أفراد المجتمع عن حضور المؤتمرات الشعبية، إضافة إلى غياب المرأة وعزوفها عن المشاركة.

ه- البرنامج الثوري: وهي إحدى الأطروحات السائدة في ليبيا، حيث تتضمن العديد من المفردات التي تتعلق بالمجتمع النموذجي ومنها، الخدمة الوطنية، الحي الجماهيري، العمل الجماعي المنظم، الأمن الشعبي المحلي.

و- حركة اللجان الثورية: تم التركيز هنا على مهام الحركة، شروط الانضمام إليها، إضافة إلى مواصفات أعضاء الحركة.

ز- الزندقة والاستخدام الخاطئ للدين⁽¹⁹⁾: دراسة للتنظيمات السياسية المستترة وراء الدين مع سرد تاريخي لظهور هذه الظاهرة إلى جانب إعطاء نبذة عن ظهورها في ليبيا وأساليبها في العمل.

اللجان الشعبية في بعض القطاعات كالصحة والضمان الاجتماعي، إضافة شؤون النقابات. حيث استهدف كل تجمع من تجمعات هذه الدورات فئات محددة خلال فترة زمنية معينة.

ولقد تم الالتزام بما تفرضه مقتضيات استخدامات هذه التقنية، focus groups والتي تعتمد على اختيار العينة وفق مجموعات، وذلك لتسهيل جوانب النقاش في موضوعات البحث. أما من أسباب اختيار مجموعتين فقط فيعود ذلك إلى أن الأساس في استخدام هذه التقنية يعتمد على اختيار مجموعات لا تقل عن خمس مشاركين. وعليه فقد رأت الباحثة اختيار مجموعتين يحتوي كل منها على عشرة مشاركين، لتعزيز النقاش حول الموضوعات المختلفة محل الدراسة.

يتضح ندرة تمثيل المرأة في مثل هذه التجمعات وذلك نظراً لندرة مشاركتها في الأنشطة السياسية المختلفة بصفة عامة، رغم تأكيد الخطاب السياسي الليبي على ضرورة انخراط المرأة في مختلف النشاطات سواء السياسية أو الاقتصادية، مع تعزيز ذلك بصدور قرارات تؤكد على ضرورة تولي المرأة للمناصب القيادية، وأنخراطها في مجال القضاء والنيابة.

ويعتبر النشاط الذي ركزت عليه هذه الدراسة أحد تلك الأنشطة التي كان من المفترض أن تكون نسبة تمثيل المرأة فيه بارزة.

وبصفة عامة يلاحظ انعكاس طبيعة المشاركين في الدورة التثقيفية لتجمع بنغازي على العينة، حيث يعتبر معظمهم أعضاء أمانات مؤتمرات شعبية، وأعضاء

جدول رقم (1) نسبة تمثيل العينة العشوائية من الأعضاء المصنفين شعبياً بالشعبيات المختلفة

التكرار	النوع	الصفة	الشعبية	%
3	ذكر	الصحة والضمان	نالوت	15
4	ذكر	الصحة والضمان	طرابلس	20
1	ذكر	الصحة والضمان	الجبل الأخضر	5
1	ذكر	الصحة والضمان	الجفارة	5
3	ذكر	الصحة والضمان	الواحات	15
1	ذكر	الصحة والضمان	سبها	5
1	ذكر	الصحة والضمان	النقاط الخمس	5
2	ذكر	شؤون النقابات الشؤون الخارجية	البطنان	10
1	ذكر	الصحة والضمان	مصراتة	5
1	ذكر	الصحة والضمان	سرت	5
2	أنثى	الصحة والضمان الشؤون الخارجية	درنة	10
20	-			100

4. خصائص العينة:

شهادات المعاهد العليا، والثانوية العامة.

هـ- 65% من أفراد العينة هم أعضاء في حركة اللجان الثورية، مما يؤكد أهمية الإلتزام العقائدي كأحد العوامل الأساسية عند اختيار المصعدين شعبياً. 35% من أفراد العينة انخرطوا حديثاً في الحركة، وذلك محاولة لتوفير أحد شروط تقلد هذه المناصب، وهو العضوية في اللجان الثورية أو الإلتزام الثوري.

و- الفئات العمرية لأفراد العينة تتراوح ما بين 32-57 سنة. 57% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 32-45. 26% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 46-51، أما بقية أفراد العينة وهم 17% فإن أعمارهم تتراوح ما بين 52-57.

5. تحليل قيم واتجاهات أفراد العينة :

في إطار التعرف على طبيعة الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا، الممثلة في المصعدين شعبياً كأحد فئات المجتمع الليبي، والتي استهدفت بالإعداد السياسي من قبل النظام السياسي في ليبيا، يمكن القول بأن هذا البرنامج يأتي في إطار التنشئة السياسية للنخبة أو إعادة تأهيل هذه الفئة تحديداً. وهذا الجزء من الدراسة الذي أعتمد على أسلوب Focus Groups. وهو أحد الأساليب الكيفية المساعدة التي تستخدم لاستكشاف توجهات الأفراد، وذلك عن طريق مقابلة مباشرة لمجموعتين من المصعدين شعبياً، والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية. حيث اشتملت كل مجموعة على عشرة مشاركين. أما الموضوعات التي طرحت للمناقشة فقد تمثلت في الآتي:

أما عن الخصائص الأساسية لأفراد العينة فتتمثل في الآتي:

أ- 85% من أفراد العينة هم أعضاء مصعدين عن قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، و15% هم مصعدين عن الشؤون الخارجية وشؤون النقابات.

ب- 90% من أفراد العينة هم من الذكور، و10% من الإناث، ويعتبر ذلك انعكاس لقلة مشاركة المرأة في المجال السياسي مقارنة بالرجل، رغم تأكيد الأطروحات الأيديولوجية في ليبيا على ضرورة انخراط المرأة في مثل هذه المجالات، مما يؤكد استبعاد المرأة كأبرز عناصر تركيبة النخبة السياسية في ليبيا، والدليل على ذلك يبرز في وجود ثلاثة فقط ممن تقلدن مناصب قيادية على مستوى النخبة التنفيذية من أصل 132 خلال الفترة 199-2006⁽²⁰⁾.

ج- الخلفية الجغرافية لأفراد العينة يمكن ذكرها على النحو التالي: 50% من المنطقة الغربية، 25% من المنطقة الشرقية، و5% من المنطقة الوسطى، ثم 20% من المنطقة الجنوبية.

د- الخلفية التعليمية لأفراد العينة تؤكد التزام أمانة الشعب العام بالشروط الواجب توفرها في المصعدين شعبياً، والتي منها شرط المؤهل العلمي والتخصص، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث لم يعتد بهذا الشرط في السابق. 55% من أفراد العينة هم من ذوي المؤهلات الجامعية، 45% من حملة

1- عدم إدراك الغالبية من المصعدين شعبياً لدورهم في العملية السياسية، حيث أكدوا على عدم وضوح اختصاصاتهم من الناحية العملية، ويبدو ذلك من خلال أسئلة المصعدين شعبياً في مجموعات النقاش عن ما هية طبيعة أدوارهم وما هية اختصاصاتهم⁽²¹⁾.

2- الغالبية من المصعدين، أكدوا على عدم فعالية برامج الإعداد السياسي، ما لم تصاحبها برامج تأهيل في الجوانب الإدارية وتطوير أساليب خدمة الجمهور. إضافة إلى تأكيدهم على عدم وجود اختلافات جوهرية بين برامج الإعداد التي تستهدف المصعدين شعبياً، وبين البرامج التي تستهدف شرائح أخرى من المجتمع كالطلاب مثلاً، حيث اعتمدت هذه البرامج على أسلوب التلقين العمدي من خلال المحاضرات المتكررة في برامج أخرى والتي سبق لمعظم أفراد العينة الانخراط فيها.

أولاً: مدى إدراك المصعد لتأثيره في العملية السياسية، ومدى معرفة المصعدين شعبياً لإختصاصاتهم، وما الدور الي يلعبه المصعد في عمليات صنع القرار أو تنفيذ السياسات العامة وفقاً للنموذج الليبي.

ثانياً: الجوانب المتعلقة بطبيعة برامج الإعداد السياسي وأهميتها.

ثالثاً: مصادر اختيار المصعدين- النخبة- والدور الذي تلعبه القبيلة في اختيار المصعدين شعبياً.

رابعاً: دور المرأة في المجتمع الليبي، خاصة دورها في العملية السياسية ونظرة المصعدين شعبياً لها.

أما نتائج مناقشة المجموعتين التي تمثل العينة محل الدراسة للموضوعات السابق ذكرها، يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) اتجاهات أفراد العينة نحو الموضوعات محل النقاش

الموضوع	طبيعة التوجه
التأثير في العملية السياسية	سليبي
إدراك الإختصاص وطبيعة العمل	سليبي
برامج الإعداد السياسي	إيجابي / سليبي
دور القبيلة	سليبي
دور المرأة في المجتمع	إيجابي

ويمكن إبراز الجوانب التي ركز عليها أفراد العينة عند مناقشتهم للموضوعات سالفة الذكر وذلك فيما يلي :

من القنوات الرسمية في النظام السياسي الليبي، وبالتالي فإن استخدام هذه القناة في إطار التجربة الليبية، يرتبط بشكل مباشر بمحاولات تغيير، وتعزيز الثقافة السياسية السائدة في النظام السياسي. والتي تتكون من قيم وتوجهات النظام والتي يسعى إلى غرسها لدى أفرادها.

وبصفة عامة وفي إطار هذه الدراسة فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. رغم ما تتمتع به فئة المصعدين شعبياً من أهمية من الناحية النظرية، وهذا ما أكدته الأطروحات الأيديولوجية باعتبارها فئة لها دورها على مستوى قاعدة النظام السياسي الليبي، إلا أنه من الناحية الفعلية تبدو هذه الفئة أقل نفوذ وتأثير في عملية صنع القرارات وتنفيذها مما يؤكد هامشية هذه الفئة في تركيبة النخبة السياسية في ليبيا.

2. إن التنشئة والثقافة السياسية للنخب السياسية في ليبيا، ممثلة في فئة المصعدين شعبياً، لا تختلف عن أنماط التنشئة السياسية لبقية فئات المجتمع الليبي، مما يؤكد وحدة قنوات التنشئة المستخدمة في نقل القيم والاتجاهات المختلفة من قبل النظام السياسي.

3. عدم فاعلية برامج الإعداد العقائدي خاصة لفئة المصعدين، في إطارها الأيديولوجي ما لم تصاحبها إعادة تأهيل في الجوانب الإدارية، إضافة إلى تكرار هذه البرامج وغياب فعاليتها.

4. أهمية دور المرأة في المجتمع الليبي، وتأكيد الأدبيات السياسية والسياسات

3- أكد جميع أفراد العينة على تأثير وقوة الدور الذي تلعبه القبيلة، وذلك للدفع بعناصرها في عمليات الاختيار والتصعيد، أي أن القبيلة تعتبر إحدى أهم قنوات تجنيد النخبة. كما أكد معظم أفراد العينة على الأثر السلبي الذي قد ينتج عن ذلك، وهو إصرار القبيلة على الدفع بأفرادها لمثل هذه المواقع حتى وإن لم يكونوا مؤهلين، وذلك خدمة لمصالحها.

4- تأكيد غالبية أفراد العينة، على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، كما يرون ضرورة مشاركتها في العمل السياسي، كما تطرق بعض أفراد العينة لبعض أسباب عزوف المرأة عن المشاركة، والتي منها أسباب اجتماعية وثقافية تحد من مشاركتها خاصة في العملية السياسية.

رابعاً : ملاحظات ختامية

كانت هذه الدراسة محاولة إستكشافية، هدفها هو التعرف على الثقافة السياسية للنخب السياسية في ليبيا، ممثلة في فئة المصعدين شعبياً، وذلك من خلال التركيز على برامج الإعداد السياسي لهذه الفئة. وبصفة عامة يمكن القول بأن الثقافة السياسية هي نتاج لعملية التنشئة السياسية، والتي تعني عملية غرس القيم والتوجهات المختلفة لأفراد المجتمع عن طريق قنوات تم التعرف عليها في أدبيات التنشئة السياسية، بأنها قنوات رسمية متمثلة في النظام التعليمي ووسائل الإعلام، وأية قنوات أخرى متحكم فيها من قبل النظام، وقنوات غير رسمية كالأسرة وجماعات الرفاق، وغيرها. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن برامج الإعداد السياسي تعتبر

5- Amal S M Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., p. 52.

6-Ibid., pp. 29-44.

7- لمزيد من المعلومات انظر:

Mohamed Zahi El-Mogherbi, The Socialisation of School Children in the Socialist Peoples Libyan Arab Jama-iriyya, (University of Missouri, PhD thesis, 1978).

8- لمزيد من المعلومات عن دو التعليم في عملية التنشئة السياسية في ليبيا انظر: أمال سليمان محمود العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة تحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة (1979-1988)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد-جامعة قاريونس، 1990.

انظر كذلك: Taoufik Monastiri, Teaching the Revolution: Libyan Education Since 1969, in Dirk Vandewalle (ed), Qadhafis Libya 1969-1994, (London: Macmillan Press, 1995), pp. 68-83.

9- لمزيد من المعلومات انظر:

Amal S M obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., pp. 52-56.

10- لمزيد من المعلومات انظر:

إبراهيم ايجاد وأخرون، المعجم الجماهيري: مصطلحات النظرية العالمية الثالثة، مصدر سابق، صص. 263-271.

11- Omar I El-Fathaly and Monte Palmer, Political Development and Social Change in Libya , (Lexington, MA: Leexington Books, 1980), p. 104.

12- Ibid., p. 104.

13- انظر القانون رقم 1 لسنة 1996، بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. كذلك انظر: قانون رقم 6 لسنة 1996، الصادر في 1996/2/13 بشأن إصدار اللائحة العامة للقانون رقم 1 لسنة 1996 بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 16، 1998/11/25، صص. 543-551.

المختلفة للنظام على هذا الدور، مع غياب الترجمة العملية لذلك مما يؤكد الفجوة بين ما هو معنن والواقع.

5. الدور الذي تلعبه القبيلة كمؤسسة اجتماعية في العملية السياسية في ليبيا، واتضح ذلك من خلال تدخلها في عمليات الإختيار الشعبي والتصعيد، مما يؤكد على أن القبيلة تعتبر إحدى أهم قنوات تجنيد النخبة.

الهوامش:

1- من الناحية التاريخية كان هذا المفهوم مثار اهتمام الكثيرين ومنهم؛ أفلاطون في جمهوريته، أرسطو في السياسة. كما أن الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة أولاه اهتماما خاصا، إضافة إلى مكافللي وروسو ومنتسكيو. إضافة إلى الإهتمامات الحديثة بهذا المفهوم والتي بدأت في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي والتي بدأها جبرائيل ألموند Amal S M Obeidi, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon, 2001), pp. 8-11.

2- Amal Obeidi, Political Elites in Libya: An Exploratory Study of Elite Formation from 1969-2006, unpublished paper, pp.9-13.

3- Allin Cottrell, Social Classes in Marxist Theory, (London: Routledge and Kegan Paul, 1984), p. 37.

4- لمزيد من المعلومات، انظر:

إبراهيم ايجاد وأخرون، المعجم الجماهيري: مصطلحات النظرية العالمية الثالثة، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1982)، صص. 68-71. وكذلك انظر: القانون رقم (1) لسنة 1995 بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له، ولائحة إجراءات النظر في الطعون أمام محكمة الشعب، منشورات أمانة الشعب العام، إعداد الإدارة القانونية بأمانة مؤتمر الشعب العام.

للمصعدين شعبياً، العدد الأول، الصادر بتاريخ 4. 7. 1999. وكذلك: الملتقى، العدد الثالث، الصادر بتاريخ 8. 7. 1999.

19- تحليل الخطاب السياسي الليبي للتيارات الإسلامية الأصولية المتطرفة وتسميتها بالزندقة باعتبارها تنظيمات سياسية مستترة وراء الدين.

20-Amal Obeidi, Political Elites in Libya: An Exploratory Study of Elite Formation from 1969-2006, unpublished paper, p24.

انظر كذلك، محمد زاهي المغربي، "اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية في ليبيا 1969-2000" في عبد الجليل التميمي (إشراف)، النخب في المغرب العربي، (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي، ومؤسسة كونراد أديناور، 2002)، ص. 174.

21- اختلف تقييم أفراد العينة لأدوارهم، وقدرتهم على التأثير في العملية السياسية، حيث رأى البعض بأن قدرة الكثير من المصعدين على تسيير واجباتهم اليومية وقدرتهم على الإنجاز، هي نتيجة لتوفر إمكانيات للبعض وفي الغالب إمكانيات مادية تم الحصول عليها نتيجة لعلاقات بدوان أخرى أكثر تأثير. ويبرز ذلك من قول بعض أفراد العينة بأن من له علاقات أكثر يستطيع خدمة بيئته أكثر.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

1. إيجاد، إبراهيم وآخرون، المعجم الجماهيري: مصطلحات النظرية العالمية الثالثة، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1982).
2. العبيدي، أمال سليمان محمود، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة تحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة (1979-1988)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد-جامعة قاربونس، 1990.
3. المغربي، محمد زاهي، "اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية في ليبيا 1969-2000" في عبد الجليل التميمي (إشراف)، النخب في المغرب العربي، (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي، ومؤسسة كونراد أديناور، 2002).

14- الملتقى، ملحق صدر عن صحيفة أخبار بنغازي بمناسبة الملتقى التثقيفي للمصعدين شعبياً، العدد الأول، 4. 7. 1999.

15- الملتقى، العدد الثالث، 8. 7. 1999.

16- يراعى في المصعدين شعبياً الشروط التالية : أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية وغير متزوج بأجنبية؛ أن يكون ملتزماً بحضور جلسات التمرات الشعبية الأساسية؛ ألا يكون قد حكم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو حرم من العمل في هذا المجال بحكم محكمة؛ أن يحمل مؤهلاً تخصصياً يتناسب والموقع المدفوع به إليه؛ ألا يكون ممن مارسوا السمسرة أو المضاربة أو ممن كانوا تجاراً أو مقاولين أو ممن أدينوا من قبل لجان التطهير؛ أن يكون محمود السيرة، وحسن السمعة، ومؤمناً بفكر الثورة قولاً وعملاً؛ أن يكون قد أدى التدريب العسكري والخدمة الوطنية وفقاً للقانون واللوائح المنفذة له. قانون رقم 1 لسنة 1996 بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، الجريدة الرسمية، مصدر سابق. انظر أيضاً قرار مؤتمر الشعب العام رقم 9 لسنة 1998 بشأن تعديل بعض أحكام اللانحة العامة للقانون رقم 1 لسنة 1996 بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

17- يمكن ملاحظة تقيد أمانة مؤتمر الشعب العام لأول مرة منذ بداية التجربة الشعبية في سنة 1977، بالشروط الواجب توافرها للمصعدين شعبياً، مما أدى إلى تصعيد أمانات لمؤتمرات شعبية وأعضاء للجان شعبية تتوفر فيهم شروط تقلد هذه المناصب، مما أتاح الفرصة للكثيرين بأن يتم تصعيدهم لتلك المواقع لأول مرة منذ قيام التجربة. ويمكن القول بأن شرط الإلتزام الثوري هو أهم شروط التأهيل منذ بداية التجربة حتى وإن لم يكن للمصعد خبرة عملية أو مؤهلات علمية، وذلك بحجة تفعيل التجربة الشعبية. وفي جميع الأحوال حسب المادة الأولى من قرار مؤتمر الشعب العام رقم 9 لسنة 1998، لأمانة مؤتمر الشعب العام أن تحدد الضوابط والأسس المتعلقة بالشروط المطلوب توافرها لمن يقترح اختيارهم والتعريف بهم.

18- صحيفة أخبار بنغازي، العدد 452، الصادرة بتاريخ: 29. 6. 1999. وكذلك: صحيفة الشمس، العدد 1821، الصادرة بتاريخ 28. 6. 1999. كذلك: الملتقى، ملحق صدر عن صحيفة أخبار بنغازي بمناسبة انعقاد الملتقى التثقيفي

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Cottrell, Allin, Social Classes in Marxist Theory, (London: Routledge and Kegan Paul, 1984).
2. El-Fathaly, Omar I and Monte Palmer, Political Development and Social Change in Libya, (Lexington, MA: Leexington Books, 1980).
3. El-Mogherbi, Mohamed Zahi, The Socialisation of School Children in the Socialist Peoples Libyan Arab Jamahir-iyya, (University of Missouri, PhD thesis, 1978).
4. Monastir, Taoufiki, "Teaching the Revolution: Libyan Education Since 1969", in Dirk Vandewalle (ed), Qadh-afis Libya 1969-1994, (London: Macm-illan Press, 1995).
5. Obeidi, Amal S M, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon, 2001).
6. Obeidi, Amal, Political Elites in Libya: An Exploratory Study of Elite Formation from 1969 -2006 , unpublished paper.
4. الجريدة الرسمية، عدد 16، 1998/11/25.
5. الملتقى، ملحق صدر عن صحيفة أخبار بنغازي بمناسبة الملتقى التثقيفي للمصعدين شعبياً، العدد الأول، 4. 7. 1999.
6. الملتقى، ملحق صدر عن صحيفة أخبار بنغازي بمناسبة الملتقى التثقيفي للمصعدين شعبياً، العدد الثالث، 8. 7. 1999.
7. صحيفة أخبار بنغازي، العدد 452، الصادرة بتاريخ: 29. 6. 1999.
8. صحيفة الشمس، العدد 1821، الصادرة بتاريخ 28. 6. 1999.

د. عبد العزيز أعييد ابوبكر
كلية الاقتصاد - جامعة التحدي
أ. ليلي صالح البهي
أكاديمية الدراسات العليا

استراتيجيات الخصخصة " دراسة نظرية تحليلية "

ملخص :

استهدفت الدراسة التعرف على أهم أساليب واستراتيجيات الخصخصة التي يرى الباحثان أنها تتعلق بخصخصة وحدات القطاع العام سواء نتج عنها نقل ملكية هذه الوحدات أم لا . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها : عند طرح الوحدات الاقتصادية العامة للخصخصة بعد عملية التقييم وتحديد القيمة العادلة (رأس المال الحقيقي) ، هناك استراتيجيتان تشتملان على العديد من أساليب الخصخصة ، منها ما ينهي ملكية الدولة ومنها ما لا ينهي ملكية الدولة ، ويتوقف تطبيق كل أسلوب على خصائص الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والإدارية .

مقدمة :

وتطبيقها يرتبط بتحقيق أهداف وسياسات تتبناها الدولة بناءً على دوافع اقتصادية وسياسية ترغب في التغلب عليها ، والتي كثيراً ما تكون متباينة بين بلد وآخر . كما أن لسياسة الخصخصة أساليباً مختلفة ومتعددة يمكننا من تطبيقها ، إذ أن لكل أسلوب مميزات وعيوباً وحدوداً لإمكانية تطبيقه . ويعتبر اختيار الأسلوب المناسب من الأمور الهامة التي يعتمد عليها نجاح سياسة الخصخصة ، ويمكن استخدام أسلوب معين أو المزج بين بعض الأساليب ، حيث يتحدد اتباع أسلوب معين بعدة اعتبارات ومحددات من أهمها الغرض من الخصخصة ومدى السرعة المرغوبة في تطبيق سياسة الخصخصة .

تعد سياسة الخصخصة من أبرز التحولات التاريخية التي شهدتها الاقتصاديات المعاصرة مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كأحدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي في العالم ، حيث كانت الدول النامية في أمس الحاجة إلى تطبيق هذا البرنامج استجابة لضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة مشاكل المديونية وللقضاء على المشاكل المزمنة التي يعاني منها القطاع العام ، ولرفع الكفاءة وتوسيع قاعدة الملكية . وتأتي سياسة الخصخصة كأحدى الوسائل الأساسية التي يعول عليها في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، غير أن التوجه نحو سياسة الخصخصة

خلال تحسين إدارتها بإدخال تقنيات إدارة شركات القطاع الخاص ، ويمكن لخصخصة الإدارة بأشكالها المختلفة والتي سنوردها تباعاً فيما يلي ، أن تمثل غاية في حد ذاتها أو مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة ، وفي هذا الأسلوب تحتفظ الدولة بملكية الوحدات الاقتصادية العامة وتنتقل حقوق الإدارة والتشغيل للقطاع الخاص وذلك عن طريق الأشكال الآتية :

أ- عقود الإدارة :

عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله وحدة اقتصادية عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه الوحدة الاقتصادية العامة في مقابل أتعاب محددة أو مقابل نسبة من الأرباح بناءً على العقد المبرم بين الدولة والشركة الخاصة⁽²⁾. ويؤدي هذا التعاقد فقط إلى تحويل حقوق الإدارة للشركة الخاصة وليس حقوق الملكية والتي تبقى للقطاع العام ، كما تبقى الوحدة الاقتصادية العامة مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار ، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب المستخدمة في حالة استبعاد تحويل الملكية ، كما يستخدم في حالات ترغب فيها الدولة بتنشيط وحدات اقتصادية خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الوحدات وأسعارها حين تعرض للبيع ، حيث من الممكن أن يستخدم هذا الأسلوب كمرحلة انتقالية قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص⁽³⁾.

ويتميز هذا الشكل من أشكال خصخصة الإدارة بأنه يؤدي إلى زيادة

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إستراتيجيتين شائعتي الاستخدام في العالم تشتملان على الأساليب المختلفة المستخدمة في تطبيق سياسة الخصخصة ، وهاتان الإستراتيجيتان هما إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة وإستراتيجية إنهاء ملكية الدولة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أساليب الخصخصة التي يرى الباحثان أنها تتعلق بخصخصة وحدات القطاع العام سواء نتج عنها نقل ملكية هذه الوحدات أم لا . ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها على النحو التالي :

- 1- إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة .
- 2- إستراتيجية إنهاء ملكية الدولة .

أولاً: إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة

تقوم الدولة في ظل هذه الإستراتيجية بتفويض أو توكيل القطاع الخاص لتقديم نفس الخدمة أو إنتاج نفس السلعة التي كانت تقوم الدولة بتقديمها أو إنتاجها مع احتفاظها بالملكية العامة للوحدات الاقتصادية ، ويبقى حق الدولة في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص فيما يقدمه من نتائج . وتشتمل هذه الإستراتيجية على الأساليب التالية⁽¹⁾:

(1) خصخصة الإدارة:

تهدف خصخصة الإدارة إلى رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية العامة من

على تحقيق الكفاءة ورفع مستوى الأداء ، إلا إذا توافر للإدارة الجديدة الاستقلال الكامل والحرية في تسيير حركة العمل .

ورغم أن عقود الإدارة تعمل على الدفع بعناصر إدارية جديدة، إلا أنها لا تؤدي إلى توفير رأس مال إضافي جديد يعمل على دعم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي وزيادة قدرتها على المنافسة .

ب- عقود الإيجار :

عقد الإيجار هو عقد يمنح من خلاله القطاع العام (وهو مالك الأصول) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول وفقاً لشروط معينة ولفترة محددة من الزمن قابلة للتجديد ينص عليها عقد الإيجار، والذي يحدد القيمة الإيجارية ومسئوليات وواجبات كل من طرفي التعاقد ، وعلى عكس عقود الإدارة فإن المستأجر يتحمل كل مخاطر التشغيل والمخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات ، كما يلزم بالحفاظ على الأصول التي قام بتأجيرها وصيانتها ويكون لديه السيطرة الكاملة عليها ، كما يكون له حق التصرف في الأرباح التي تنتج من تشغيل هذه الأصول وإدارتها وتطويرها ، ولكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون . ويستخدم هذا الشكل كحل قصير الأجل عند صعوبة تحويل الملكية كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص .

ويتميز هذا الشكل بأنه يمكن الوحدة الاقتصادية العامة المؤجرة لأصولها من الحصول على عائد مالي مناسب طوال

الكفاءة الاقتصادية للوحدات العامة إذا كان عقد الإدارة يربط الأرباح بالإنجاز المحققة ، مما يولد حافزاً لدى الإدارة لتحسين الربحية ، كما أنه يقابل درجة منخفضة من مقاومة العمالة لسياسة الخصخصة ، علاوة على استفادة العاملين من تحسين مستوى الحوافز والأجور ، ويعتبر هذا الشكل أكثر كفاءة في تقديم خدمة متطورة وحديثة وذات جودة أفضل، كما يعتبر مفيداً في حالة عدم توفر الخبرات الكافية لدى الدولة في تقديم الخدمة بمستوى عالٍ من الجودة . والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة أنه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية الوحدة الاقتصادية ويمكنها من حل مشكلة القصور الإداري ، وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال العقد⁽⁴⁾ .

ولكن لعقود الإدارة عيوب تكمن في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالقطاع الخاص المتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر بل تتحمل الدولة أية خسائر ناجمة عن عمليات الوحدة الاقتصادية ، كما أن العقد الذي يضمن للإدارة الخاصة أتعاباً ثابتة بغض النظر عن أداء الوحدة الاقتصادية لا يعطي هذه الإدارة أية حوافز لرفع الكفاءة والحفاظ على قيمة الأصول .

كما يجب أن لا نغفل عن أن الإدارة الخاصة التي تتولى مسؤولية إدارة الوحدة الاقتصادية العامة يمكن أن تواجه نفس الصعوبات التي كانت تواجهها الإدارة العامة السابقة والتي تؤدي إلى عدم القدرة

ج - عقود الامتياز :

الامتياز هو عبارة عن حق تمنحه الدولة للقطاع الخاص لأداء خدمة أو استغلال موارد أو إنتاج سلعة أو بيعها ، فهي تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة وهي القطاع الخاص وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابلاً لحق الامتياز . وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد التأجير ، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق الجهة المستفيدة من الامتياز . وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز والتي عادة ما تتراوح بين 15 و 30 سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات ، وتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته⁽⁷⁾.

وهناك نوعان لحق الامتياز هما :

النوع الأول : هو حق امتياز لاستغلال الأصول العامة ، وذلك بإعطاء حق استخدام الأصل وهو الموارد الطبيعية لجهة ما وفقاً لشروط خاصة مثل امتياز استغلال حقول البترول والمناجم والغابات والبحار .. الخ، من قبل الشركات التي تستخدم الموارد الطبيعية للدولة ، وعادة ما تكون مدة هذه الامتيازات طويلة نسبياً - مقارنة بأسلوب التأجير - وتدفع الشركات الحائزة على الامتياز مقابلاً للدولة لحق الامتياز ، ويكون المقابل إما مبالغ ثابتة أو نسبة من الإنتاج أو الأرباح المحققة .

مدة العقد، دون التعرض لمخاطر السوق ويوفر التمويل اللازم لشراء الأصول الجديدة ، مع استمرار ملكية الدولة للأصول المستأجرة واسترجاعها بعد فترة معينة ، كما أن الدولة لا تتكبد تكاليف تشغيل هذه الأصول بما في ذلك أجور العمال ، علاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى من الدولة للوحدة الاقتصادية الموجرة ، ويسمح هذا الشكل من خصخصة الإدارة بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الوحدة الاقتصادية بدرجة أكبر من الكفاءة ، علاوة على أن هذا الشكل لا يتطلب الدخول في مشاكل التقسيم إذ لا يترتب عليه نقل ملكية ، ويمكن اعتبار هذا الشكل خطوة مرحلية نحو خصخصة الملكية حيث يمكن الاتفاق في العقد على نقل ملكية الأصل المستأجر بعد فترة معينة من التعاقد وبسعر خاص وهو ما يعرف (بالتأجير بحق التملك) وتستخدم هذه العقود في الوحدات الاقتصادية التي تمثل أصولها مبالغ كبيرة يصعب توفيرها من قبل المستثمرين⁽⁵⁾.

ولكن يعاب على هذا الشكل بأنه طالما لا يحصل تحويل ملكية للأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الدولة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائداً مناسباً على استثماراتها خلال فترة التأجير ، لذلك فإن هذا الشكل لا يعمل على حل بعض المشكلات التي تعاني منها وحدات القطاع العام ، إذ لا يؤدي الاعتماد عليه إلى إدخال تكنولوجيا متطورة أو توفير مصادر تمويل جديدة لعلاج الخلل المالي الذي تعاني منه الوحدات الاقتصادية⁽⁶⁾.

حق تملك المشروع ، أي أن تسيير وتشغيل القطاع الخاص للمشروع ليس محددًا بمدة . وامتياز " بناء - تحويل - تشغيل " وفيه يتم تمويل وإنشاء مشروع جديد من قبل صاحب الامتياز، ومن ثم تؤول ملكية هذا المشروع للقطاع العام مع احتفاظ صاحب الامتياز بحق تشغيل هذا المشروع لمدة محددة (فترة الامتياز) . ويتوقف اختيار الشكل المناسب على اعتبارات خاصة بكل وحدة اقتصادية مثل فترة الامتياز ونوعية المستثمرين (محليين ، أجانب ، مؤسسات مالية) ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية .

ولضمان نجاح أسلوب خصخصة الإدارة بمختلف أشكاله يجب أن تحدد العقود بكل وضوح كلا من نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة، وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد ، وبالتالي يجب على الدولة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الوحدات الاقتصادية وتكتفي بحاسبة المتعاقد وفقاً لشروط العقد⁽¹⁰⁾.

(2) التعاقد :

يعتمد هذا الأسلوب على إبرام عقود بين الدولة والقطاع الخاص لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة تلتزم الدولة من جانبها بتوفيرها للجمهور ، وتحتفظ الدولة بملكية الأصول ، وبالتالي يقع عبء إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وكذلك اتخاذ قرارات التشغيل على عاتق القطاع الخاص، وتظل مهام التمويل والرقابة والإشراف مسؤولية الدولة⁽¹¹⁾.

النوع الثاني : هو امتياز إنتاج سلعة أو خدمة ، وذلك بإعطاء امتياز أو تصريح لجهة ما بتقديم خدمة أو سلعة معينة في مناطق جغرافية محددة ، مثل امتيازات تشغيل شبكات الكهرباء والصرف الصحي⁽⁸⁾.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذا الشكل من أشكال خصخصة الإدارة في أن صاحب الامتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة ، ولكن ولنفس السبب تواجه العديد من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود ، وتفضل الدولة عادة إبرام عقود الامتياز عن عقود الإيجار⁽⁹⁾.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا الشكل هو أن الامتيازات تكون عادة طويلة الأجل مما يشجع السلوك الاحتكاري لدى صاحب الامتياز ، بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره مما لا يجعله عرضه لقوى السوق ، ولهذا من الضروري وجود رقابة وإشراف من قبل الدولة على أعمال حامل الامتياز لتقديم خدمة أو سلعة بمواصفات جيدة وأسعار مناسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنواعاً خاصة من الامتيازات منها ما يعرف بامتياز " بناء - تشغيل - تحويل " ويستعمل هذا النوع لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص . وامتياز " بناء - تملك - تشغيل " والذي يمنح فيه القطاع الخاص المتعاقد

إستراتيجية للدولة ولا تريد التخلي عن ملكيتها لهذه الوحدة⁽¹⁵⁾.

وينسجم هذا الأسلوب بأنه لا يلغي ملكية الدولة ، ولكنها تزيد من حصة القطاع الخاص على حساب حصتها في ملكية الوحدة الاقتصادية ، مما يساعد على زيادة استقلال الوحدة وفي نفس الوقت يقودها وفقاً لأسس ومعايير الوحدة الاقتصادية الخاصة ، و يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء وتخفيض الاستنزاف المستمر لموارد الدولة لدعم عمليات تلك الوحدة ، وهو ما يعتبر خطوة أولى نحو خصصتها كلياً بعد تحسين وضعها المالي والاقتصادي⁽¹⁶⁾.

ويعتبر الاستثمار المشترك مع مستثمر أجنبي من خلال مساهمة رأس المال الأجنبي في هذه الوحدات بتملك جزئي للوحدة الاقتصادية ، محورا أساسياً في سياسة الخصخصة والذي يهدف إلى نقل التقنية الحديثة ، وتطوير القوى المنتجة ، وتطوير المنتجات والدخول بها إلى الأسواق العالمية ، ورفع القدرة الإنتاجية ، وزيادة معدلات الأداء والمشاركة في التوسع الرأسمالي⁽¹⁷⁾.

(4) إنشاء شركات قابضة :

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة إخضاع وحدات القطاع العام لإدارة واحدة في شكل شركة قابضة ومجموعة من الوحدات التابعة ، بحيث تملك الشركة القابضة أسهم الوحدات التابعة ويمكن للشركة القابضة طرح أسهم الوحدات

فالدولة تتعاقد مع القطاع الخاص لإنتاج بعض السلع أو تقديم خدمة معينة والتي تعد مكلفة للدولة وتتطلب وقتاً وتكنولوجيا معينة لكي تحصل على إيرادات جيدة ، لهذا لا بد من تحديد إمكانية وجود منفعة أو مصلحة للتعاقد في إطار النوعية التي يقدمها ، وسرعة الوقت اللازم لتقديمها ، وكذلك الأسعار المقترحة⁽¹²⁾.

وأهم ما يميز أسلوب التعاقد هو زيادة حدة المنافسة بين المزاويين للحصول على عقود إنتاج سلع أو تقديم خدمات للدولة ، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال محاولة تخفيض التكلفة والحفاظ على الجودة بواسطة القطاع الخاص ، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة كل من القطاع الخاص والمستهلك⁽¹³⁾.

(3) الوحدات الاقتصادية المشتركة :

وهي عبارة عن وحدات اقتصادية ذات رأس مال مقسم بين ملكية الدولة والقطاع الخاص ، حيث يمتلك القطاع العام جزءاً من الوحدة الاقتصادية ، ويمتلك القطاع الخاص الجزء الآخر ، وتنشأ هذه الوحدات عندما تكون الدولة بحاجة إلى إدارة جيدة من القطاع الخاص للحفاظ على فعالية الوحدة الاقتصادية ، أو تكون بحاجة إلى توفير رأس المال اللازم لإعادة هيكلة الوحدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، إلى جانب إدخال تكنولوجيا حديثة لتشغيل الوحدة بإشراك العنصر الأجنبي⁽¹⁴⁾ ، كما يُنبع هذا الأسلوب إذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات أهمية

مزاولة نشاطها العام ، وتتطلب اتخاذ إجراءات محددة ومباشرة حيث تقوم الدولة بإنهاء الملكية مرة واحدة دون أي تردد ، وإن كان هذا لا يعني وجود استثناءات⁽²⁰⁾ .

ويلاحظ أن الوحدات الاقتصادية التي سيتم إنهاء ملكيتها إما وحدات مستمرة في العمل والإنتاج ، أو وحدات يمكن تصفيتها بسبب مشاكل في العمل . وتشتمل هذه الإستراتيجية على الأساليب الآتية :

(1) طرح الأسهم للاكتتاب العام :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الدولة ببيع الوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص ، عن طريق طرح أسهم هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية ، حيث يكون طرح الأسهم إما كلياً أو جزئياً⁽²¹⁾ .

أ - طرح الأسهم كلياً للاكتتاب العام :

وهنا يتم البيع الكلي للوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص ، عن طريق طرح كل الأسهم للبيع في سوق الأوراق المالية إذا كان رأس المال مقسماً إلى عدد من الأسهم وكانت الأسهم متداولة فعلاً . أما إذا كان رأس المال غير مقسم إلى أسهم ، فإن ذلك يتطلب تقييم تلك الوحدات الاقتصادية ، وتحديد عدد الأسهم وقيمة السهم ، ومن ثم إصدار أسهم وطرحها في سوق الأوراق المالية⁽²²⁾ .

وعند اتباع هذا الأسلوب فإن الأمر يتطلب توافر معلومات مالية وإدارية وقانونية كاملة عن الوحدة الاقتصادية ،

التابعة لها . وتستمر الوحدات التابعة في العمل محتفظة بشخصيتها القانونية المستقلة ، حيث يتم بعد ذلك تطبيق سياسة الخصخصة على كل وحدة على حدة⁽¹⁸⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بإقبال الممولين والمستثمرين والمؤسسات المالية على تقديم الأموال اللازمة للاستثمار في إحدى الوحدات التابعة أو الشركة القابضة ، نظراً لتوافر الضمانات الكافية ، لأن جميع الوحدات داخل المجموعة الواحدة تضمن سداد الديون ، مثلما يتميز أيضاً بخلق كوادرات وكفاءات إدارية جديدة . إلا أنه يواجه عدة انتقادات تتمثل في تبيد الطاقات والموارد المتاحة والاستغناء عن بعض الوظائف مما قد يترتب عليه زيادة في نسبة البطالة ، كما أنه يعمل على تركيز الموارد في عدد محدود من الوحدات مما يؤدي إلى خلق نوع من الاحتكار والتحكم في الأسعار والتأثير على اتجاهات السوق ، إضافة إلى زيادة الأعباء الإدارية وتعقد النظام الإداري في كل من الشركة القابضة والوحدات التابعة⁽¹⁹⁾ .

ثانياً: إستراتيجية إنهاء ملكية الدولة

ترغب الدولة وفق هذه الإستراتيجية في إنهاء ملكيتها للوحدات الاقتصادية العامة ، وبما يعنى إنهاء حياة هذه الوحدات الاقتصادية ، أو تحويل الشكل القانوني لها عن طريق نقل ملكيتها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص .

وتعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة إعلان قوى عن رغبة الدولة في امتناعها عن

ويعاب على هذا الأسلوب أنه في حالة عدم وضوح عدد وقيمة الأسهم بالوحدة الاقتصادية فإن الأمر يتطلب تقييم تلك الوحدة وتقدير عدد أسهم رأس المال وتحديد القيمة التي يصدر بها كل سهم ، لذلك يعتبر هذا الأسلوب مكلفاً ، علاوة على أنه لا ينجح إلا إذا أعيدت هيكلة الوحدات الاقتصادية العامة كي تجذب المستثمرين⁽²³⁾ .

وعند البيع الكلي للوحدة الاقتصادية عن طريق عرض أسهمها للاكتتاب العام فإنه يمكن عرضها في السوق بأحد الشكلين التاليين⁽²⁴⁾ :

الشكل الأول : (الأعم والأشمل) وهو النزول بالسعر الذي تم تحديده بمعرفة الخبراء وعرض الأسهم بكمية بسيطة لمعرفة رد فعل السوق ، وهذا يتطلب وجود شركات الضمان التي تتعهد بشراء أسهم الوحدات الاقتصادية التي لم يقم الأفراد بشرائها ، على أن تتم إعادة بيعها مرة أخرى خلال فترة لاحقة ، وذلك حتى لا ينخفض سعر الأسهم عن حد معين .

الشكل الثاني : وهو عرض حصص متتالية للأسهم المراد بيعها بسعر عادي ومقبول للأفراد والذي تم تحديده بمعرفة الخبراء مع عدم إغراق السوق ، وبالنسبة للأسهم غير المسجلة في السوق المالي يتم تقييمها بمعرفة الخبراء ، ثم تطرح للبيع بعد تسجيلها بجدول أسعار السوق المالي .

وأن يتم الإفصاح عنها بشكل واضح في سوق الأوراق المالية كما يتطلب وجود سوق أوراق مالية فعالة ، لاستيعاب كل الأسهم المطروحة للبيع وأن تعمل على جذب جمهور المستثمرين، مثلما يتطلب توافر مدخرات محلية لدى المستثمرين لشراء الأسهم مع وجود وعي وعدم تخوف من قبل المستثمرين، بالإضافة إلى تأييد ودعم كامل من قبل الإدارة والعاملين بالوحدات الاقتصادية لسياسة الخصخصة .

ويستخدم هذا الأسلوب عادة لبيع الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بمركز مالي جيد وحجم كبير يبرر عملية إصدار الأسهم والتكاليف المرتبطة بها .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يعمل على تنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية ، ويعمل على توزيع الثروة والدخل وقاعدة الملكية بين أفراد المجتمع ، وضمان مشاركة أوسع للجمهور في سياسة الخصخصة ، كما يخلق انطباعاً لدى المستثمرين بأن الدولة تعمل لمصلحة المستثمر وخاصة إذا ما قامت الدولة بتخفيض قيمة الأسهم لتلائم صغار المستثمرين ، ويتسم هذا الأسلوب أيضاً بالوضوح والشفافية حيث يتم الترويج لعملية البيع ، ويتم الكشف عن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية تمثيلاً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية ، مما يساعد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، كما يؤدي هذا الأسلوب أيضاً إلى تخفيض اقتراض القطاع العام وتقليل العجز المزمن في موازنته .

ب- طرح الأسهم جزئياً للاكتتاب العام

يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق بأن الدولة تحتفظ بملكية جزئية في رأس مال الوحدات الاقتصادية المطروحة للبيع ، وذلك بطرح جزء من الأسهم لبيعها للقطاع الخاص ، وقد يكون الجزء الذي تمتلكه الدولة أقل من الجزء الذي يملكه القطاع الخاص إلا أنه يظل من حق الدولة الرقابة والإشراف على هذه الوحدات الاقتصادية عن طريق الاحتفاظ بما يسمى "بالسهم الذهبي" والذي يعطيها الحق في ضمان وحماية مصالح العاملين والمستهلكين ، وأيضاً حماية الوحدة من السلوك غير الرشيد⁽²⁵⁾ .

ويستخدم هذا الأسلوب عادة عندما لا تكون الظروف مهيأة لبيع الوحدة الاقتصادية ككل بسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة لسوق الأوراق المالية ، أو نتيجة لظروف معينة خاصة بالوحدة الاقتصادية المراد بيعها أو نظراً لأهمية الوحدة بالنسبة للدولة، وقد يكون البيع الجزئي أحياناً عملية مرحلية قبل البيع الكامل للوحدة الاقتصادية⁽²⁶⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يعمل على إتاحة الفرصة للشراء حسب القدرة المالية للقطاع الخاص حيث أن شراء جزء من الأسهم يتطلب استثماراً أقل من شراء جميع الأسهم ، كما أن احتفاظ الدولة بحصة في ملكية الوحدة يؤدي إلى عدم تغير سياسة الدولة حيال الوحدة الاقتصادية مما يساهم في الاستثمار المشترك داخل الوحدة الاقتصادية . و يتيح البيع الجزئي للأسهم للدولة الحصول على

مبالغ نقدية بشكل فوري من جراء بيع جزء من ملكيتها ، بالإضافة إلى أنه يساعد على عملية توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة ، مثلما يساعد على زيادة قيمة الجزء المتبقي من الأسهم في ملكية الدولة نتيجة تحسن الأداء في ظل وجود القطاع الخاص ، علاوة على منح الوحدة الاقتصادية نوعاً من الحرية التي يتمتع بها القطاع⁽²⁷⁾ .

ويعاب على هذا الأسلوب صعوبة تغيير البيئة التنظيمية للوحدة الاقتصادية بسبب التعارض في المصالح بين الدولة والقطاع الخاص ، كما أنه في المدى الطويل قد تنشأ مشاكل إذا تمكن القطاع الخاص (حاملو الأسهم) من الاستيلاء على الإدارة وأصبحت لديهم المقدرة على التأثير في عملية بيع الأسهم الأخرى مستقبلاً في اتجاه يخالف أهداف الدولة ومصحتها⁽²⁸⁾ .

ويرى الباحثان أن أسلوب طرح الأسهم جزئياً للاكتتاب العام هو أقرب إلى إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة ، وذلك لأن الدولة تبقى محتفظة بنسبة في ملكية الوحدة الاقتصادية حتى ولو كانت هذه النسبة لا تعطي الدولة حق التدخل في سياسات الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرار ، كما يشبه هذا الأسلوب إلى حد كبير أسلوب الوحدات الاقتصادية المشتركة .

(2) البيع المباشر (البيع الخاص) :

يقصد بهذا الأسلوب بيع كل الوحدة الاقتصادية العامة أو جزء منها إلى مستثمر رئيسي واحد أو مجموعة من

أنه يقلص من فرص تطوير سوق الأوراق المالية ، ويثير العديد من التساؤلات حول اختيار المستثمرين ومدى شفافية عمليات البيع وعدالة ثمن البيع ، أضف إلى ذلك أن البيع قد يتم لمستثمر أجنبي غير مرغوب فيه⁽³⁰⁾ .

ونشير هنا إلى أن أسلوب البيع المباشر قد يأخذ أشكالاً مختلفة يمكن إيجازها كما يلي⁽³¹⁾ :

أ- طلب العروض " العطاءات "

في هذا الشكل تتمكن الدولة من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر ، ويتميز هذا الشكل بالشفافية إذ أن آليته واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على شراء الوحدة الاقتصادية ، ولكن يوجه انتقاد لهذا الشكل وهو أنه بطيء ولا يمكن أن ينجز بسهولة ، فقد يتطلب فترة زمنية ليست بقصيرة ، كما أن نفقاته الإدارية مرتفعة .

ب- المزاد العلني :

عادة ما يستخدم هذا الشكل في بيع الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو متوسطة الحجم والتي لا تتطلب تكنولوجيا متطورة ، ويتميز هذا الشكل بدرجة عالية من الشفافية كما أنه سريع وتستطيع الدولة باتباعه الحصول على إيرادات سريعة ، وهو غير معقد، إلا أنه يحتاج لنجاحه إجراء بعض الترتيبات اللازمة من قبل الدولة للتأكد من وجود عدد كافٍ من

المستثمرين يتم تحديدهم مسبقاً بدلاً من طرح العام للأسهم . ويتم البيع عن طريق العطاءات أو المفاوضات المباشرة لكي تحصل الدولة على أفضل وأعلى سعر ، ويمكن استخدام هذا الأسلوب كمرحلة أولى أو بالتزامن مع أحد الأساليب الأخرى. ويلانم هذا الأسلوب الدول التي لا يوجد بها سوق للأوراق المالية ، كما يلائم الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو الضعيفة الأداء⁽²⁹⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحقق المرونة في اختيار المستثمر المناسب ومدى توفر الشروط اللازمة لغرض استمرار ونجاح النشاط الاقتصادي في الدولة التي تقوم باتباع سياسة الخصخصة ، حيث يتيح هذا الأسلوب فرصة بيع الوحدة الاقتصادية إلى مستثمر لديه الخبرة والمعرفة الفنية والإدارية بمجال عمل هذه الوحدة ولديه القدرة المالية أيضاً بما يضمن كفاءة استخدام الأصول واستمرار مزاولة الأنشطة التي تتخلى عنها الدولة ، كما يضمن أيضاً تطوير وتحديث المعدات وإجراء التغييرات اللازمة لإعادة هيكلة هذه الوحدات ، ويمكن هذا الأسلوب من حصول الدولة على مردود أو عائد مقبول ويضمن الإسراع في تنفيذ سياسة الخصخصة وإتمام عملية البيع .

ولكن قد يواجه هذا الأسلوب مجموعة من الانتقادات تتمثل في أنه لا يحقق هدف توسيع قاعدة الملكية فهو قد يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على الاقتصاد القومي ، كما أنه يخلق نوعاً من الاحتكار نتيجة البيع لمستثمر واحد ، علاوة على

- يعد هذا الشكل من البيع بطيئاً ومكلفاً لأنه يتطلب التفاوض على بيع كل وحدة اقتصادية على حدة ، كما يتطلب مراقبة المستثمرين للتأكد من أنهم أوفوا بالتزاماتهم التي تنص عليها عقود البيع .

(3) البيع للعاملين والإدارة :

يستهدف هذا الأسلوب تحويل الوحدات الاقتصادية العامة إلى وحدات اقتصادية خاصة من خلال بيع هذه الوحدات كلياً أو جزئياً إلى العاملين أو الإدارة أو الاثنين معاً، ويتم ذلك عن طريق تقسيم رأس مال الوحدة الاقتصادية على العمال والإدارة بنسب معينة حسب استعداد كلٍّ منهم للمساهمة في الملكية ، على أن يتم السداد نقداً أو بالتقسيط من مرتباتهم أو عن طريق توفير قروض لهم يتم سدادها من أرباحهم السنوية المستقبلية ويتم ذلك من خلال خطط أو برامج معينة يطلق عليها نظم تملك العاملين للأسهم أو اتحاد العاملين المساهمين⁽³²⁾ .

ويعتبر هذا الأسلوب خصخصة داخلية ، كما أنه يعتبر الأفضل لخصخصة الوحدات الاقتصادية المتعثرة أو الخاسرة والوحدات التي لا تكون جاذبة للاستثمار الخارجي ، وقد يكون هذا هو الأسلوب الوحيد لنقل ملكية الوحدة الاقتصادية إذا لم تتمكن الدولة من بيع تلك الوحدات إلى المستثمرين من غير العاملين بها . وعادة ما يُتبع هذا الأسلوب عند توفر ظروف وخصائص معينة في الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة منها : اتسام الوحدة بالكثافة العمالية مع الرغبة في الإبقاء على العاملين ووظائفهم مع تمتعهم بقدر عالٍ

المستثمرين المتنافسين في المزاد العلني ، وأيضاً التأكد من عدم التواطؤ بينهم ، ويعاب على هذا الشكل بأنه لا يسمح للدولة بفرض شروط محددة للبيع .

ج- البيع لمستثمر إستراتيجي

عندما ترغب الدولة في بيع وحدة اقتصادية يحتاج وضعها إدخال تكنولوجيا حديثة ومنطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها فإنها تقوم باختيار مستثمر إستراتيجي يتميز بخبرة عالية وإمكانيات واسعة في مجال صناعة هذه الوحدة الاقتصادية ، وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة بوضع شروط محددة على المستثمر ، إلا أن عملية البيع المباشر لمستثمر إستراتيجي ليست بسيطة وقد تواجه فيها الدول النامية عدداً من الصعوبات منها :

- قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على توفير رأس المال المطلوب لشراء بعض الوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة ، وفي هذه الحالة يكون أمام الدولة خياران اثنان: إما البيع لمستثمرين أجانب قادرين على الشراء ، أو إذا كان الخيار الأول غير وارد بسبب وجود معارضة لمبدأ البيع للأجانب فإن بيع الوحدة الاقتصادية بالأقساط على أساس أرباحها المستقبلية قد يكون هو الخيار الثاني .

- إن توزيع الملكية الناتج عن الخصخصة غير عادل ، وذلك لأنها لا تتميز بأي نوع من الشفافية ، وكذلك لا تمكن الأفراد من المشاركة فيها .

أسلوباً غير عادل وغير متوازن ، حيث سيستفيد المعنيون من الوحدات الناجحة بدرجة كبيرة ، بينما سيستمر الآخرون في المعاناة من المشاكل نفسها ، كما أن إعطاء الأفضلية للعاملين والإدارة قد يلغي المنافسة في الخصخصة نظراً لأن المستثمرين الخارجيين مبعدون من العملية.

وقد يترتب على ذلك سوء تسعير الوحدة الاقتصادية مما يسبب خسائر للدولة ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب لا يتضمن إصدار أسهم للاكتتاب العام وبالتالي لا يوجد تأثير على أسواق رأس المال ، علاوة على أن اتباع هذا الأسلوب قد لا يؤدي إلى ضخ رأس مال إضافي يعمل على دعم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي ويزيد من قدرتها التنافسية ، أيضاً تملك العاملون لأسهم الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها يعتبر غير مفضل لزيادة المخاطرة التي يتعرض لها العمال إذ يجب عليهم توزيع استثماراتهم على عدة وحدات اقتصادية بدلاً من تركيزها في وحدة اقتصادية واحدة ، أضف إلى ذلك عدم قدرتهم المالية على إدخال تكنولوجيا حديثة في عملية الإنتاج ، أو مهارات عالية في إدارة الوحدة، وعدم قدرتهم على معالجة المشاكل التي تواجه الوحدة الاقتصادية وبصفة خاصة مشاكل الصيانة وتوفير مستلزمات الإنتاج في حالة عدم وجود سيولة مالية⁽³⁴⁾ . كما أن الوحدات الاقتصادية التي تطبق هذا الأسلوب تميل إلى الانعزال عن سوق الأوراق المالية وما يرتبط به من مواصفات وضوابط ، لذلك يجب أن يخضع هذا الأسلوب لمعايير

من المهارة والالتزام والرغبة في استمرار الوحدة وتطويرها ، كذلك في حالة عدم ضخامة رأس مال الوحدة المتمثل في الأصول الثابتة حتى لا يصعب على العاملين سداد قيمتها ، وفي حالة عدم وجود مشروعات تحت التنفيذ تحتاج إلى أموال طائلة لا يقدر العاملون على سدادها وألا تكون هذه الوحدة مثقلة بالديون والقروض ، كما يستدعي نجاح هذا الأسلوب وجود مدراء أكفاء يتسمون بخبرات إدارية عالية ، وأيضاً وجود عمال مستقرين ومتنافسين⁽³³⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحظى بدعم سياسي وشعبي ، إذ لا تحتاج الدولة إلى الدخول في مفاوضات مع المشتريين لكي تحصل على ضمانات حول مستقبل العمالة ، حيث تترك هذه القضية للعاملين والإدارة ، كما أنه يمثل حافزاً كبيراً لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف ويقلل الفجوة بين الملكية والإدارة ويحقق التناغم في المصلحة ، مما يؤدي إلى الارتقاء بمعدلات الأداء وزيادة الجودة وتحويل الخسائر إلى أرباح بسبب إحساس العاملين بالولاء والانتماء للوحدة الاقتصادية باعتبارهم المالكين لها والحريصين على استمراريتها ، كما يتميز هذا الأسلوب بأنه أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية و يساعد على توزيع الثروة والدخل بشكل أكبر على أفراد المجتمع .

غير أن هناك معوقات وعيوباً تعترض أسلوب البيع للعاملين والإدارة تتمثل في أنه إذا طُبق هذا الأسلوب لخصخصة عدد من الوحدات الاقتصادية بدون التفرقة بين الوحدات الناجحة والمتعثرة فإنه يصبح

وتقدم الدولة هذه الكوبونات إما مجاناً أو غالباً بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية لعملية الخصخصة .

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأسلوب في إنشاء قاعدة لاقتصاد السوق وذلك من خلال خصخصة الوحدات الاقتصادية العامة بأكثر سرعة ممكنة ، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية منها ما هو سياسي يتمثل في اشتراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية التحول إلى اقتصاد السوق ، ومنها ما هو اجتماعي مثل توزيع الثروة على أكبر عدد ممكن من المواطنين ، ومنها ما هو اقتصادي وهو تعزيز قوى السوق ومناخ المنافسة في الاقتصاد .

ويتميز هذا الأسلوب بالسرعة في تحويل الملكية وبالعدالة في توزيع الثروة ، حيث يحق لكل مواطن الحصول على الكوبونات وبالتالي لا تقتصر عملية البيع على عدد محدود من المستثمرين ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع وحدات القطاع العام وهي نقص رأس المال المحلي ، لأن توفر كوبونات للمواطنين تمكنهم من استعمالها لشراء الوحدات الاقتصادية .

ويتغلب هذا الأسلوب على مشكلة كيفية تقييم أصول الوحدات وهي من أكبر العوائق التي تواجه سياسة الخصخصة في الدولة التي تمر بمرحلة تحويل الملكية .

إلا أنه على الرغم من السرعة التي يتميز بها هذا الأسلوب في تحويل الملكية

واضحة ومحددة حتى يمكن تجنب آثاره السلبية ويفضل استخدام هذا الأسلوب بالتزامن مع أحد الأساليب الأخرى لتنفيذ سياسة الخصخصة .

(4) أسلوب الكوبونات (القسائم) :

يعتمد هذا الأسلوب على توزيع حصص ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة بالتساوي على المواطنين ، فسياسة الخصخصة باتباع هذا الأسلوب مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين وتتطلب هذه العملية تجميع الوحدات الاقتصادية التي سيتم خصصتها بدلاً عن خصخصة كل منها على حدة . وتأخذ هذه الكوبونات شكل قسائم أو شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في الوحدات الاقتصادية العامة مباشرة من خلال المزاد العلني أو استثمارها في أحد صناديق الاستثمار ، حيث تستخدم الكوبونات لشراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلاً من شراء الأسهم مباشرة⁽³⁵⁾ .

وتقوم فكرة هذا الأسلوب على نشر قائمة بمجموعة الوحدات الاقتصادية المزمع خصصتها ومعلومات عن أدائها المالي بما في ذلك قيمتها الدفترية ، وعدد العمالة في كل وحدة وديونها العامة ، ويحق لكل مواطن تجاوز السن القانوني الحصول على الكوبونات التي تسمح له بالدخول في المزايدة على أسهم الوحدات الاقتصادية التي ستتحول إلى القطاع الخاص .

(5) أسلوب مقايضة الديون بالأسهم :

يقوم هذا الأسلوب على فكرة تحويل الديون إلى أسهم ، أي استبدال الدائنين لديونهم بحصص ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة ، وبالتالي يترتب عليه مشاركة القطاع الخاص في الملكية ، وتتم عملية المبادلة بشكل مباشر من خلال طرف ثالث ، وذلك بقيام المصرف الدائن ببيع القرض القائم على الوحدة إلى أحد المستثمرين بخصم معين ثم يحصل المستثمر على أسهم من الوحدة الاقتصادية المطروحة للبيع.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يسمح بتخفيض أعباء الديون في الوحدات الاقتصادية العامة ومن خلاله تستطيع الدولة تحويل الدين الخارجي المقوم بعملة أجنبية إلى أسهم داخلية مقومة بعملة الدولة المحلية⁽³⁸⁾ . كما يسمح هذا الأسلوب بالتخلص من الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف ، إضافة إلى أن المستثمر يستفيد من الحصول على أسهم بشروط ميسرة ، وبالتالي يمثل هذا الأسلوب إحدى وسائل علاج مشاكل الديون المتعثرة ، علاوة على تنشيط تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة المدينة⁽³⁹⁾ .

إلا أن أسلوب مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة ينطوي على عدة مخاطر من أبرزها : أن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد - خاصة الأجانب - ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، رغم ما يكون في

فإنه يواجه انتقادات هامة وهي أنه لا يدر دخلاً للدولة ولا يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية ، لأن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الوحدة الاقتصادية خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص المهارات لتسييرها في إطار اقتصاد السوق⁽³⁶⁾ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً آخر من الكوبونات وهي تُعطى للمستهلك حيث يتلقى هذه الكوبونات لشراء خدمات أو منتجات وسلع من وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص ، وبالتالي فإن الفكرة الأساسية لهذه الكوبونات هي إعطاء الخيار للمستهلك في أن يقبل أو يرفض الخدمة أو السلعة ، فالكوبونات من هذا النوع تعتبر بديلاً شبه كامل للنقود ولكنها موجهة ناحية خدمة معينة أو سلعة معينة بذاتها . ويؤدي هذا النوع من الكوبونات إلى خلق منافسة بين وحدات القطاع العام والوحدات الخاصة في تقديم الخدمات والسلع⁽³⁷⁾ .

ويرى الباحثان أنه إذا كانت الكوبونات قابلة للتحويل إلى أسهم في الوحدات الاقتصادية العامة ، فإن هذه الكوبونات تعتبر إحدى الأساليب التابعة لإستراتيجية إنهاء ملكية الدولة وهو أسلوب معتمد من أساليب الخصخصة ، أما إذا كانت الكوبونات غير قابلة للتحويل إلى أسهم مثل الكوبونات التي تُعطى للمستهلك فإنها لا تعتبر أساساً أسلوباً من أساليب الخصخصة ، وإنما تعتبر طريقة لخلق منافسة بين الوحدات العامة والخاصة التي تقدم نفس الخدمة .

يعني خروج هذه الوحدة من مجال الأعمال وأنه لا مجال للعودة لنفس العمل مرة أخرى ، وإنما بتصفية أصول الوحدة الاقتصادية يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرة أخرى ولكن بأسلوب آخر (تحت ملكية جديدة ، وإنتاج سلع جديدة ، أو تقديم خدمات جديدة ، أو تنظيم جديد ، أو غيره من الترتيبات) .

والمنطق من وراء التصفية هو عدم وجود مشتريين يهتمون بشراء الوحدة الاقتصادية عن طريق البيع ، وطرح الأسهم ، وذلك بسبب استمرار الخسائر وضعف الإنتاجية ، مع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية إعادة تنظيم أو هيكلية المشروع بغرض استمرار العمل فيه⁽⁴¹⁾ .

وتأخذ التصفية أحد شكلين هما : إما تصفية كلية ، حيث يتم تصفية الوحدة الاقتصادية ككل بما تشتمل عليه من أصول ، أو تصفية جزئية ، حيث يتم بيع الأصول غير المنتجة فقط⁽⁴²⁾ وعند القيام ببيع الأصول يتطلب الأمر تحديد القيمة المبدئية لهذه الأصول . ويعتبر أسلوب التصفية أقل الأساليب قبولا لتطبيق سياسة الخصخصة في الدول النامية ، لأن هناك مخاطرأ مصاحبة لإغلاق وتصفية الوحدات الاقتصادية من أهمها مقاومة العاملين في هذه الوحدات .

ويرى البعض أن هذا الأسلوب لا يدخل ضمن مفهوم الخصخصة بل يندرج ضمن مفهوم إنهاء الاستثمار ، إلا أنه يظل طريقه من طرق انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وانتقال الملكية⁽⁴³⁾ .

الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايب بحقوق الملكية . كما يصبح للأجانب المستثمرين نصيب في الدخل المحلي وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية ، يتيح الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات المتعددة الجنسيات من خلال امتلاكها للوحدات الاقتصادية المحلية ، ويكون ذلك غالباً في ضوء ضمانات ستتضرر منها الدولة مثل حرية تحديد الأسعار والأجور ونوعية التقنية المستخدمة والإعفاءات الجمركية والضريبية ، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية⁽⁴⁰⁾ .

ويرى الباحثان أنه في حالة الوحدات الاقتصادية المتعثرة والغير جاذبة للاستثمار وفي حالة عدم رغبة الدولة في إدخال مستثمر أجنبي وتملكه لحصة من أسهم الوحدات العامة فإن هذا الأسلوب يعتبر غير مجد .

(6) التصفية (بيع الأصول) :

عندما تتعرض الوحدة الاقتصادية لخسائر المتتالية ، وتفقد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولا توجد أية طريقة لإصلاحها ولا يتوقع أن يتحسن الأمر مستقبلاً ، حينها يتم اللجوء إلى تصفية تلك الوحدة عن طريق بيع الأصول مباشرة أو بالمزاد العلني أو العطاءات ، واستخدام حصيلة البيع في مجالات أخرى ، وهو أسلوب يتناسب مع الوحدات الاقتصادية التي تمتلك أصولاً ذات أغراض متعددة ، فأسلوب التصفية لا يعني إعادة التأهيل أو إعادة التنظيم للوحدة الاقتصادية ، وإنما

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي: عند طرح الوحدات الاقتصادية العامة للخصخصة بعد عملية التقييم وتحديد القيمة العادلة (رأس المال الحقيقي) هناك إستراتيجيتان تشتملان على العديد من أساليب الخصخصة، منها ما ينهي ملكية الدولة ومنها ما لا ينهي ملكية الدولة، ويتوقف تطبيق كل أسلوب على خصائص الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والإدارية، وبالتالي على الجهة التي تقوم بالخصخصة اختيار أنسب هذه الأساليب، ولا توجد إستراتيجية واحدة تتبع في كل الظروف، فقد يتم اختيار أكثر من أسلوب لخصخصة وحدة واحدة، ومن المهم جداً اختيار أساليب الخصخصة بحيث تتناسب هذه الأساليب مع أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها من وراء تبني سياسة الخصخصة ولا تسبب الأساليب المختارة أي نوع من التضارب بين هذه الأهداف.

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يلي: ضرورة خلق المناخ الملائم للاستثمار المحلي والدولي في وحدات القطاع العام المطروحة للخصخصة، وذلك بوضع التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار وحماية الملكية الخاصة وتطوير السوق المالي حتى يتسنى اختيار أكثر من أسلوب واحد من أساليب الخصخصة، وضرورة العمل على تطوير وتفعيل السوق المالي ليقوم بدوره في تنفيذ سياسة الخصخصة، لأنه يعتبر عنصراً هاماً في نجاح سياسة الخصخصة وخاص وخاصة عند إتباع أسلوب طرح الأسهم للاكتتاب العام، وكذلك ضرورة التآني في عملية طرح

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح للدولة النامية التخلص من الأصول غير المرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية مما يحسن كفاءة استخدام هذه الأصول، وكذلك يفيد الوحدة الاقتصادية العامة في التخلص من النشاطات قليلة العائد أو المردود والتي تستنزف جزءاً كبيراً من أموال هذه الوحدة⁽⁴⁴⁾.

ويواجه هذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها عدم سلامة تقييم الأصول المطروحة للبيع، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تتكبدها الدولة والمترتبة على تسريح العاملين في هذه الوحدات الاقتصادية، أضف إلى ذلك مشكلة الالتزامات والتي قد تبقى منها أجزاء تصبح عبئاً على الدولة⁽⁴⁵⁾.

الخلاصة:

بعد أن تم التعرف على إستراتيجيات الخصخصة من خلال عرض لأساليبها المختلفة وما يكتنفها من مميزات وعيوب، ونظراً لأن نجاح سياسة الخصخصة يعتمد على الاختيار السليم لأسلوب الخصخصة والذي يتناسب مع البيئة الاقتصادية والظروف المحيطة بها، يرى الباحثان أن أفضل أسلوب للخصخصة والذي يمكن اتباعه في الوحدات الاقتصادية الليبية هو أسلوب عقود الإدارة وخاصة في ظل تهيئة الظروف المناسبة لهذه العقود وإبرامها مع ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تخصص وعمل الوحدة الاقتصادية المخصصة مع تشديد إشراف ورقابة الدولة على عمل هذه الوحدات وتقييم النتائج أولاً بأول.

hnical paper", 1988 , No. 88 ,PP. 37-40.

6- يمكن الرجوع إلى :

-Khalifa,D.O, "The Privatization Process : Prospects for Egypt, Unpublished M. Sc. Thesis , American university . Cairo,, 1992 , P. 42.

- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

7-Khalifa ,D.O,OP.Cit. , PP. 42-43.

8- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

9- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

10- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

11- مدحت محمد العقاد ، مشاكل التحول إلى القطاع الخاص في الدول النامية : دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية ، (كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني ، 1991 م) ، ص 289.

12- أونيس عبد المجيد ، الخصخصة : المفهوم والأساليب والتحديات والتجارب- حالة الجزائر ، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، طرابلس ، مارس ، 2004م ، ص 204 .

13-Ramandham,V.V., "Privatization in Developing countries", (Rout Ledge, London , 1988) , P. 8.

14- أحمد محمد أبو طالب ، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال " ، المجلة المصرية للدراسات والبحوث ، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 18 ، العدد الرابع ، 1994 م) ، ص 190 .

15- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

16 - Vuylsteke, C., Op.cit , P. 161.

17- خديجة عبد الكريم المجبري ، الخصخصة المفهوم والتجارب ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م ، ص 16 .

الوحدات الاقتصادية للبيع والأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية للسوق المحلي ، والقدرة الشرائية للقطاع الخاص ومدخرات الأفراد ، وأخيراً ضرورة تصنيف الوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة من حيث (الربحية أو تحقيق العائد ، الحجم ، الإدارة ، طبيعة نشاطها ... الخ) بشكل سليم ومحدد ، إذ يساعد هذا التصنيف في تحديد طرق التقييم المطبقة عليها كذلك اختيار الأسلوب الملائم للخصخصة .

الهوامش :

1- يمكن الرجوع إلى :

- رياض دهال ، حسن الحاج ، حول طرق الخصخصة ، سلسلة أوراق عمل منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون تاريخ نشر ، ص 9 .

- أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، (الدار الجامعية ، 2003 م) ، ص 122-123 .

2- كريستين كسيدر ، خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، (ترجمة منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 م) ، ص 62-90 .

3- محمد شعيب ، الخصخصة في لبنان : مشكلة أم حل ؟ ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (يوليو 1999م) ، ص 70 .

4- Shirleg,M.,et. ,Al. , "Privatization : Lessons from market Economies", The world bank observer, (July , 1994 , Vol. 9 , No. 2) , P. 43 .

5- يمكن الرجوع إلى :

- عبد الله سالم ، الخصخصة وعقود الإيجار طويلة الأجل ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، (العدد 1246 ، 1992 م) ، ص 23 .

-Vuylsteke,C, "Techniques of privatization of slate-owned Enterprises: "Methods and Implementation, World bank tec-

- Vuylsteke, C.Op.Cit, PP:152-158 .
- 30-** عبد القادر محمد شهاب ، فتحي عبد الحفيظ المجبري ، طرق الخصخصة المختلفة ومدى ملاءمتها للاقتصاد الليبي ، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا - الماضي والمستقبل ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، طرابلس ، 2002 م ، ص 4 .
- 31-** يمكن الرجوع إلى :
- رفعت عبد الحليم الفاعوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 - 25 .
- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 9-10 .
- 32-** Sachs J. D, "Accelerating privatization In Eastern Europe: The case of Poland", the world Bank Annual conference on Development Economics ,1991,P:20.
- 33-** يمكن الرجوع إلى :
- محمود صبح ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .
- عبد العزيز أعبيد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 300 .
- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .
- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .
- 34-** يمكن الرجوع إلى :
- عبد القادر شهاب ، فتحي عبد الحفيظ المجبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .
- خديجة عبد الكريم المجبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .
- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .
- 35-** يمكن الرجوع إلى :
- مدحت حسنين ، التخصيصية: السياسة العربية بشأنها - دواعيها والأهداف المرجوة منها ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، سعاد الصباح ، (الكويت ، 1993 م) ، ص 30 .
- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .
- 36-** Hyclak ,T. J., and King,A.E., "The privatization Experience in Eastern Europe", The world Economy , (Vol. 17 , No. 14 July 1994) , PP. 529-550 .
- 18-** أحمد حسين علي حسين ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إنشاء شركات قابضة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية) ، المجلد 27، العدد الثاني، 1990 م ، ص 123-139 .
- 19-** أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 268-269 .
- 20-** أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .
- 21-** رمزي علي سلامة ، التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس المستفادة ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 1992 م) ، ص 78 .
- 22-** عبد العزيز أعبيد أبو بكر ، دراسة تحليلية لمفهوم وأساليب الخصخصة بشركات القطاع العام ، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، طرابلس ، 2004 ، ص 299 .
- 23-** يمكن الرجوع إلى :
- Pire, M., "Privatization : Theory , Practice and choice", (wildwood House, London , 1988) , P. 89 .
- نزيه الأيوبي ، نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1996 م) ، ص 26 - 28 .
- 24-** هشام حسبو ، أسهم الشركات المشتركة كيف تباع ؟ ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، (العدد 1247 ، 1992 م) ، ص 64 .
- 25-** أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 156-157 .
- 26-** رمزي علي سلامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 - 79 .
- 27-** Pirie,M. , OP.Cit ,P.90 .
- 28-** رفعت عبد الحليم الفاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2004 م) ، ص 19-21 .
- 29-** يمكن الرجوع إلى :
- محمود صبح ، الخصخصة : المشكلات والحلول ، (دار البيان للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1999م) ، ص 36 .

4- محمود صبيح ، الخصخصة : المشكلات وال حلول ، (الطبعة الثانية ، دار البيان للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1999 م) .

5- نزيه الأيوبي ، نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1996 م) .

ب - الدوريات

1- أحمد حسين علي حسين ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إنشاء شركات قابضة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 27 ، العدد الثاني ، 1990 م) .

2- أحمد محمد أبو طالب ، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال ، المجلة المصرية للدراسات والبحوث ، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 18 ، العدد الرابع ، 1994 م) .

3- رمزي علي سلامة ، التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس المستفادة ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، المجلد 29 ، العدد الأول، 1992).

4- طلعت الدمرداش إبراهيم ، أفاق سياسية الخصخصة في المملكة العربية السعودية ، مجلة الدراسات والبحوث ، (كلية التجارة بناها، جامعة الزقازيق ، العدد الأول، 1995م).

5- محمد شعيب ، الخصخصة في لبنان : مشكلة أم حل ؟ ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (يونيو ، 1999 م) .

6- مدحت حسنين ، التخصيصية : السياسة العربية بشأنها - دواعيها والأهداف المرجوة منها ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، (الكويت ، 1993 م) .

7- مدحت محمد العقاد ، مشاكل التحول إلى القطاع الخاص في الدول النامية : دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية ، (كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني، 1991م) .

37- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 125-126 .

38- طلعت الدمرداش إبراهيم ، "أفاق سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية" ، مجلة الدراسات والبحوث ، (كلية التجارة بناها ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1995 م) ، ص 56 .

39- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

40- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

41- محمد صبري إبراهيم ندا ، الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، دراسة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص 2.

42 - Khalifa, D., O., OP.Cit, P.19.

43- عبد السلام كيلان ، أحمد محمد بادي ، "الخصخصة : الطرق والمشاكل والمتطلبات" ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م ، ص 5-6.

44- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

45- عبد العزيز اعيد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية

أ - الكتب

1- أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، (الدار الجامعية ، 2003 م) .

2- رفعت عبد الحليم الفاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2004 م) .

3 - كريستين كسيدي ، خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، (ترجمة منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 م) .

- 3- Shirleg, M. , et. , al. Privatization : Lessons from Market Economies , The world bank observer , (July , 1994 , Vol. 9 , No. 2) .
- 4 - Hyclak , T. J., and King, A.E. , The privatization Experience in Europe , The World Economy , (Vol. 17 , No. 14, July 1994) .
- 5- Khalifa, D. O , The privatization process : Prospects for Egypt , Unpublished M. Sc. Thesis , American University . Cairo , 1992.
- 6- Sachs, J, D, Accelerating privatization in Eastern Europe : The case of Poland , the world bank annual conference on development Economics, 1991.
- 7- Vuylsteke, C, Techniques of Privatization of state - owned enterprises : Methods and Implementation , world bank technical paper, 1988 , No. 88 .

ج - البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية

- 1- أونيس عبد المجيد ، الخصخصة : المفهوم والأساليب والتحديات والتجارب - حالة الجزائر، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس، مارس، 2004 م.
- 2- خديجة عبد الكريم المجبري ، الخصخصة المفهوم والتجارب ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م .
- 3- رياض دهنال ، حسن الحاج ، حول طرق الخصخصة ، سلسلة أوراق عمل ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون سنة نشر .
- 4- عبد السلام كبلان ، أحمد محمد بادي ، الخصخصة : الطرق والمشاكل والمتطلبات ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004م.
- 5- عبد العزيز أعبيد أبو بكر العبيدي ، دراسة تحليلية لمفهوم وأساليب الخصخصة بشركات القطاع العام ، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، طرابلس ، 2004 م .
- 6- محمد صبري إبراهيم ندا ، الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، دراسة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر .
- 7- عبد الله سالم ، الخصخصة وعقود الإيجار طويلة الأجل ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، العدد 1246 ، 1992 م .
- 8 - هشام أحمد حسبو ، أسهم الشركات المشتركة كيف تباع ؟ ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، العدد 1247 ، 1992 م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1- Ramandham , V.,V. , Privatization in Developing countries, (Rout Ledge ,London , 1988) .
- 2- Pire, M. , Privatization : Theory , Practice and choice, (Wild wood House , London , 1988) .

عرض الكتب

مستقبل الحرية (الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج)

المؤلف : فريد زكريا

ترجمة : رضا خليفة

مركز الأهرام للترجمة والنشر / القاهرة

عدد الصفحات : 286

تاريخ النشر : 2006

عرض: د. أم العز على الفارسي

الأساليب لقهر المواطنين ولسلبهم أبسط حقوقهم .

في مقدمة الكتاب المعنونة (العصر الديمقراطي) يري فريد زكريا أن العالم يعيش في عصر الديمقراطية، ويتجول بنا في تاريخيات المصطلح وأصوله اليونانية، وتأثيراته على دنيا الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا وصولاً إلى أثر الديمقراطية على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى العلاقة بينها وبين الحرية.

ويفرق الكاتب بين الديمقراطية والليبرالية، إذ يري أن الذين لا يفرقون بينهما يقعون في خطأ جسيم ، حيث توجد على أرض الواقع دول ديمقراطية ليست ليبرالية ، ويضرب مثالا بالسلطة الفلسطينية التي يري من ينتقدونها على أنها ليست ليبرالية مخطئون، لأن مشكلتها ليست في كونها غير ديمقراطية ولكن في كونها لا تمتلك (ليبرالية) دستورية. ويستدرج الكاتب التاريخ ليدلل على وجود دول لم تطبق معايير هذه الليبرالية (أي أنها كانت ديكتاتورية) وفي ظل

يُعد (فريد زكريا) مؤلف هذا الكتاب أحد أهم محرري مجلة النيوزويك، ويرأس تحرير طبعاتها الدولية. وهو أمريكي من أصول هندية، هاجر إلى أمريكا وعاش بها ودرس في جامعاتها ويحمل الدكتوراة من جامعة هارفارد الأمريكية .

أما كتابه مستقبل الحرية فهو من أهم الكتب المثيرة للجدل، حيث يري صمويل هنتجتون في تعليقه " أنه أحد أهم الكتب السياسية في السنوات العشر الأخيرة، ويعد درسا حيويًا لكل المهتمين بمستقبل الحرية في العالم". وقد تصدر الكتاب بحسب مصادر عديدة قوائم الكتب الأكثر مبيعاً ، حيث يراه المحللون السياسيون أنه كتاب شجاع وطموح.

و الكتاب عبارة عن مقال نشره فريد زكريا في مجلة (فورن افيرز) السياسية المشهورة وذلك في العام 1997. ثم عدله وتوسع فيه ليصبح أحد أهم الكتب التي ناقشت (صعود الديمقراطية الليبرالية) منتقداً فيه موجة الديمقراطية التي اكتسحت العالم في الثمانينيات والتسعينيات، واستخدمت فيها الأنظمة السياسية أشع

يجب علينا الاستفادة من عبر التاريخ، فلن يتم تأمين مستقبل الحرية إلا باستيعاب ماضيها .

أما الفصل الأول: تاريخ موجز لحرية الإنسان فيتناول الكاتب فيه جذور فكرة الديمقراطية التاريخية ، وكيف بدأت في اليونان ولم تطبق إلا في مدن قليلة، ويتهمها صراحة بأنها الديمقراطية التي أهدمت سقراط ، ويذهب إلى تجربة الرومان ويرى فيها نموذجا تاريخيا للحرية ، حيث عاش المواطنون سواسية أمام القانون في التجربة الرومانية ، ويرجع فريد زكريا تجربة الديمقراطية الأمريكية إلى الاحتذاء بالتجربة الرومانية، وبعد تناوله التاريخي لجذور التجربة الديمقراطية من علو لسلطة الكنيسة على سلطة الدولة ، وعلى صراع القبائل الجرمانية مع الإمبراطورية الرومانية التي أودت بها ، إلى أن وقف عند حركة الاحتجاج ضد الكنيسة التي قادها مارتن لوثر (غير الليبرالي) الذي كان صراعه مع السلطة أساسا لحرية الاعتقاد، وحرية التفكير، وحرية التعبير .

ويخلص في هذا الفصل إلى نتيجة محددة يرى فيها أن المراحل التاريخية التي مرت بها تجربة الغرب مع الديمقراطية والحرية وإن لم تكن ذات أصول أجنبية إلا أنها مرت بمراحل عديدة مكنتها من الانتقال من الليبرالية الدستورية إلى الرأسمالية ، ثم إلى الديمقراطية الليبرالية ، ومن هنا فإن تقليد هذه التجربة من قبل الآخرين سيووء بالفشل - بحسب زكريا - ويرى أن الدول التي حاولت أن تنتقل إلى الديمقراطية بشكل مفاجئ

الديكتاتورية كما يرى الغرب كانت أكثر ديمقراطية ، ويدلل على ذلك بيوغوسلافيا أيام تيتو والتي كانت الديمقراطية مزدهرة فيها أكثر من النظام الديمقراطي الموجود الآن !.

أما العالم العربي فيدخل في إطار الاستشراف المستقبلي السلبي للكاتب ، حيث يتوقع أن تفرز الديمقراطية نظاما (ثيوقراطية إسلامية) متشددة أكثر من نظم الحكم الديكتاتورية الحالية، ويتساءل هنا ماذا لو أن الديمقراطية أفرزت شيئا من هذا القبيل ؟ ويعود إلى أن الاسم الجدير بمثل هذه النظم هو (الديمقراطية غير الليبرالية) ويستمر هنا في رصده لخصوصية الديمقراطية لدى الشعوب الغربية، حيث لا تتميز النظم السياسية بالانتخابات الحرة والنزاهة فقط، ولكن تتميز أيضا بسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع والديانة والتملك، ويقف هنا ليعلم أن الأمريكيين يعتبرون نظامهم الديمقراطي نظاما معقدا يستحيل تطبيقه في أي بلد آخر، حيث تتعارض الليبرالية والديموقراطية، وعلى سبيل المثال يرى أن الكونجرس الأمريكي الأكثر ديمقراطية والأقل تأثيرا.

ويدعو الكاتب صراحة إلى استعادة التوازن بين الديمقراطية والحرية، بحيث يتم النظر إلى أن الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون لمجتمعات تتوافر لها المعدات والمعالم الإرشادية الجديدة المصممة خصيصا للتصدي للمشكلات والظروف التي نتعرض لها في عصرنا الحالي ، كما

الالتفات إلى الشعوب، فهو لا يستطيع محاسبتها، وهي ليست في حاجة إلى ضرائبه الهزيلة، وليست سواء إرهاب لطاقاته، كما أن الأموال تأتيها من دون أن تكون في حاجة إلى تعديل قوانينها أو نظام الحكم بها، وهكذا يصبح الثراء دافعا للمزيد من الديكتاتورية وتهميش الشعب .

الكاتب هنا يسدى الكثير من النصح حول الالتباس بين الحرية والاقتصاد وبينما يثنى على التجربة الاقتصادية والسياسية في كل من سنغافورة وماليزيا ، فهو يسدي النصح لشيوعي الصين بان يعيدوا قراءة ماركس الذي أدرك أن الدولة عندما تقوم بتحديث اقتصادها، وتأخذ بالرأسمالية وتخلق طبقة برجوازية، فإن النظام السياسي لابد أن يتغير ليعكس هذا التحول. وهكذا سيقود التحرر الاقتصادي إلى التحرر السياسي الذي ينشده الكاتب ، و يخلص إلى أن الأزمات الاقتصادية قد يكون لها نفس تأثير الحروب حين تطيح بمصادقية الأنظمة القديمة ليتجدد نسيجها .

الفصل الثالث: الديمقراطية غير الليبرالية يبدأ فريد زكريا عرضه لهذا المدخل مدلا بيلستين في آخر أيامه ، حيث نموذج الحاكم المطلق الذي أفرزته المرحلة اللاحقة لسقوط الشيوعية السوفيتية حسب الكاتب ، ويرى فيه نموذجا للحاكم المطلق (الأوتوقراطي) الجماهيري ، ومنذ سقوط الشيوعية ، أصبحت هناك في سائر أنحاء العالم دول تحكمها نظم مثل النظام الروسي ، تمزج الانتخابات مع الاستبداد، أي ديمقراطيات غير ليبرالية . الكاتب يدلل بالصين أيضا عن النظم السياسية والاقتصادية ذات الأهمية العالمية والتي تمثل بالإضافة إلى روسيا أهمية عالمية

تحولت إلى نظم ديكتاتورية تمارس أشع أنواع القهر والطغيان على شعوبها ، ودلل بذلك على تجربة الديمقراطية في دول العالم الثالث التي أدي الحكم الديمقراطي المبكر فيها إلى أنماط من الحكم الاستبدادي .

في الفصل الثاني (الطريق الملتوى) ينتقل بنا الكاتب في مفارقة تاريخية من ربيع الحرية في النمسا مع مطلع القرن الماضي، إلى وصول هتلر إلى الحكم عبر تحول ديمقراطي التظاهر حدث في ألمانيا، وذلك عبر تصميم ديمقراطي يتمتع بصحافة حرة وانتخابات نزيهة ، عمد عبرها الحزب النازي إلى استغلال العملية الديمقراطية بالكامل من أجل تنظيم صفوفه وانتشاره في البلدان والمدن الصغيرة . ثم عانت ألمانيا ما عانت عند خسارتها الحرب العالمية الثانية، وبالخسارة فقدت ألمانيا أحد أهم الملامح المؤثرة التي ميزت اقتصاد المرحلة، حيث استقلال اقتصادي وسياسي ولد في رحم الثورة الصناعية، وشب على التجارة الحرة، وحقوق الملكية ، وخاض نضالا قويا ضد الإقطاع القديم ، وهكذا يربط الكاتب بين نمو الاقتصاد و علاقته بنمو الديمقراطية ، حيث يوضح كيف انهارت ألمانيا النازية رغم ديمقراطيتها المفترضة ، وكيف أن الديمقراطية الليبرالية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن فرض نظام من الخارج أثر احتلالها وتقسيمها ، وبعد أن ازدهرت اقتصاديا، ويعرج الكاتب من نافذة الاقتصاد على دول الخليج العربي ليضرب بها المثل على غنى الدولة، وعلى انه ليس كافيا لنمو ديمقراطية ليبرالية، لأن الثروة الطبيعية تغنى نظام الدولة عن

متجانسة التركيب ويدلل على ذلك بالعديد من الحروب الأهلية التي أشعلتها محاولة تطبيق الديمقراطية في بلدان على هذه الشاكلة .

الكاتب يختتم فصله هذا بأن الشرق الأوسط هو النموذج الأمثل الذي تتضح فيه صعوبة الاختيار بين جدليات مهمة (نظام وعدم استقرار) (ليبرالية وديمقراطية) (علمانية وتطرف ديني)، يمثل الشرق الأوسط مناخاً ملائماً لتفاعلها وصعوبة الاختيار من بين أولوياتها في المنطقة مما يستدعي سعياً أمريكياً مضاعفاً لتصحيح الأمور فيه على المستويين النظري والعملية .

في الفصل الرابع : الاستثناء الإسلامي لم يتجاهل الكاتب المنطقة العربية وواقعها السياسي والديني في أي سطر من كتابه ، إلا أنه أفرد الفصل الرابع بأكمله لتحليل الواقع السياسي والديني في ظل التحولات الديمقراطية التي تشهدها النظم السياسية في العالمين الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، وهو هنا يؤكد أن الأنظمة العربية أنظمة مستبدة تحكم قبضتها على الشعوب ، ويسيطر عليها حكام يستبدون وينفردون بالقرار ولا يتورعون عن استخدام القوة لقمع معارضتهم السياسيين والبطش بهم ، ثم يعود ليجزم أن هذه الأنظمة هي الأنسب لحكم هذه الشعوب ، و أنها أكثر ليبرالية من الأنظمة التي ستخلفها لو طبقت فيها مبادئ الديمقراطية إذ ترى في التطرف منقذاً لها من بطش الحكام و أدواتهم ، ويؤكد أن هذه الأنظمة ليبرالية أكثر من الحكومات المتطرفة التي ستخلفها لو

ضخمة، ولو صارتنا على شاكلة الديمقراطيات الغربية لأصبحت جميع دول العالم مستقرة على شاكلتها ، تحكم بالقبول الشعبي وسيادة القانون ، ومع استثنائه لبعض أوجه التغيير الديمقراطي الذي أصبحت عليه روسيا الآن، ولكن الصين مازالت مجتمعاً مغلقاً يديره الحزب الشيوعي إلا أنه يخطو إلى التغيير والإصلاح على جبهات عدة ، ويترك الكاتب للمستقبل الإجابة عن سؤاله المحوري (ترى أيهما سيبرهن في النهاية على أنه انتهج طريقاً صحيحاً نحو الديمقراطية؟) والسيد زكريا لا يضع خياراً فلدنيه قالب واحد للديمقراطية التي يجب على الجميع أن ينتهجها !!.

يعبر الكاتب نحو الديمقراطية غير الليبرالية ويفسر - بحسب رؤيته - كيف تراجعت حقوق الإنسان في الدول النامية لأنها طبقت ديمقراطية ليست مؤهلة لها . سواء بما تمارسه الأغلبية من طغيان ، أو بصعود شخص أتوقراطي إلى الحكم عبر الانتخاب، ويلمح للعالم العربي والإسلامي ، ثم يعلنها جهراً ، ويشير إلى أن الديمقراطية إذا طبقت في بلدانه فإنها ستحكم قبضة المتطرفين وتجيء بهم إلى الحكم في هذه الدول ، وذلك لأنها لم تبلغ درجة النضج السياسي المؤهل لها لخوض تجربة ديمقراطية حقيقية .

كما يتطرق إلى موضوع في غاية الأهمية، وهو كيف تستطيع الديمقراطية أن تصهر الملل والأعراق داخل نسيج مجتمعي وسياسي واحد ، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الديمقراطية ستكون وبالاً على البلدان متعددة الهويات، وغير

أن أصحاب هذه الأفكار انتهوا مع انتهاء النظم الملكية، التي تم الإطاحة بها من قبل الجمهوريات العسكرية المنادية بالاشتراكية والقومية العربية ، وهى نظم استوردت كل شئ وطبقته من أجل المزيد من القمع لشعوبها. ويمضى الكاتب في مقارنة أوضاع المنطقة العربية الآن مع أوضاعها قبل أربعين عاماً مضت ، ويرى أن مساحة الحرية قلت والفشل الاقتصادي ازدادا ، وزاد عدد السكان وتولد الاحتجاج لدى الشباب، واندفعوا دفعا نحو الأصولية، والتطرف الديني، حيث الارتباط بتاريخ أكثر رحمة من حاضر أكثر قهراً ، ويرى أن المجتمع الغربي أصابه الهلع وهو يرى الحال في المنطقة العربية، وخاصة الشرق الأوسط التي انحسرت فيها الحريات، والليبرالية، وتعجب من أن مثقفي الغرب هالهم الأمر، بينما مثقفي العرب منصرفون إلى محاولة فهم مأزقهم العربي بالدفاع عن الكرامة ، والفئة الأخرى منهم اكتفت بالجلوس في استراحات الحرية في لندن وباريس ليبشروا المقموعين بالبدائل الإسلامي، وهو كلام يجذب الفقراء وفاقدي الدليل من المتعلمين من المهاجرين بحثاً عن فرص للعمل، والحياة ، ويرى أن ذلك يحدث أيضاً في الهند بلده ، حيث يتحكم سماسة الدين، ويخص بالذكر دولا كالسعودية وباكستان وإيران، ويرى أن أموالهم ساعدت على عولمة الإسلام الراديكالي ، ويركز على محاولات الإصلاح الديني في إيران، وعلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على مصر والسعودية ومساعدتهما ضد التطرف، واحتمالات صعود المتطرفين إلى السلطة فيهما، ورغم أن تجربة كهذه ستكون في مصلحة الديمقراطية والحرية ، إلا أنها

طبقت الديمقراطية، ويسوق أمثلة لحكام جاهروا بالرأي والمخاوف مشيراً على وجه الخصوص إلى مخاوف الرئيس الراحل ياسر عرفات من أن الديمقراطية ستأتى بحماس إلى الحكم في الدولة الفلسطينية ، ويرى أن المنطقة العربية تغرق في نظرية المؤامرة وليس أمامها من بديل عن الإسلاميين الذين يجيدون لعبة الانتخابات رغم كرههم للديمقراطية ، كما يعتبرونها مؤامرة غريبة للسيطرة على الشعوب الإسلامية . قناة الجزيرة من الأمثلة التي استند عليها فريد زكريا كبرهان على تحليله، حيث يرى أنها قناة إخبارية ليبرالية، ومتطورة في مظهرها، ولكن مضمونها يحرض على التطرف الديني ويدعو إلى معاداة السامية وكراهية الولايات المتحدة الأمريكية .. ويخلص إلى أن العالم العربي ليس سوى دولة مستبدة، ومجتمعات كارهة لليبرالية ، وتربة خصبة لنمو التطرف الديني والعنف والإرهاب .

فريد زكريا حاول أن ينفي مسؤولية الإسلام كدين عن غياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، وساق رأيه الخاص في محتوى نص القرآن الكريم والكتب السماوية المقدسة ، وعلاقة الدين بالسياسة، وحاول جاهداً أن ينفي بتحليله مسؤولية الإسلام عن الإرهاب مشيراً إلى أن العقل الإسلامي وليس الدين الإسلامي هو المسؤول عن التطرف .

واستمر في رصده لأحوال العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سيطرت موجة من الأفكار الداعية إلى الليبرالية وتحرير المجتمع ، ولكنه يرى

التطبيق ، ويختم بان الحاجة ماسة لمثل هذا الإجراء كرهان في الدول النامية، ذلك لأن المخاطر فيها أكثر حين يتعين على الحكومات أن تبدي انضباطاً والتزاماً، تجاه سياساتها، حيث عليها أن تركز على التنمية والتحضر والتعليم والرعاية الصحية، ومحاربة الإرهاب والتوازن مع العولمة والتكيف مع مجتمع هرم، وهذا يعنى إعادة دمج الليبرالية الدستورية في الممارسة الديمقراطية ، وإعادة بناء المؤسسات القانونية، كما يعود إلى أن القانون وحده لا يكفي، وذلك بعد أن روج للمهام المنوطة بنشر الديمقراطية، وذلك لأن القانون غير كاف بل أن النواحي الأخلاقية مهمة أيضا في نشر قيم وثقافات الغرب، لكي لا تصبح ديمقراطيتهم - بحسب مزاعمه - هيكلًا بلا روح، وحينها ستحمل في طياتها احتمالات الخطر، وتآكل الحرية والتلاعب بالحرية، وتحلل الحياة العامة .

ويختتم إلى أن الديمقراطية بما تحمل من نقائص، تمثل الأمل الأخير لشعوب العالم أجمع، ولذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى صيانتها، وتقوية دعائمها لصالح العصر الذي نعيشه ، حيث تكون الديمقراطية ساحة آمنة للعالم أجمع .

فهل هذه الديمقراطية هي مانراه الآن في العراق وفلسطين ولبنان أم أن معايير أخرى يعتمد عليها الكاتب لديمقراطيته الجديدة التي ينشدها لهذه المنطقة الملتهبة من العالم ؟ .

حرية تذهب بالجميع إلى الهاوية - على حد تعبيره - إذ يري أن تباين الثقافات تستدعي أطر حكم مختلفة، وديمقراطية أكثر تنوعاً، حيث الدول النامية تعاني الاضطراب والقهر، بينما تجربة الغرب تشهد تطوراً وازدهاراً ديمقراطياً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الخامس (أمر جيد أكثر من اللازم)
وفيه يتناول فريد زكريا، التجربة الأمريكية بالتحليل ، ويرى أنها بالرغم من التقدم الذي أحرزته باستمرار، إلا أنها تسير إلى طريق مظلم، وهي تجنب صوب إرضاء الأغلبية السطحية وإهمالها لحقوق الأقليات، بحيث ستفقد القدرة على التوازن بين الديمقراطية والحرية، بعد أن أصبح البيت الأبيض خاضعاً لاعتبارات قصيرة المدى كالانتخابات واستطلاعات الرأي ، الأمر الذي سينعكس على كل أنواع الحياة .

الخاتمة : يختصر فيها فريد زكريا تحليلاته ليصل إلى الحل، معنونا لها (بطريق النجاة) و يعكس ما كان يراه القديما (الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية)، فإن زكريا يري أن الأمريكيين أنفسهم ضد الديمقراطية، بدليل أن الاستفتاءات تشير إلى مؤسسات غير ديمقراطية هي الأكثر احتراماً لديهم، مثل الجيش والمباحث الفيدرالية والمحاكم وهي مؤسسات غير ديمقراطية في جوهرها ومظهرها إذا الحل عنده ليس المزيد من الديمقراطية بل القليل منها، ويقترح كحل لذلك نظام تفويض السلطات والصلاحيات، وذلك مثلما يحدث في أمريكا، حيث الدور الفاعل للحكم والرقابة الديمقراطية على

المخلصات

فهم المساءلة في المنظمات :
من وجهة النظر المؤسسية والبناء الاجتماعي

د. مصطفى محمد فوكله
استاذ مساعد، قسم المحاسبة، جامعة قاريونس
كلية الاقتصاد
د. اونكويتلوايل اوتانا
قسم المحاسبة والتمويل، جامعة بوتسوانا،
كلية التجارة

استنتجت الدراسة أن ملكية وتحويل الموارد الاقتصادية فقط لا يعتبر شرطاً أساسياً لوجود علاقات المساءلة بالإضافة إلى أن الأسباب الاقتصادية بمفردها لا تقدم شرحاً لجميع أوجه عملية المساءلة نظراً لوجود أسباب أخرى مستمدة من العوامل الثقافية والتي تقدم شرحاً لعملية بناء المساءلة.

بينت هذه الدراسة أنه بالإضافة إلى الفكر التقليدي، فإن نماذج وتصرفات المنظمات للمساءلة تتأثر وتعكس علاقات السلطة الموجودة أصلاً في البيئة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام. علاقات السلطة الموجودة في المجتمع تتأثر بالاعتبارات الثقافية والدينية والتي تعتبر بدورها بناءات اجتماعية للحقيقة تتبعث من القيم الراسخة في المعتقدات والأحداث الماضية. بينت الدراسة أيضاً أنه في البيئات التي تتميز بقوة المعتقدات والقيم الاجتماعية فإن عملية ومراحل المساءلة في المنظمات الرسمية من المحتمل أن تتأثر كثيراً بالقيم والمعتقدات الراسخة في البيئة الاجتماعية في المجتمع بشكل عام.

يفترض الفكر التقليدي أن المساءلة في المنظمات الرسمية تظهر نتيجة قيام أحد الأطراف بتحويل الموارد الاقتصادية إلى طرف آخر. القضية الرئيسية لهذه الدراسة هي أن المساءلة لا يتم تحديدها في المنظمات وفق علاقات تعاقدية رسمية لكنها نتاج للبناء الاجتماعي للحقيقة وأن المساءلة يتم توجيهها إلى حد ما بناءً على عوامل ثقافية تتضمن بالإضافة إلى العامل الاقتصادي العوامل القانونية والاجتماعية والسياسية.

في هذه الدراسة تم استخدام منهجية دراسة الحالة لتجميع البيانات من حالتين دراستين إحداهما في بوتسوانا والأخرى في ليبيا. اعتمدت الدراسة على مفاهيم نظرية البناء الاجتماعي ونظرية المؤسسات لاعتقاد الباحثين بأنهما تساعدان على إبراز وفهم الدور الذي تلعبه الثقافة في عملية بناء المساءلة. تم تجميع بيانات الدراسة بشكل رئيسي من شركتين إحداهما في بوتسوانا والأخرى في ليبيا بالإضافة إلى أمانة الصناعة في ليبيا عن طريق المقابلات الشخصية والملاحظة وفحص وتحليل عدد من المستندات والتقارير.

اختبار ومقارنة أثر تغيرات أسعار النفط على
الاقتصاد الليبي والمملكة المتحدة

د. ابريس عبدالحميد الشريف
محاضر، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس
د. بروس بورتون
كلية المحاسبة، جامعة دندي - بريطانيا
أ.د. بيل نيكسون
كلية المحاسبة، جامعة دندي - بريطانيا

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تأثير
إيجابي لأسعار النفط ذو دلالة إحصائية
قوية على الاقتصاد الليبي، بينما لا يوجد
دليل يثبت وجود علاقة بين تغير أسعار
النفط وحالة الاقتصاد بالنسبة للمملكة
المتحدة.

تعد تقلبات أسعار النفط أحد العوامل
المؤثرة في الاقتصاد ويهدف هذا البحث
إلى دراسة مقارنة أثر تقلبات أسعار النفط
في كل من ليبيا والمملكة المتحدة. وتم
استخدام نموذج انحدار بسيط ونموذج
انحدار ذو متغيرين وذلك باستخدام بيانات
سنوية للدخل القومي وأسعار الصرف
 واحتياطي العملات والإنفاق الحكومي.

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير *

من الفترة 1-1-2006 إلى 31-12-2006

تاريخ المناقشة	القسم	لجنة المناقشة	اسم الطالب	عنوان الرسالة
2006/3/9	الاقتصاد	د. محمد خليل قياض د. إبراهيم صالح الرقادي د. عبد الهادي أحمد حمودة	سليمان شعيب الدريسي	محددات دالة الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية الليبية .
2006/3/22	المحاسبة	د. عبد السلام محمد البدري د. يونس حسن الشريف د.إبريس عبدالسلام إشتوي د. بشير محمد عاشور	خالد عبدالقادر المريبي	المعايير التي تحكم أداء المراجع الداخلي في مشروعات الإنتاج الجواني .
2006/3/25	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنييه د. عبدالقادر عياك عامر د. سليمان محمد مرجان	وائل محمد جبريل	مضغوطات وقت المدير اللبني وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية .
2006/4/1	المحاسبة	د. مصطفى بكار محمود د. مصطفى محمد فوكله د. ميلود خليفة أحمد د. سالم مفتاح القماطي	محمد عباس الفاخري	اختيار نظرية الموازنة مقابل نظرية الانقطاع التدريجي في تفسير السلوك التمويلي .
2006/4/6	الاقتصاد	د. أبو القاسم عمر الطويلي د. محمود سعيد الفاخري د. محمد سالم كعبية	خالد علي الزنادي	النمو السكاني وأثره على الإدخار العائلي في ليبيا .

2006/4/27	إدارة الأعمال	د. فاضل جميل طاهر د. عبدالقادر عواد علمر د. الصديق بوسينية د. محمد محمد كبير	تهاني محمد عبد النبي	الخصائص الشخصية للعاملين وعلاقتها بالثقافة التنظيمية.
2006/5/3	الاقتصاد	د. علي عطية عبد السلام د. عمر عثمان زرموح د. محمد خليل فياض	الزروق أحمد اهوربي	سعر الصرف الحقيقي التوازني النقدي .
2006/6/2	الاقتصاد	د. علي عطية عبد السلام د. فتحي صالح بوسدره د. عبدالمنعم محمد بحيري د. عمر محمد بوسبيع	فتح الله نوح البر عصي	الأرصدة النقدية العاطلة ومدى الفاعلية النسبية للسياسة المالية والنقدية .
2006/6/10	إدارة الأعمال	د. عبد الجليل أمم المنصوري د. عمار الطيب كثرود د. فاضل جميل طاهر د. المهدي الطاهر غنية	فاطمة يوسف المنصوري	مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .
2006/6/15	إدارة الأعمال	د. عبد الجليل أمم المنصوري د. عمل الطيب كثرود د. المهدي الطاهر غنية د. فاضل جميل طاهر	محمد سليمان البر عصي	مدى تطبيق التصنيف الوظيفي وعلاقته ببعض التغيرات التخصصية والوظيفية .
2006/6/15	المحاسبة	د. مسعود عبدالحفيظ البيري د. مصطفى محمد فوكاه د. جمعة خليفة الحاسي د. صلاح ميلود خللاط	أمل نوري الفيتوري	اتجاهات القائمين بعملية الفحص الضريبي نحو المتطلبات التنفيذية للعمل في مجال الفحص الضريبي .

2006/6/17	المحاسبة	د. مسعود عبدالحفيظ البدرى د. يونس محمد احشاد د. صالح ميلاد خلاط	احمد عبد الممطي احمد	اسباب القصور في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في الواحدات الإدارية العامة .
2006/6/22	الاقتصاد	د. فتيحي صالح بوسدره د. أبو القاسم عمر الطويلي د. محمد عبدالكريم الكيلاني	أسامة الجيلاني على	العوامل المؤثرة على الادخال العالي في ظل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي .
2006 / 7/ 13	إدارة أعمال	د. الصديق منصور بوسنيبة د. عبدالقادر عباد عامر د. الطاهر خليفة زيد	احمد محمد على العوامي	إبراك المستهلك لحقوقه في النظم التسويقية .
2006 / 7 / 20	محاسبة	د. قاسم شرح البالك عزوز د. يونس محمد احشاد د. عبدالعزيز اعيد ابوبكر	عبدالله الساسي عبدالله	مدى التزام المراجع الخارجي في ليبيا ومسؤوليته تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية للعمل والإفصاح عنها .
2006 / 7 / 20	محاسبة	د. عبدالسلام محمد البدرى د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. قاسم شرح البالك عزوز د. عبدالعزيز اعيد ابوبكر	المعز رمضان الشخفي	اسباب تدني مستوى الثقة في المراجعين الخارجيين من جانب مصلحة الضرائب في ليبيا
2006 / 9/ 17	محاسبة	د. عوض أحمد الروياتي د. مصطفى محمد صالح د. إبريس عبدالسلام اشيتوي د. الهادي محمد السجوري	هلى مسعود البدرى	دراسة تحليلية لأسس اختيار المراجع الخارجي ودورها في تفعيل مهنة المراجعة في المجتمع .
2006/9/17	محاسبة	د. عوض أحمد الروياتي د. الهادي محمد السجوري د. مسعود عبدالحفيظ البدرى	زينب رجب صداقة	إبراك المراجع الخارجي الليبي للحدود القاصلة بين تقارير المراجعة وعلاقته بموقفاته الشخصية وأثره على جودة المراجعة .

2006/ 11/ 14	محاسبة	د. الكيلاني، عبدالكريم الكيلاني د. جمعة خليفة الحاسي د. مصطفى ساسي القويحه	عبدالمطلي سعيد الشريف	تحديد تكلفة المنتج بمشروع الأبقار المنتجة للأبواب الطازجة في ليبيا .
2006/12/ 13	اقتصاد	د. ابراهيم صالح الرفادي د. ابر القاسم عمر الطبولي د. محمد خليل فياض د. عمر محمد بو صبيح	أمل موسى عيسى	الطلب على الوحدات السكنية .
2006/12/20	اقتصاد	د. علي عطية عبدالسلام د. عمر محمد بو صبيح د. عيسى محمد القارسي	علي مبارك عبدالكريم	عرض الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2000-1966 .
2006 / 12 / 26	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انورجي البديري د. عبدالحجيل ادم المنصورري د. عبدالقادر عيد عامر د. المهدي الطاهر غنية	عبدالله فرج العمامي	العلاقة بين الولاء التنظيمي وأداء العاملين وبعض الخصائص الشخصية .

* المصدر : مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الاقتصاد .

Dr. Abdelaziz A. Abubaker
Accounting Department, faculty of Economics ,
University of Garyounis
Laila S. Mohamed
Academy of Graduate Studies

Strategies of the privatization

Referring to the domination of the public sector and the government intervention in the economical aspects through the 1960s and 1970s of the previous century in most of the countries especially the developing and arab countries this dominathon was represented in constructing the infrastructure and public projects which was playing a decisive role in the economical and social development nevertheless government intervention in the economical aspects resulted in many outcomes represented in government withdrawal from its essential tasks and its principal role to organize the society and legislation to achieve justice security and freedom for all citizens besides an increase of the public expenditure which lead to the aggravation of the public failure deceleration of the economical development averages and deficit of the public economical units.

This Study derived its importance from the rarity of the empirical studies which can point out the privatization subject in libya , besides many sub-targets .

**Political Culture of the Political Elite in
Libya: A Study of Political Preparation
Programmes of the Secretariat of the
BC and Secretariat of the PC**

Dr. Amal S. Obeidi

*Political Science Department, faculty of
Economics, University of Garyounis*

The key concern of this paper is to explore the political culture of the politically relevant elite, represented in this study through the Secretariat of the Basic Congresses and Secretariat of the People's Committees at the local level, as an access to popular opinion and a source of the regime's legitimacy. One can expect that these two particular groups are powerful and have influence more than any other groups within the elite structure. However, in reality, these two groups do not constitute a major policy channel. They have no power although their role lay on projecting the regime's legitimacy, as these congresses and committees are projected as the corner stone of the political structure of the political system.

This paper will pay attention to the role of the main political socialisation agents used by the political system in Libya ; special

attention will be paid to the political preparation programmes. In exploring the attitudes of the participants of these programmes, the study depend on a focus groups method. This was done through focusing on two groups of a random sample of the Secretariat of the Basic Congresses and Secretariat of the People's Committees. The issues discussed among these two groups were: the ability to influence the decision taken in the political process, the nature of the Secretariat of the Basic Congresses and Secretariat of the People's Committees role and duties, the political preparation programmes, the role of the tribe and finally, the role of women in the Libyan society.

**Justification Strategy in auditing :
philosophical and practical View
point , for improving the
level of external auditor's
Performance Quality**

*Dr: Awad, A. M. , ALrowiaty
Accounting dept , Faculty Of
Economics, University of Garyonis*

During last twenty years on last century interest was increasing of Auditing Quality , especially in advancing countries ; such as America and England . The Professional Associations in these countries concerned of Quality Control Standards and it used for measuring Auditing Quality , because of difficulties surrounding the measure of this Quality in itself .Although these efforts , Auditing Profession still suffers from confidence crisis among external Auditors and users of Accounting information , because of hurts faced by users .On the other hand , Auditing Profession in developing countries suffers from big crisis which is ; neglecting auditor's role by Accounting information users , especially in Libya . so , there is necessity for searching suitable mechanism to enhance Auditing Quality; Justification mechanism and it's supporting factors are the most valuable mechanism for attaining Auditing Quality in real meaning .

This study discusses Justification mechanism in Auditing and it's supporting factors through the extent of interest of External Auditor, and Professional and Control Bodies in Libya .The population of this study includes three groups ; Accounting Professors in Libyan Universities , External Auditors ,and Financial auditing Officers in Public Financial Auditing Council .

The study has been concluded that External Auditors ,and Financial and Control Bodies in Libya don't interest of Justification mechanism and it's supporting factors . this main conclusion interpreted the weakness of External Auditors performance , which appeared through precedeing studies . In long run ,if this status of Profession continues , the economic decision in Libya will be hurting Economic development .

**Econometrics Applications On
Developing Economies Data ;
Some Restrictions**

Dr. Mahmoud s. el fakhri
Economic dept ,Faculty of Economics,
University of Garyounis

One of the main problems which usually faced by researchers when trying to use applied econometrics in developing economies is that of data completion ,for example ; the use of regression equations for drawing policy implication and hypothesis testing depends on the significant of their individual coefficient ,which depends on data availability and reliability .

However most developing economies are more or less alike in their poor means of data collection ,more over it is usually available on annual basis and for a limited time period .

In this paper we discussed some related problems (such as, multicollinearity , autocorrelation, specification errors , identification problem , cointegration) and their implications when dealing with developing economies .

Effecting Factors in Developing Accountancy in Libya

Dr . Bashir M. Ashur Derwish

Assistant Prof.

Director of planning Institute

Mr.Abdelmola Ali Elghali

Academy of Graduate Studies

The aim of this paper is to study the factors affecting the development of accounting profession within the Libyan environment. The accounting literature shows a number of factors that help largely in developing the accounting profession. These factors are: (professional institutions - accounting education - users of accounting information - institutional stability - sophisticated accounting systems - and culture).

The paper concludes that none of these factors could help the development of the accounting profession in Libya; therefore, it requires many efforts to achieve the needed development.

Abstracts

- values in the UK. *Energy Economics*, 27 (6), 819-830.
- Ferderer, J., 1996. Oil price volatility and the macroeconomy. *Journal of Macroeconomics*, 18 (1), 1-26.
- Hamilton, J., 2003. What is an oil shock. *Journal of Econometrics*, 113, 363-398.
- Holden, K. and Thompson, J., 1992. Co-Integration: An Introductory Survey. *British Review of Economic Issues*, 4 (33), 1-55.
- International Financial statistics, International Monetary Fund, Washington, (Various issues).
- Jones, K., 1991. *The making of social policy in Britain 1830-1990*. London: Althone.
- Kulendrana, N. and Wittb, S., 2003. Leading indicator tourism forecasts. *Tourism Management*, 24, 503-510.
- Lee, K. and Ni, S., 1995. Oil shocks and the macroeconomy: the role of price variability. *Energy journal*, 16 (4), 39-56.
- Lee, K. and Ni, S., 2002. On the dynamic effects of oil price shocks: a study using industry level data. *Journal of Monetary Economics*, 49, 823-852.
- May, T., 2001. *Social research: issues, methods and process*. Buckingham: Open University press.
- Megna, R and Xu, Q., 2003. Forecasting the New York State economy: The coincident and leading indicators approach. *International Journal of Forecasting*, 19, 701-713.
- Mork, K. and Olsen, O., 1994. Macroeconomic responses to oil price increases and decreases in seven OECD countries. *Energy Journal*, 15 (4), 19-35.
- Mork, K., 1989. Oil and the macroeconomy when prices go up and down: an extension of Hamilton's results. *The Journal of Political Economy*, 97 (3), 740-744.

only one (combined) category, i.e. total expenditure.

2- The expression “official statistics” typically refers to data assembled by the state and its agencies (May, 2001).

3- The one exception relates to the total expenditure data for the UK where the official data were unavailable for the years 2000 and 2001.

4- Although, as noted later, non-stationarity in the data meant that second differences were used in the analysis, thereby dampening the effect of any non-normality. Moreover, the statistic values for skewness and kurtosis were mostly insignificant

5- The Schwarz Bayesian and the Akaike information criteria.

6- i.e., not just the two (those employing GDP and IR as the dependent variables) where a significant coefficient had been found.

7- The oil price and exchange rate data are the same as for the Libyan analysis and so the ‘OP’ and ‘ER’ values shown in Table (1) are not repeated in Table (7).

8- Although, as noted later, second differences were employed in the regression analysis, which should limit the effect of any non-normality on the findings.

9- However, the critical values for the test were above the critical values at all AR levels.

10- For example, UK Net Oil Exports in (2003) were 0.69 million b/d.

11- For example in 2000, market capitalisation of listed firms to GDP was over (200%) for the UK, compared with an OECD average of less than (150%) . See <http://www.samsungfn.com/ir/download/presentation/korea%20stock%20market.pdf>

12- The analysis was restricted to GDP as this represents the most common measure of economic health in prior studies. For both variables yearly logged data were used, for consistency with the rest of the study.

13- The coefficient was significant at the (10%) level but not at the (5%) level.

References :

- Arab Oil and Gas Directory. 2001. “Libya”. Paris: Arab Petroleum Research Centre, 248-274.
- Bekaert, G. and Harvey, C., 2000. Foreign speculators and emerging equity markets. *Journal of Finance*, 55 (2), 565–613.
- Bryman, A., 2004. *Social Research Methods*. 2nd ed. Oxford: Oxford University press.
- Bulmer, M., 1984. Why don't sociologists make more use of official statistics? In: M. Bulmer, *Sociological research methods, an introduction*. 2nd ed. London: Macmillan, 131-152.
- Country Analysis Briefs. (2002) .United Kingdom [online]. Available from <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/uk.html> [Accessed on :10.07.2002].
- Dickey, D. and Fuller W., 1979. Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association*, 74 (366), 427-431.
- Elfeturi, A., 1987. Oil Price Changes and Economic Growth in Oil-Exporting Countries. *OPEC Review*, (Autumn), 237-249.
- Elsharif, I., Brown, D., Burton, B., Nixon, B., and Russell, A., 2005. Evidence on the nature and extent of the relationship between oil prices and equity

(i) that the relationship between oil prices and the state of the economy is significant and positive for Libya, but insignificantly negative for the UK when the most conventional indicator variable, GDP, is used; (ii) that the relationship is significant and positive for Libya, but only weakly positive for the UK, when international reserves are used to represent economic health; (iii) that the relationship is significant and positive when using Libyan development expenditure as the dependent variable; negative and insignificant when using Libyan administrative expenditure, and positive and insignificant with UK total expenditure; and (iv) that the differences persist between the two countries when lagged GDP changes are examined, with some evidence of reversion of the concurrent period findings. There was a greater degree of similarity in the two sets of results regarding the effect of exchange rates; in particular the estimated values of the regression coefficients for both countries were significantly positively related to government expenditure. These results suggest that the impact of crude oil price movements on an economy highly dependent on the oil and gas industry is substantively

different from that for an economy where the sector's importance is relatively low, and that changes in oil price can impact national economies in very different ways. Moreover, the results appear to have implications for government administration and policy makers in these countries. For example, detailed analysis of the relationship between the US Dollar exchange rate and governmental expenditure could assist in the development of policies that take account of the full macro-economic impact of changes in currency rates. In the light of the results for the lagged GDP movements, further work might usefully explore the dynamics of trends in oil price changes and investigate whether, and to what extent, mean reversion in price movements might explain the findings, as well as the extent to which similar trends exist in other oil-rich developing countries.

Footnotes:

1- Three variables were used for the UK because in the case of Libya there are two major types of expenditure (administrative and development), whereas for the UK national data were available for

Second, there are major differences across the three models in each country; in Libya the relationship is significantly positive for concurrent data, weakly negative at the one-year lag and insignificantly positive at a two-year lag. For the UK, the coefficients are insignificantly negative, significantly positive and (weakly)⁽¹³⁾ significantly negative, respectively.

To allow for the possibility that changes in economic activity pre-empt alterations in oil prices, changes in GDP in a given period were also regressed on oil price movements in later periods (i.e. "leading"). An inspection of the results shown in Table (12) indicates that, unlike with the lagged analysis, no significant oil price coefficients resulted. Taking the evidence in Tables (11) and (12) together it appears to be the case that although, as established earlier in the study, oil price changes have a positive impact on the Libyan economy and a weakly negative effect in the UK, within (12) months some of this impact is reversed. This evidence might suggest that some macro-level overreaction to the oil price changes exists in each country. In contrast, GDP changes do not appear

to occur prior to oil price movements in either the UK or Libya.

8. Conclusion

Univariate and two-factor models were employed in this study to investigate and compare the relationship between oil prices and the economies of Libya and the UK. The results indicate that a significant positive relationship exists between oil prices and the state of the Libyan economy, although the US Dollar exchange rate also has some impact on levels of Governmental expenditure. This finding is consistent with the underlying nature of the Libyan economy, which illustrated the dominance of the oil and gas sector in the nation's industrial framework.

The results for the UK indicate that there is no significant relationship between oil prices and the condition of the UK economy, irrespective of how the latter is measured, although a positive significant relationship exists between the US Dollar exchange rate and total Governmental expenditure.

In summary, the evidence presented in this study indicates:

The results of the lagged analysis (i.e. where the movement in GDP is assumed to come after the oil price change) shown in Table (11) appear to have two main aspects. First, and as with the evidence for concurrent periods (shown as “Simultaneous Data” in the table), the findings are very different for the two countries. In particular, at a one-year lag, oil price movements have a significant positive impact on UK GDP, but a weakly negative impact on Libyan GDP.

considered in conjunction with the findings for the concurrent and two-year lagged periods, it is clear that oil price changes affect the two very different economies in a very disparate manner.

Table (12) : Analysis of the Leading Effect of Oil Price Changes on GDP Changes for Libya and the UK

	Coefficient	T-value	p-value	f-value	R-sq(adj)
Libyan Data					
Simultaneous data	0.22561	2.85*	0.008	8.13	20.90%
One year leading	-0.13353	-1.48	0.151	2.19	4.40%
Two years leading	0.0038	0.03	0.973	0.00	0.00%
UK Data					
Simultaneous data	-0.01679	-1.49	0.147	2.23	4.40%
One year leading	0.00039	0.03	0.975	0.00	0.00%
Two years leading	0.0138	0.97	0.344	0.93	0.00%

Note: This table provides coefficient estimates from regression analysis of the leading effect of oil price changes on GDP changes for the Libyan and UK economies over the period 1971-2001. A * indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

7. Lagged and Leading Analyses

Up to this point, the analysis in the chapter has focused on simultaneous relationships between oil price changes and macro-economic performance i.e. the association between each variable at a given point in time. However, in reality the relationship may also take the form of a lagged (i.e. the impact on macro-economic activity takes place after the oil price change) or leading (where the macro-economic change precedes the oil price change) association (Bekaert and Harvey, 2000; Kulendrana and Wittb, 2003; Megna and Xu, 2003).

Lagged and leading analyses were therefore undertaken for Libya and the UK, using GDP⁽¹²⁾ and oil price data for the same period - 1971 to 2001 - as used in the earlier analysis. Tables (11) and (12) summarise the oil price return coefficient estimates for lagged and leading results respectively, using one- and two-year periods in each case.

Table (11) : Analysis of the Lagged Effect of Oil Price Changes on GDP Changes for Libya and the UK

	Coefficient	T-value	p-value	f-value	R-sq(adj)
Libyan Data					
Simultaneous data	0.22561	2.85*	0.008	8.13	20.90%
One year lagged	-0.1601	-1.84	0.078	3.37	8.40%
Two years lagged	0.08108	0.95	0.35	0.91	0.00%
UK Data					
Simultaneous data	-0.01679	-1.49	0.147	2.23	4.40%
One year lagged	0.02906	2.78*	0.010	7.71	20.50%
Two years lagged	0.01819-	-1.71	0.100	2.94	7.20%

Note : This table provides coefficient estimates from regression analysis of the lagged effect of oil price changes on GDP changes for the Libyan and UK economies over the period 1971-2001. A *indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

The inconsistency in results is, however, entirely consistent with the nature of differences in the two nation's industrial structure (Mork and Olsen, 1994). For example, the UK oil and gas industry represented only (2%) of the country's total capital investment in (2000), while the energy industry as a whole represents about (4%) of GDP (Country Analysis Briefs, United Kingdom, 2002). In contrast, the oil and gas sector accounted for (37.8%) of Libyan GDP in 2000 (Central Bank of Libya, Economic Bulletin, 2002), and was the source of (85-95%) of total exports during the 1990s (Arab Oil and Gas Directory, 2001).

The effect of the exchange rate variable bore some similarities in the two countries. As was the case with Libya, the coefficient in the UK-based models was significant in the regressions that employed expenditure levels as the dependent variable. However, although the coefficient was insignificant in the GDP- and IR-based regressions in both countries, for the UK it was positive in both cases, where as in Libya this was only the case for IR. Overall, these findings suggest that despite fundamental differences between the financial systems and the

extent of their interaction with the global economy, in both the UK and Libya exchange rates impact central Government expenditure in a straight forward way, but this is not the case with any related or unrelated changes in domestic economic output.

In summary, the findings for the UK indicate that no significant relationship exists between oil prices and the state of the UK economy. One rationale for this result is that the evidence reflects the UK's position as being a marginal net exporter of oil since 1981.⁽¹⁰⁾ However, Elsharif et al. (2005) suggested that the equity values of London-listed firms in the oil and gas sector were closely linked to crude oil prices. Given the importance of the London Stock Exchange to the UK economy,⁽¹¹⁾ and notwithstanding the large number of non-UK firms listed in London, this evidence points to a division between the impact of oil price changes on: (i) asset prices in financial markets; and (ii) the real economy. While alterations to crude oil prices lead to commensurate changes in share prices, the impact on the UK macro-economy appears to be negligible.

Table (9) : Regression Results for the Single-Factor Model for the UK Economy

Dependent variable:	GDP	IR	TE
Coefficient			
Constant	-0.002	-0.031	0.000
OP	-0.017	0.314	0.012
T-value			
constant	-0.180	-0.160	0.000
OP	-1.490	1.370	0.650
P-value			
Constant	0.862	0.877	0.997
OP	0.147	0.183	0.519
f-value	2.230	1.880	0.430
p-value	0.183	0.183	0.519
R-sq(adj)	4.4%	3.1%	0.0%

Note: This table provides the coefficient estimates and diagnostics for the single - factor model (Model 1) for the UK economy . OP= Oil Price , GDP = Gross Domestic Product , IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies and TE = Total Expenditure.

Table (10) : Regression Results for the Two-Factor Model for the UK Economy

Dependent variable:	GDP	IR	TE
Coefficient			
Constant	-0.002	-0.032	0.000
OP	-0.015	0.325	0.250
T-value			
constant	-0.180	-0.160	-0.030
OP	-1.280	1.360	1.330
ER	0.780	0.230	2.850
P-value			
Constant	0.858	0.878	0.977
OP	0.212	0.185	0.198
ER	0.442	0.820	0.009
f-value	1.400	0.930	4.350
p-value	0.265	0.408	0.025
R-sq(adj)	2.9%	0.0%	21.1%

Note: This table provides the coefficient estimates and diagnostics for the for the two-factor model (Model 2) for the UK economy. OP = Oil Price, ER = Exchange Rate, GDP = Gross Domestic Product, IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies and TE = Total Expenditure. A * indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

Tables (9) and (10) report the regression results for the single factor and two-factor model, respectively. Inspection of the tables reveals that, as with the Libyan data, the constant term is not significant and has a coefficient very close to zero in all six sets of results. Examination of the random error term for the two-factor model indicates that the residuals follow the classical assumptions required by ordinary least squares regression analysis.

In particular, visual inspections of the normal probability plot of the residuals from regression Model (2) for UK GDP and TE against a normal distribution, and the Anderson-Darling test statistics of (0.919) and (0.692) respectively, suggest that the residuals are normally distributed. The autocorrelation function for the residuals from regression Model (2) for UK GDP and TE indicates that the residuals are not serially correlated across time. However, for UK IR, the shape of the normal probability plot and the Anderson-Darling test statistic of (0.000) indicates that the residuals are not normally distributed. As Tables(9) and(10) show, the estimated oil price coefficient was ne-

gative and insignificant in both models when GDP was employed, but was positive (although again insignificant) in the other four cases. These results are similar to those in Mork and Olsen (1994) who report that, over the period 1967-1992, the correlation between UK GDP and oil price increases was positive, but only significant at the (10%) level, and insignificantly positive for GDP and oil price decreases. The weak nature of the relationship between oil prices and the three dependent variables contrasts starkly with the results presented earlier for Libya, where the oil price coefficient was significantly positive on six out of eight occasions.

es, each variable was stationary in this form. Visual inspection of the data indicated that none of the series exhibited trends and so each unit root test for the UK data was performed with an intercept, but no trend term and using second differences.

6.3 Regression Analysis Results for the UK Economy

The same two models used for analysis of the Libyan economy were employed for the UK. The first model is therefore a single-factor model, where the oil price is the only explanatory variable, and the second model is a two-factor model where the exchange rate

Table (8): Unit Root Test for the UK Data

Variable	ADF	95% Critical value
UK GDP	-5.3683	-3.0039
UK IR	-3.2199	-3.0039
TE	-9.9229	-3.0199

Note: This table reports the results from the Dickey and Fuller (1979) unit root test for second differences in the three dependent variables used for the UK economic analysis. GDP = Gross Domestic Product, IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies and TE = Total Expenditure. ADF = Adjusted Dickey-Fuller Statistic

Model selection criteria suggested selecting an AR (0) process for Total Expenditure, plus AR (3) and AR (5) processes⁽⁹⁾ for UK GDP and International Reserves respectively, and these results are shown in Table (8). The data entering the two models was therefore considered to be stationary free of unit root properties.

variable is also included. Three dependent variables, intended to represent alternative indicators of the state of the UK economy, were used in each model, namely: (i) GDP; (ii) International Reserves of Foreign Balances and Currencies; and (iii) Total Expenditure. A total of six regression equation results were therefore obtained.

Table (7) : Descriptive Statistics for the UK Data

Variables	N	Mean	Std. Dev.	t-statistic	p-value	Skewness		Kurtosis	
						Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
GDP	30	0.0953*	0.0473	11.028	0.000	1.075*	0.427	1.025	0.833
IR	30	0.0690	0.4001	0.944	0.353	3.042*	0.427	12.762*	0.833
TE	28	0.1038	0.0711	7.726	0.000	0.889	0.441	0.644	0.858

Note: This table provides information regarding the mean, standard deviation, skewness and kurtosis of the three dependent variables used for the UK analysis. GDP = Gross Domestic Product, IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies, and TE = Total Expenditure. A * indicates significance at (5% level on the basis of a two-tailed test.

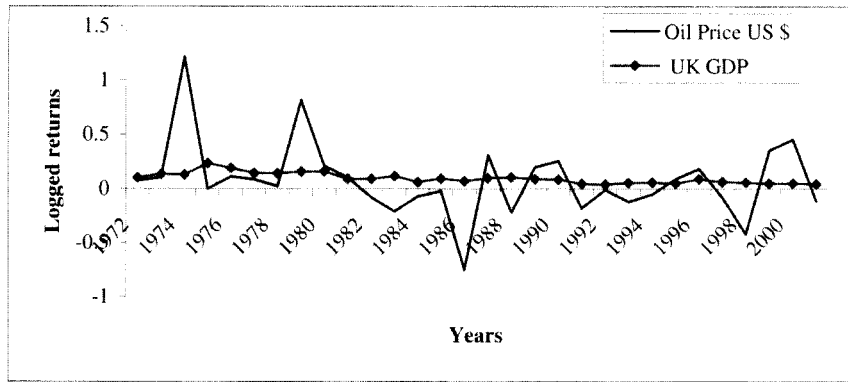
The GDP data indicates an economic growth rate that is higher than the equivalent figure for Libya reported in Table (1) (8.02%) , although the average expenditure figure of (10.38%) is lower than the aggregate of the two categories of Libyan expenditure figures (16.18%). The standard deviation values display some variability, ranging from (7.11%) (for total expenditure) to (40.01%) (for international reserves). All the variables generate positive values for the skewness statistics, indicating that the right tail is heavier than the left tail. Kurtosis values above zero (GDP and international reserves) indicate a distribution that is more peaked than a normal distribution, with long tails, while kurtosis values below zero (total expenditure indicate a distribution that is very flat.

The data for International Reserves display the most significant skewness and kurtosis values; in both cases the t-ratio (statistic/Std. Error) is well above the (95%) critical value of two.⁽⁸⁾

6.2 The Unit Root Test of Stationarity for UK Data

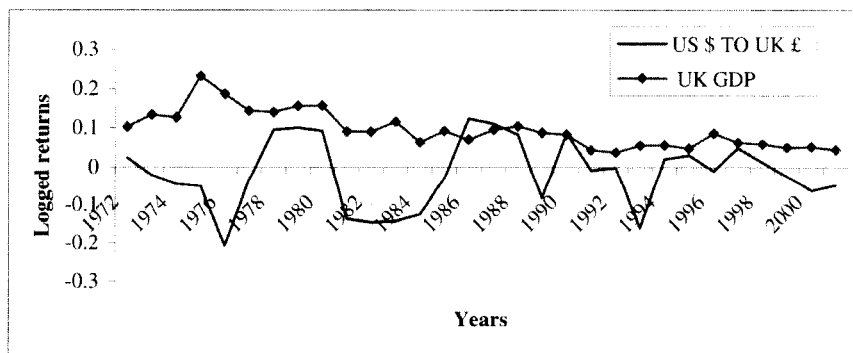
Table (8) reports the results of the Dickey and Fuller (1979) unit root test. The international reserves variable was stationary in its raw form, but the GDP and total expenditure variables had to be differentiated once to achieve stationarity. However when a first difference was taken for the international reserves variable it became non-stationary. To be consistent, therefore, second differences were taken for the three variables and, as Table (8) indicat-

Figure (3) : UK GDP and Brent Spot Returns



Note: This figure plots logged UK GDP and Brent spot prices over the sample period.

Figure (4) : UK GDP and the Exchange Rate (US \$ to UK £)



Note: This figure plots logged UK GDP and the exchange rate (US \$ to UK £) over the sample period.

6.1 Descriptive Statistics for the UK Data

Table (7) provides summary statistics for the UK data used in this study.⁽⁷⁾ Inspection of the table indicates that the average GDP (9.53%) and total expenditure (10.38%) figures are significant.

suggests that the effect of exchange rate changes is limited to the direct impact on central spending; any (indirect) relationship with more general indicators of Libyan economic health appears to be weak at best. When the exchange rate variable was added to the two-factor model the goodness of fit increased, with the adjusted R^2 values proving to be greater than those for the single-factor model in all four cases.⁽⁶⁾ Overall, the evidence in Tables (5) and (6) is consistent with the findings of Elfeituri (1987) and others, that there is a significant positive relationship between oil prices and the state of the Libyan economy; the impact of oil price changes on the national economy is substantial.

6. Results for the UK Economy

This section of the study investigates the impact of oil price variability on the UK economy. Figure (3) provides a time series graph for logged UK GDP data and spot oil prices, while Figure(4) graphs logged UK GDP and the exchange rate (i.e. the US \$ to UK £ rate). Visual inspection of figures (3) and (4) indicates several differences from the equivalent diagrams for Libya (Figures (1) and (2), respectively). In particular economic

growth in the UK appears to be much less closely linked to the oil price, but it moves in the opposite direction to the exchange rate at several points. Again, more detailed analysis is clearly needed. Figure (3) is strikingly different from the equivalent diagram for Libya (Figure 1) which indicated a close empirical link between the two variables.

Table (6): Regression Results for the Two-Factor Model for the Libyan Economy

Dependent variable:	GDP	IR	AE	DE
Coefficient				
Constant	-0.007	0.014	-0.010	-0.009
OP	0.202*	0.625*	-0.062	0.334
ER	-0.613	0.979	1.350*	1.430*
T-value				
constant	-0.100	0.100	-0.100	-0.090
OP	2.540	3.940	-0.560	2.770
ER	-1.370	3.940	-0.560	2.120
P-value				
Constant	0.922	0.921	0.919	0.931
OP	0.018	0.001	0.581	0.010
f-value	0.181	0.281	0.040	0.044
p-value	5.140	7.810	2.900	5.070
R-sq(adj)	23.5%	33.5%	12.3%	23.1%

Note : This table provides the coefficient estimates and diagnostics for the two-factor model (Model 2) for the Libyan economy . OP = Oil Price, ER = Exchange Rate , GDP = Gross Domestic Product , IR = International Reserves Of Foreign Balances and Currencies , AE = Administrative Expenditure and DE = Development Expenditure . A * indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

The results for Libyan GDP are consistent with Mork and Olsen's (1994) findings for Norway (also a large net oil exporter with an oil sector that is large, relative to the overall size of the economy) ; the authors report that the relationship between the performance of the Norwegian economy and oil price increases is positive and significant, with a slightly weaker (but also) significant positive relationship for oil price decreases.

Tables (5) and (6) also indicate that the estimated exchange

rate beta is: (i) negative (and statistically insignificant) in the model that uses Libyan GDP as the dependent variable; (ii) positive and insignificant in the regression employing international reserves ; and (iii) positive and statistically significant in the other two cases. The evidence therefore suggests that Libyan Government expenditure was positively affected by a rise in Libyan currency values (as proxied for here by the UK £), but the other measures of the economic health of the country were not . This pattern , in turn ,

Table(5): Regression Results for the Single-Factor Model for the Libyan Economy

Dependent variable:	GDP	IR	AE	DE
Coefficient				
Constant	0.008	0.015	-0.008	-0.007
OP	0.226*	0.588*	-0.113	0.280*
T-value				
constant	-0.110	0.110	-0.080	-0.070
OP	2.850	3.780	-0.980	2.030
P-value				
Constant	0.914	0.915	0.937	0.948
OP	0.008	0.001	0.338	0.035
f-value	8.120	14.280	0.950	4.970
p-value	0.008	0.001	0.338	0.035
R-sq(adj)	20.9%	33.0%	0.0%	12.8%

Note: This table provides the coefficient estimates and diagnostics for the single-factor model (Model 1) for the Libyan economy. OP = Oil Price, GDP = Gross Domestic Product, IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies, AE = Administrative Expenditure and DE = Development Expenditure. A * indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

The insignificant relationship between oil prices and administrative expenditure is consistent with the expectations because such spending is financed from non-oil revenue. The significant and positive relationship between oil prices and: (i) Libyan GDP; (ii) international reserves of foreign balances and currencies; and (iii) development expenditure, is also consistent with expectations. For example, these findings can be seen as reflecting the underlying nature of Libyan economic activity; the Libyan economy is dominated by the oil sector (which represented between (22%) and

(63%) of GDP over the period (1967-2001), while at the same time, oil revenues accounted for about (95%) of the nation's total hard currency. A higher oil price should lead (other things being equal) to higher oil revenues, a higher hard currency level and, therefore, increased resources for development expenditure.

ables except for administrative expenditure, where the criteria suggested AR (3). However, irrespective of the order of the augmentation selected for the ADF test, the absolute values of the ADF statistics were all well above the 95 per cent critical values of the tests. The Dickey Fuller test results therefore indicate that each variable is stationary in second differences at the 5% level of confidence and the test results should not, therefore, be affected by the existence of any unit roots.

5.4 Regression Analysis Results for the Libyan Economy

Tables (5) and (6) report the eight sets of regression coefficients for the oil price and exchange rate variables (from the single-factor and two-factor models, respectively) using each of the four dependent variables selected as indicators for the Libyan economy. As the tables show, the constant term was insignificant with a coefficient very close to zero in each case. Examination of the random error term for the two-factor model indicates that the residuals follow the classical assumptions required by ordinary least squares regression analysis. For example, visual inspection of the

normal probability plot of the residuals from regression Model (2) for Libyan GDP, IR and AE against a normal distribution, and the Anderson-Darling test statistics of (0.354, 0.624) and (0.134) respectively, suggested that the residuals are normally distributed. The autocorrelation function for the residuals from regression Model (2) for Libyan GDP indicates that the residuals are not serially correlated across time. However, for Libyan DE the shape of the normal probability plot (and the Anderson-Darling test statistic of 0.001) indicated that the residuals were not normally distributed.

The estimated oil price beta was negative and statistically insignificant at the (5%) level in both models when administrative expenditure was employed as the dependent variable, but was positive and statistically significant in each of the other three cases.

5.3 The Unit Root Test of stationarity for Libyan Data

It is important to consider whether or not time series variables are stationary, because stationarity is one of the vital assumptions made in modelling and forecasting; non-stationarity of variables caused by the existence of a unit root in the data can lead to the generation of spurious regression results (Holden and Thompson, 1992). Table (4) therefore reports the results from the Dickey and Fuller (1979) unit root test for the Libyan data.

The raw data for the GDP and exchange rate variables were stationary, but the international reserves and development expenditure were only stationary for first differences and the oil price and administrative expenditure for second differences. Visual inspection of the data indicated that none of the series exhibited trends. Therefore, all unit root test regressions were run with an intercept, but no trend term and second differences in all variables. The model selection criteria suggested that an AR (0) process was most appropriate for all the vari-

Table (4) : Unit Root Test for the Libyan Data

Variable	ADF
OP	-10.2586
ER	-9.2565
IR	-7.123
GDP	-8.5216
AE	-3.7206
DE	-10.2937
59% critical value	-3.0039

Note: This table reports the results from the Dickey and Fuller (1979) unit root test For second differences in the six variables used for the Libyan economic analysis .OP = Oil Price , ER = Exchange Rate , GDP = Gross Domestic product ,IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies ,AE = Administrative Expenditure and DE = Development Expenditure. ADF = Adjusted Dickey-Fuller Statistic .

Table (2) : Correlation Matrix for the Libyan Data

Variables	OP	ER	IR	GDP	AE
<i>ER</i>	-0.213				
<i>P-value</i>	0.278				
<i>IR</i>	0.595*	0.042			
<i>P-value</i>	0.001	0.831			
<i>GDP</i>	0.488*	-0.33	0.706*		
<i>P-value</i>	0.008	0.087	0.000		
<i>AE</i>	-0.188	0.422*	-0.169	-0.266	
<i>P-value</i>	0.338	0.025	0.389	0.171	
<i>DE</i>	0.401*	0.264	0.516*	0.112	0.129
<i>P-value</i>	0.035	0.174	0.005	0.571	0.514

Note: This table provides information regarding the extent of collinearity amongst the six variables used for the Libyan economic analysis . OP = Oil Price , ER = Exchange Rate , GDP = Gross Domestic Product, IR= International Reserves of Foreign Balances and Currencies, AE = Administrative Expenditure and DE = Development Expenditure. A * indicates significance at (5%) level on the basis of a two-tailed test.

Table (3) presents the results of the collinearity diagnostic test. The two independent variables have tolerance and VIF values of

(1) , again suggesting that multicollinearity is unlikely to be a problem for this dataset.

Table (3) : Collinearity Statistics for the Independent Variables

Variables	Tolerance	VIF
Oil price	1.000	1.000
Exchange rate	1.000	1.000

Note: This table shows results of the Collinearity diagnostic test for the two independent variables used for the Libyan economic analysis. VIF is the variance inflating factor.

The standard deviation values display some variability, ranging from (8.94%) (for the exchange rate) to (34.91%) (for the oil price). Negative values for the skewness (occurring for the exchange rate and administrative expenditure) means that the left tail is heavier than the right tail. Similarly, positive values for the skewness (for the oil price, GDP, international reserves of foreign balances and currencies, and development expenditure) indicate that the right tail is heavier than the left tail .

Kurtosis values above zero (oil price, GDP, and administrative expenditure) indicate a distribution that is too peaked - relative to the normal distribution - with long tails, while kurtosis values below zero (exchange rate, international reserves of foreign balances and currencies, and development expenditure) indicate a distribution that is too flat.⁽⁴⁾

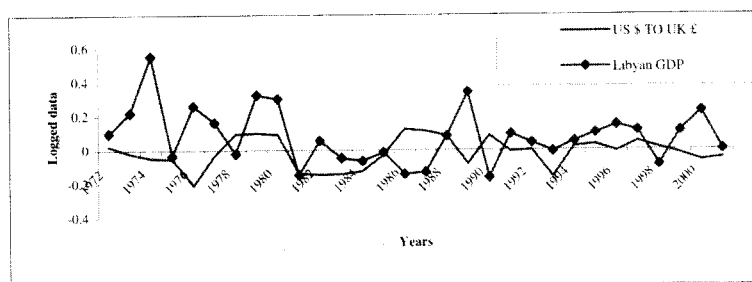
5.2 Tests of Multicollinearity for the Libyan Data

The correlation matrix of yearly data which is presented in table (2) indicates that there is no strong correlation between the two independent variables i.e. the exchange rate and the oil price ; the

correlation efficient of- (0.213) has an associated p-value of (0.278) .

The table also demonstrates that the exchange rate variable is positively correlated with all dependent variables other than GDP, although the coefficient is only statistically significant (at the 5% level) in the case of administrative expenditure. In contrast, oil price returns are significantly positively correlated with all the dependent variables other than administrative expenditure, where an insignificant negative coefficient was observed. The extent of multicollinearity was tested further using the simultaneous method and collinearity diagnostic. The two independent variables were entered under the simultaneous method and no variable was removed, indicating that no significant multicollinearity exists.

Figure (2) : Libyan GDP and the Exchange Rate (US \$ to UK £)



Note: This figure plots logged Libyan GDP and the exchange rate (US \$ to UK £) over the period 1972-2001.

5.1 Descriptive Statistics for the Libyan Data

Table (1) reports summary statistics for the Libyan data used in this research. The mean is the average yearly logged values for each variable, while standard

deviation measures the dispersion of the data around their mean value. The t-statistics for the means indicate that the average annual growth in Libyan GDP of (8.02%) is significant.

Table (1) : Descriptive Statistics for the Libyan Data

Variable	N	Mean	Std. Dev	t-statistic	p-value	Skewness		Kurtosis	
						Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
OP	30	0.0750	0.3491	1.177	0.249	1.041*	0.427	3.919*	0.833
ER	30	-0.0176	0.0894	1.270	0.214	-0.282	0.427	-0.666	0.833
IR	30	0.0794	0.3423	-1.079	0.290	0.143	0.427	-0.893	0.833
GDP	30	0.0802*	0.1670	2.631	0.013	0.789	0.427	0.767	0.833
AE	30	0.0881	0.2683	1.798	0.083	-0.617	0.427	1.330	0.833
DE	30	0.0737	0.2691	1.499	0.145	0.332	0.427	-0.744	0.833

Note : This table provides information regarding the mean , standard deviation , Skewness and kurtosis of the six variables used for the Liby an analysis . OP =Oil Price , ER = Exchange Rate , IR = International Reserves of Foreign Balances and Currencies , DP =Gross Domestic Product , AE = Administrative Expenditure , and DE = Development Expenditure. A * indicates significance at (5%)level on the basis of a two-tailed test.

and currencies were also gathered from various issues of International Financial Statistics. For each variable, yearly returns were calculated according to the following formula:

$$R_{xt} = \ln (P_{xt} / P_{xt-1}) \quad (3)$$

where R_{xt} is the yearly return on variable x for year t , while P_{xt} and P_{xt-1} are the variables' values for years t and $t-1$ respectively.

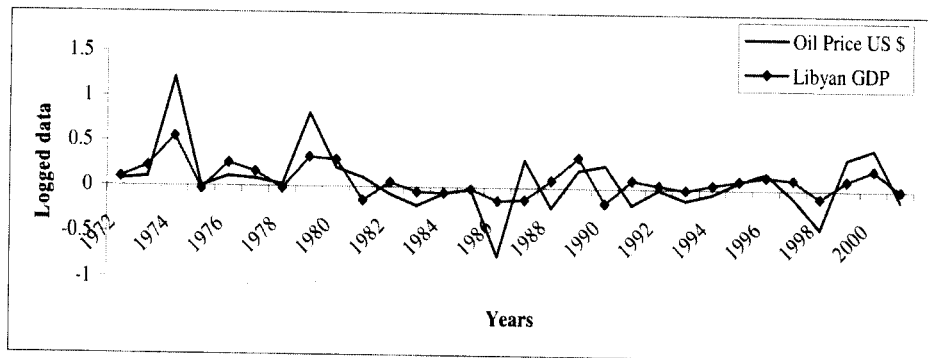
5. Results for the Libyan Economy

This section of the study investigates the impact of oil price fluctuations on the Libyan economy. Figure (1) provides a time series graph of the Libyan GDP data

used in the study and the spot oil prices, while Figure (2) illustrates Libyan GDP and the exchange rate (US \$ to UK £).

Visual inspection of Figures (1) and (2) suggests that Libyan GDP tends to move in the same direction as the oil price, but the figure often moves in the opposite direction to the exchange rate; clearly more detailed statistical analysis is needed.

Figure (1) : Libyan GDP and Brent Spot Returns



Note: This figure plots logged Libyan GDP and Brent spot crude oil prices over the period 1972-2001.

is characterised by treating official statistics as objective indicators of the phenomena to which they refer. As a result, they may be characterised as drawing their inspiration from positivism and empiricism. In contrast, the institutionalist and radical schools of thought reject the idea that official statistics are objective indicators of the social conditions that they seek to describe. However, Bulmer (1984) notes, that even if the latter two schools of thought have some merit, government-generated statistics should still be considered useful for research purposes. Bulmer (1984) argues that despite the shortcomings of official statistics, they often lead to the generation of robust and meaningful findings regarding the behaviour of modern society, findings which have subsequently been used by realist and radical researchers alike. The author also notes that the conceptual issues facing those who collect official statistics are similar in nature to those faced by social researchers generally. Accordingly, regardless of differences in theoretical orientation, official statistics still represent meaningful data for the construction of knowledge about society and social relations. In addition, because Government stati-

sticians often have the resources to appoint high quality academics, officials might be considered likely to go to great trouble to minimise errors and, consequently, supply reliable data (May, 2001).

4. Data

The data used in this research are annual in each case and cover the period 1971 to 2001.⁽³⁾ The oil price variable used is the yearly average of the Brent crude oil price, obtained from the Economic Bulletin issued by the Central Bank of Libya (various issues).

The exchange rate data employed are the yearly average of the US Dollar to UK Pound Sterling rate taken from International Financial Statistics (various issues). The four dependent variables for the Libyan economy, namely: (i) GDP; (ii) international reserves of foreign balances and currencies; (iii) administrative expenditure; and (iv) development expenditure were constructed from various issues of the Economic Bulletin issued by the Central Bank of Libya. Data for the three dependent variables in the UK model, namely: (i) GDP; (ii) total expenditure and (iii) international reserves of foreign balances and

The second form of analysis involves a two-factor model which employs the crude oil price and the exchange rate (US \$ to UK £), as two independent variables. The British Pound was used instead of the Libyan Dinar in the analysis of Libya, for several reasons. First, the Dinar is not a free floating currency; Libya undertakes most of its transactions with other nations using its hard currencies. Second, the Libyan Dinar was formally linked to the £ between 1951 and 1967. Third, the £ is widely used in Libya on a daily basis in the conduct of domestic and industrial transactions. Finally, the £ is one of the four major currencies used in international trade and finance that forms the basis of the Special Drawing Right instrument to which Libya's Dinar has been linked since 1986. The twofactor model that adds an exchange rate factor, R_{ct} , to Model (1) is therefore:

$$R_{st} = \alpha + \beta_o R_{ot} + \beta_c R_{ct} + \varepsilon_t \quad (2)$$

where R_{ct} is the logged return on the exchange rate, β_c is the exchange rate beta, and all other variables are as per (1).

3. Official Statistics

The data used in this study are constructed from official data sources for both Libya and the UK. The use of official statistics⁽²⁾ in inter-country comparisons relating to a particular industry or area of productive activity is common in economic research (Bryman, 2004). The quantity and reliability of material regularly collected by a state and its agencies affords a vast supply of data for the social researcher. However, use of such information has a number of potential methodological and ontological weaknesses. For example, it has been argued that such data should not be viewed simply as social facts, but instead as social and political constructions which may be based upon the interests of those who commissioned the research in the first instance (May, 2001).

Moreover, there is some evidence of concern among academics regarding the control of the state over such statistics and their accuracy (Jones, 1991). Perspectives on official statistics are divided into three broad schools of thought (May, 2001), namely: the realist; the institutionalist; and the radical schools. The realist school

2. Framework for the Analysis

The relationship between the oil price and the macro-economy was investigated using a range of models commonly found in the literature. Recent theoretical work suggests that oil price shocks may have an unfavourable impact on the macro-economy, not only because they change the level of oil prices, but also because they raise oil price volatility (Ferderer, 1996). Mork and Olsen (1994) examine the correlation between oil price movements and GDP fluctuations for Canada, France, Japan, Norway, the UK, the US and West Germany. Their results show that oil price changes have asymmetric effects on the economy in most OECD countries. Mork (1989) and Hamilton (2003) both suggest that oil price increases have a much more significant impact than oil price decreases, while Lee and Ni (2002) - argue that the dramatic rise in oil price volatility that has occurred since the mid-1990s has led to a breakdown in the empirical relationship between oil prices and economic activity in the US. The vulnerability of the Libyan economy to oil price changes has been identified by Elfeituri (1987). Elfeituri employed a model which included rates of

growth of GDP, labour, capital and the real price of oil in the period 1968-1982, to investigate the effects of oil price changes on the economic growth of eight OPEC members, one of which was Libya. The study reports that the contribution of oil price changes to Libyan economic growth was very significant. These studies also tend to show that the effects of oil price increases and decreases have asymmetric effects on national economies, but that any such effects vary across time and countries (Lee and Ni, 1995).

In this study, two models are employed to examine the impact of oil price changes on the UK and Libyan economies. The first is a single-factor model which employs crude oil price as the independent variable.

The model is:

$$R_{xt} = \alpha + \beta_o R_{ot} + \epsilon_t \quad (1)$$

where R_{xt} is one of the seven macro-economic indicators for the Libyan or UK economy, α is a constant term, R_{ot} is the logged values of the oil price variable, β_o is the oil beta and ϵ is a stationary random error term.

**Examination and Comparison
of the Impact of Oil Price
Changes on the Libyan and
UK Macro-Economies**

Dr. Idris Elsharif

Faculty of Economics, University of Garyounis, Libya

Dr. Bruce Burton

*School of Accountancy and Business Finance, University of
Dundee, the UK*

Prof. Bill Nixon

*School of Accountancy and Business Finance, University of
Dundee, the UK*

Abstract :

In this research univariate and two-factor models were employed to investigate and compare the relationship between oil prices and the economies of Libya and the UK . The evidence suggests that the impact of oil price changes on the Libyan national economy is positive and highly significant , but no significant relationship could be identified between price movements and the state of UK economy .

1. Introduction

The major aims of this research is to compare the impact of oil price changes on two diametrically-opposed economic systems. This study therefore investigates and compares the impact of movements in crude oil prices upon the Libyan and UK macro-economies. Specifically, regression analysis is employed to establish the extent of the relationship between oil price changes and the state of the two economies. Four dependent variables, namely: Libyan gross domestic product(GDP); international reserves of foreign balances and currencies; administrative expenditure ; and devel-

opment expenditure are employed as indicators for the Libyan economy. To examine the effects of oil price fluctuations on the UK economy, a similar analysis was carried out for the UK using three⁽¹⁾ dependent variables, namely: UK GDP; international reserves of foreign balances and currencies; and total expenditure. By undertaking such an analysis, the extent to which commonalties exist in the impact of oil price fluctuations on national economies, irrespective of (even major) differences in economic systems and dependence on the oil and gas sector should emerge.

Christensen, S., *The Institutional Construction of Organisations*, London, UK Sage.

Scott, R. and Christensen, S. (1995) *The Institutional Construction of Organisations*, London, UK. Sage Publications.

Sinclair, A. (1995) The chameleon of accountability: forms and discourses, *Accounting, Organisation and Society*, Vol. 20, No. 2/3, PP 219-37.

Stewart, J. (1984) The role of information in public accountability, in Hopwood, A. and Tomkins, C., *Issues in Public Sector Accounting*, Oxford, UK. Philip Allan.

Turner, B.S. (1988), *Status*. Milton Keynes, UK. Open University Press.

- Carnaghan, C., Gibbins, M. and Ikaheimo, S. (1996) Managed financial disclosure: the interplay between accountability pressures, In Munro, R. and Mouritsen, J. *Accountability: Power, ethos and the technologies of managing*, London: International Thomson Business Press.
- Casson, M. (1993) Cultural determinants of economic performance, *Journal of Comparative Economics*, Vol. 17, PP418-42.
- Giddens, A. (1979) *General Problems in Social Theory*, London, UK. Macmillan.
- Garfinkel, H. (1967) *Studies in Ethnomethodology*, Cambridge, UK. Polity Press.
- Gray, R., Owen, D. and Maunders, K. (1987) *Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability*. London, UK. Prentice Hall.
- Hepple, A (1971), *South Africa: Workers Under Apartheid*. Johannesburg. Christian Action fund publishers.
- Hofstede, G. (1991) *Culture and Organisations: Software of the Mind*. London, UK. McGraw-Hill
- Hopper, T. and Hoque, Z. (2004) Introduction: Changing forms of accounting and accountability within emerging economies, In Hopper, T. and Hoque, Z., *Accounting and Accountability in Emerging and Transition Economies*, Elsevier Ltd, Oxford, pp 1-20.
- Jackson, P. M. (1982) *The Political Economy of Bureaucracy*, Oxford, UK. Philip Allan.
- Laughlin, R. (1996) principals and higher principals: accounting for accountability in the caring professions, In Munro, R. and Mouritsen, J. *Accountability: Power, ethos and the technologies of managing*, London, UK. International Thomson Business Press.
- Laughlin, R. (1991), *Environmental Disturbances and Organizational Transitions and Transformations: Some Alternative Models*. *Organization Studies*. pp.209-232.
- Laughlin, R. (1990) "A model of financial accountability and the Church of England", *Financial Accountability and Management*, Vol. 6, No. 2, pp. 93-114.
- Littlejohn, W. (1972) *Social Stratification*, Thousand Oaks, California. George Allen and Unwin Ltd.
- Meyer, J.W., Boli, J. and Thomas, G. M. (1994) Ontology and rationalisation in the Western cultural account. IN Scott, R.W and Meyer, J.W. and Associates. *Institutional Environments and Organizations*. London, UK. Sage Publications.
- Morgan, G. (1986) *Images of Organisation*. London, UK. Sage Publications.
- Munro, R. and Mouritsen, J. (1996) *Accountability: Power, ethos and the technologies of managing*, London, UK. International Thomson Business Press.
- Pascal, A. H. (ed.) (1972), *Racial Discrimination in Economic Life*. Lexington Books
- Roberts, J. and Scapens, R., (1985) Accounting systems and systems of accountability – understanding accounting practices in their organisational contexts, *Accounting, Organisation and Society*, Vol. 10, No. 4, PP 443-56.
- Sanders, A.G.J.M (1992) *Bechuanaland and the Law in Politicians' hands*. Gaborone, Botswana. Botswana Society publications
- Scott, R. (1995a) *Institutions and Organisations*, London, UK. Sage Publications.
- Scott, R. (1995b) Institutional theory and organisations, in Scott, R. and

to support a particular pattern of accountability, it is likely that they will be implicated in organisational accountability. But where no such beliefs exist, then it is likely that organisational accountability patterns will increasingly reflect pure economic concerns.

Finally, we would caution that our findings and conjectures remain limited in scope and would probably require further empirical work to refine and develop them into coherent theory.

Footnotes:

- 1- The terms 'Principal' and 'Agent' following Laughlin (1996) are used loosely to refer to the two parties and not necessarily within the confines of Agency theory or Principal-Agent theory.
- 2- Public accountability was identified to particular audience and not to the general public
- 3- Companies' Finance Controllers are appointed by and accountable to the Secretary of Treasury.
- 4- Early societies were ruled by (royal) chiefs.
- 5- These were often stipulated in legislature (The Mines, Works and Quarries Act). In addition, the mining company to which Oxo provided services, also often specified 'punishment' for certain offences.
- 6- The new manager was a holder of

university degree whereas the majority had not gone beyond primary school with a good number hardly knowing how to write their own names. Previous managers only held junior secondary school certificates.

7- We would expect the behaviour to be altered in that it will be influenced by a hybrid of the foreign nationals' versus the locals' social behaviour

References:

- Agnaia, A. (1997) Management training and development within its environment: the case of Libyan industrial companies, *Journal of European Industrial Training*, May Vol. 21, No. 3, PP 117-23.
- Argyris, C. (1990) *Overcoming Organisational Defences*. Boston. Allyn and Bacon, Needham Heights.
- Berger, P. and Luckmann, T. (1967) *The Social Construction of Reality*, London, UK. Penguin Books.
- Borum, F. and Westenholtz, A. (1995) The implication of multiple institutional models, in Scott, W. R. and Christensen, S., *The Institutional Construction of Organisations*, London, UK. Sage.
- Bovens, M. (1998) *The Quest for Responsibility: Accountability and Citizenship in Complex Organisations*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Broadbent, J. (1992), *Change in Organizations: A Case Study of the use of Accounting Information in the NHS*. British Accounting Review, No.24, pp.343-367
- Burns, J. and Scapens, R. (2000) Conceptualising management accounting change: an institutional framework, *Management Accounting Research*, Vol. 11, PP3-25.

how and to what extent depended on culture. From new institutionalist and social constructivist perspectives, this can be interpreted as indicating that problem solving followed a habitualised approach (Berger and Luckmann, 1967). The problem of how to provide accounts in an organised economic entity was solved through reproducing a pattern of action that has proved acceptable and 'economic' in society. In a society where power/social relations are already 'managed' through accountability, the choices of accountability patterns available to organised activity were narrowed by habitualisation (Berger and Luckmann, 1967). In the two cases, accountability patterns already existing in society were appealed to in solving the problem of accountability brought by organised economic activity.

Our interpretations show that the ownership and transfer of economic resources on its own was not a primary condition for the existence of an accountability relationship. Economic reasons of accountability alone did not explain all aspects of accountability practices. Other reasons based on cultural factors were found to explain the process of acc-

ountability construction that economic reasons could not explain. Social inequality provided a window to understand accountability aspects that had been not well understood before. Differences in values and beliefs have led to different forms of accountability. Although these values and beliefs differ, they affected the process of accountability construction in both cases. The internalisation of these values and beliefs did override existing formal and informal forms of accountability and established unique forms of accountability (i.e. theological, ideological and social inequality based accountability forms). These changes were based on regulative, normative and cognitive institutional elements. The process of implementing or adopting these changes is accomplished through coercive, normative or mimetic mechanisms.

The relationship between economic and cultural concerns in as far as both were influential in constructing organisational accountability appeared to be a hierarchical one. It appears hierarchical in that economic concerns appeared more prominent only in the absence of strong cultural values. Where strong cultural values exist

othesise that organisational participants' relations outside the organisation could not be totally independent of their relationship inside the formal organisation (Sinclair, 1995). In environments where foreign nationals (with different cultural backgrounds) own a substantial number of businesses it is possible to expect to observe some changes in social behaviour. The changes, we argue, will be associated with the locals' altered⁽⁷⁾ behaviour in the organisation. We identify this as a potential research area.

Social interaction and inequality and the role of personal contacts and favouritism played an important role in the process of accountability construction in both cases. This was based on the social knowledge available to actors which was impregnated with the internalisation of rules, values and beliefs originating from or imposed on actors' interaction. Formal accountability was found to originate mainly from regulative sources of institutionalisation. This by no way means that informal accountability did not emerge in the process of construction and discharging formal accountability. On the contrary, informal accountability, which

originated mainly from the normative and cognitive sources of institutionalisation, in fact supported formal accountability. The institutionalisation of these forms of accountability was accomplished through the enforcement of rules (coercive), initiating a dialogue between actors' values and beliefs and the emergence of rules (normative), or mimetic mechanism.

Conclusion

This paper has reported on a study of accountability practices in two companies in Botswana and Libya. Both countries were classified as developing but had distinctly different cultures. Though the study was not necessarily comparative, comparisons between the two cases offer a complex pattern of relationships between accountability practices, culture and economic concerns. In addition to economic, cultural concerns were influential in determining the nature and form of accountability relationship in the organisation. Accountability forms were shaped and given meanings by their context (Sinclair, 1995). It would appear that at the basic level, some form of accountability had to be practised but

influenced formal organisational practices. The unwritten rules of social conduct influenced and were reflected in the written rules of organisational conduct. The written rules could therefore be regarded as a formalised manifestation of the unwritten rules.

Evidence from both cases further highlighted the contextual nature of accountability relationships. In particular, it highlighted the relationship between the general social environment and organisational practices. Organisational practices of accountability were premised on and reflected the power relations existing in society. These power relations evolved from beliefs and values that can be broadly understood as culture. Cultural issues often prescribe behavioural norms within which power relations between persons of different status were implicated. In some cases, behaviour was not prescribed, rather it was simply taken-for-granted and expected. This type of behaviour evolved from habitualised action over time and ultimately came to be institutionalised in society (Berger and Luckmann, 1967). Behaviour also evolved from a series of past events, the experiences of which resulted

in individuals developing certain views and beliefs in an attempt to rationalise or understand such events. Past events may also lead to individuals developing behavioural patterns to help them cope with or avoid future suffering under similar conditions. Such views and behavioural patterns were passed on to subsequent generations through teaching (formal or informal) and it was through such teachings and 'new experiences' that social behaviour was reproduced, maintained and altered.

In as much as organisational participants were social actors, their behaviour and views, etc inevitably influenced organisational practices. Organisational practices, in as much as they were experiences also influenced practices in the wider social environment. In the case of accountability practises as discussed in the two cases, there were clear indicators of the influence of social practices. In both cases, participants' relations with authority reflected what obtained in the wider social setting. The research however fell short of exploring how organisational accountability influences accountability in the social world. But we would hyp-

strued as an acceptable and believed to lead to punishment and it was this fear of punishment that influenced agents to comply with principal's demands.

In the context of Botswana, the principal as an individual was more crucial than his(her) position in the organisational hierarchy. Accountability was influenced by traditionally and historically based beliefs that only certain individuals could be principals. Following the demands of those individuals was therefore 'normal' and 'appropriate'. It was equally 'abnormal' and 'inappropriate' to follow the demands of principals who as individuals (according to such beliefs) were not suitable to be principals. Rebellion against such (unsuitable) principals was therefore more likely and had to be constrained through the use of tight controls.

The principal's influence in designing accountability systems was more pronounced in Botswana than in Libya. The principal's interpretive schemes, capabilities and interpretation of the company's situation were solely influential in determining the nature and type of systems to be deployed in reinforcing accounta-

bility. In the Libyan case, there was no evidence to indicate the overriding influence of any single individual. Perhaps this could be attributed to the differences in size, structures and ownership of the two companies. The Libyan case was substantially larger and more complex, factors that logically make it difficult for the influence of any single individual to be of any significant magnitude. Differences in the views held regarding agents' relations to principals as discussed above also provide another possible explanation. In Botswana, the principal was regarded as an individual with individual attributes whereas in Libya, the principal was more of an organisational actor (Bovens, 1998).

In both cases, the distinction between formal and informal accountability was difficult to establish. Concerns that were clearly not part of organisations' objectives (e.g., religion and principal's individual attributes) were influential in determining organisational accountability practices. Such concerns could be classified as informal in that they drew from contexts outside the organisation but they could also be regarded as formal since they

Discussion: the two cases

Accountability was found to be influenced by the context within which it originates. In Sinclair's (1995: 233) terms; "Accountability is not independent of the person occupying a position of responsibility, nor of the context." Differences in the context of both cases affected the construction process of accountability. The two cases were based on data collected from two developing countries; Botswana and Libya. Botswana is an Anglo-Saxon liberal market oriented country whereas Libya is an Arabic socialist oriented country. Deeply rooted in these differences were diverse values and beliefs. Differences/similarities in these values and beliefs resulted in different/ similar forms of accountability. In the case of Botswana, accountability was found to be deeply influenced by social inequality; racism in particular. The historical influences of colonialism and the South African apartheid regime were found to have had strong effects on accountability construction. This indicated that the process of accountability construction and discharge was affected not only by present influences and pressures but also by past

circumstances (Scott, 1995b). In the Libyan context, accountability process was found to have been influenced by laws, personal connections, family ties and favouritism. Although these actions support the existence and extent of social inequality, they were seen as part of the socialisation process. This indicated that economic accountability was not only embedded within social accountability but also embraced social accountability.

In both cases, the perceptions of participants about 'reality' were influential in the construction of accountability but in different ways. In the Libyan context, the identity of the Principal as an individual was not a crucial factor. The Principal's location in the organisational hierarchy and associated control of resources was more important. Also equally important was the religiously based views about relation to authority. From an Islamic point of view, individuals' conduct will be appraised on judgement day by *Allah*. The belief was that it was the work and will of *Allah* that some individuals were in positions of authority and therefore following their demands was in order. Rebellion against authority was con-

is lack of evidence to indicate that participants had strong and clear views about what was important and what was not. Instead, it would appear that resistance or opposition to the new manager and his ways were only defensive routines to protect what people had become used to and taken for granted as the norm (Argyris, 1990). Historically, both nationally and organisationally, participants had become used to the white man rather than locals, occupying positions of power. In (successful) business organisations in particular, management had become the white man's domain. Likewise, the previous managers' ways had also been internalised as the norm. The changes were disruptions to the reproduction of taken for granted behaviour (Willmott, 1996; Garfinkel, 1967).

But then the fact that none of those opposed to the changed accountability practices left the employ of the company, underlines the centrality of economic concerns to accountability relationships. Expressions like "I have a family to support" were common in situations where employees felt unduly influenced. Such expressions would appear to indicate that despite the apparent breach

of 'naturalness', people were prepared to continue working for economic reasons. But it is unlikely that their economic reasons were 'purely economic'. Rather it is possible that they were embedded in social expectations about their roles as providers for the family, identity or image as men in society, etc.

Although some of the propositions developed in this case remain speculative and require further research, they nonetheless highlight the potential rich and wider understanding that could result from analysing organisational accountability practices from a social construction perspective. In particular, the role played social status in organisational processes of accountability was highlighted. The changes in the manager's social status were influential in the development of the company's management accounting practices. Overall, the findings demonstrate the limitations in understanding that could arise from analysing organisational accountability constructions and practices purely in terms of economic factors.

new manager as "the white man".

Critical Reflection

Contrasts between accountability practices described above indicate the involvement of social inequality in the construction of organisational processes of accountability. In particular, racial inequality was more influential. With the white manager, no tight accounting based controls were deployed to reinforce accountability as employees generally appreciated that it was normal for the white man to control them. But with the local manager, the reverse was the case. He had to deploy formal controls to reinforce accountability because as a fellow local, employees' feelings of xenophilia could no longer be relied upon to limit 'deviant' behaviour. Instead, the new manager's racial status appeared to encourage deviant behaviour. The subsequent deployment of systems to discourage such behaviour demonstrates how the agent in an accountability relationship can influence the principal's behaviour. The agent's changed (deviant) behaviour 'forced' the principal to change his behaviour. This observation thus identifies a dynamic relationship between agents' per-

ceptions of the principal, their behaviour and the principal's behaviour. It also identifies the possible existence of yet another dynamic complimentary relationship between economic concerns and social beliefs in constructions of organisational accountability. At the beginning of the study, racial inequality was more influential whereas towards the end, economic concerns were more influential. In fact, in the latter case, it can be argued that economic concerns only became prominent in the absence of racial inequality. This would appear to indicate a possible hierarchical order between economic and social beliefs with the latter occupying a higher position. The existence of such an ordering would appear to be consistent with the arguments underlying Laughlin's (1996) construction of "the secularisation processes". The appointment of the local was in contrast to the views held by the majority. To the majority, the apparent economic reasons behind the appointment appeared secondary or secular. Their resistance or opposition to the new manager and his ways could therefore be understood as a defence against secularisation of their beliefs by economic reasoning. However, there

efs and values. Traditional values are that leadership is for older people and younger people are hence accountable to older ones (with of course the exception of royalty). The new manager hence faced two difficulties: being of equal racial status as well as being of 'less than equal' age status. His relatively higher education status⁽⁶⁾ however appeared to mediate on his behalf as some clearly were inspired by his education level. But nevertheless a perhaps-decreasing majority still preferred someone of higher racial status. Prior to his ultimate assumption of full managerial responsibility, he had served as administration manager, a post that had him dealing directly with the employees on a daily basis. It was during this period that some would challenge his decisions and made it clear that they preferred to deal directly with the then manager who incidentally was even younger, less experienced and far less educated. Interestingly, they preferred to deal with the administration manager on personal issues which according to them, they expected him to 'understand' because he was a local. The employees continued to challenge his authority even after he assumed full managerial duties, with stand-

offs, threats of strike action and strike actions becoming common.

The accountability relationship between the new manager and employees could no longer be managed by "natural" understanding. The manager introduced new controls, measures and procedures aimed among others, at reinforcing accountability. The resulting accountability in which management accounting played a key role increasingly reflected what Sinclair (1995) described as the managerial type. Accountability had changed from communal to contractual, from high to low trust (Laughlin, 1996). With social inequality playing an increasingly minimal role in constructions of accountability, the manager and employees were economic actors. Employees complied with the manager's expectations because of the economic power he had as manager of the company. The manager's rights to accountability now appeared to arise from the economic resources under his custody, which the employees desired rather than from social inequality. The employees' economic survival depended on fulfilling the manager's expectations. Interestingly, the employees still referred to their

being issued with a complaint form (written warning) and an accumulation of two further offences resulted in automatic dismissal. A single major offence however resulted in instant dismissal. With the exception of safety regulations,⁽⁵⁾ the distinction between a major and minor offence was at the manager's discretion. Information for this system was collected through simple physical observation of workmanship, time sheets and verbal reports by the foreman and representatives of the client company.

The manager never held any meetings with employees and they in turn never requested any. He simply gave them orders or reprimanded them mainly by way of threat of dismissal. Communication between the two parties was mostly one way with the majority of employees (who incidentally had very little or no formal education) never picking issues with the manager even when they felt otherwise. The majority were afraid of the manager, not because of his temper or position in the company but mainly because he was white. Expressions like "you can't say that to the white man" or "you're not supposed to speak like that to the

white man" were often used as excuses and justifications for not differing with the manager. The Oxo manager's 'right' to expect, demand and get explanations for employees' conduct thus arose mainly because of his race. The transfer of economic resources as a reason for accountability was only secondary perhaps because corporate ownership was primarily identified with the white man.

The majority of employees also often expressed feelings of xenophilia towards the white man. In particular they believed that the white man was superior to the black man and that therefore management was the white man's domain. The black man's domain was thus serving the white man. Employees also often expressed views that the company's aspirant future managers (the trainee manager and clerk) were unsuitable for management because they were black or rather because they were not white.

Towards the end of the period covered by the study, the company's former clerk was appointed manager. The new manager was also younger than most if not all employees, a factor which was inconsistent with traditional beli-

was the master (see for example UNESCO, 1967; Hepple, 1971 and Pascal, 1972). Although these laws were not applicable in Botswana, many *Batswana* worked and lived in South Africa under those conditions and inevitably, the mentality spilled over to Botswana. Even after Botswana attained independence in 1966, the South African mines continued to provide employment.

The opening of Botswana's own mines after independence and associated industries also depended largely on the white man masterminding the operations and *Batswana* providing labour. Companies like Oxo, which primarily provided services to the mining industry, also had similar structures. Through all these and other historical events the white man came to represent wealth, leadership, intelligence, talent and power. Indeed many metaphors and traditional sayings pertaining to these traits make reference to the white man. (For example, the expression white man is a common metaphor in Botswana for a gentleman, a wealthy man, an intelligent man, the manager/boss or a respected person).

Accountability practices and patterns at Oxo Ltd.

Adapting the definition of accountability relationships to the company identified two distinct sets of relationships. The first set was the relationship between the board of directors who assumed the role of Principals and the Manager who assumed the role of Agent (higher level relationship). The second relationship was between the Manager and employees (lower level relationship) who assumed the roles of Principal and Agent(s) respectively and it is on this relationship that the case focused.

At the beginning of the period covered by the study, the accountability relationship between the manager and employees appeared to follow a 'stick and no-stick' approach. The manager simply gave orders and specifications for the performance of tasks, which the employees carried out. Those who complied with the manager's expectations got to keep their jobs and those who did not comply, stood to lose them. This was administered formally through a 'complaint form' system. Minor deviant behaviour resulted in the employee

In times like those, the company often resorted to retrenchments or simply 'asked' some employees to go on extended unpaid leave. The company did however occasionally get jobs from elsewhere in the country but these were few and far between.

The social environment in which the company operated was characterised by a culture in which the white man wielded more power. This was both historically as well as economically rooted. Historically, the white man's claim to power arose from both colonialism and the apartheid regime in neighbouring Republic of South Africa (RSA). The arrival of the British and other white Europeans in Southern Africa altered the traditional and social leadership structures to position the white man above the chiefs.⁽⁴⁾ The white man gained this respect in the region when he allegedly brought civilisation and education. For Botswana in particular, the colonial era was the period in which the British protected the people against attacks from other Africans and also against take-over by the South African whites. Under the laws of the protectorate, the chiefs did not have jurisdiction to preside over

cases in which "a white man was concerned" (Sanders, 1992). In one important incident in 1933, a prominent chief tried, found guilty and flogged one young Scottish national living among his people. This was in clear violation of the laws of the protectorate and the British reaction was swift and symbolic. A public trial was held in which the chief was suspended and exiled. In another incident of similar significance in 1905, the British High Commissioner intervened in a tribal dispute and ordered the chief to be replaced. The deposed chief was further imprisoned and subsequently exiled.

The emergence of commercial farming and discovery of minerals like gold and diamonds and the subsequent opening of mines in South Africa for which locals (*Batswana*) provided migrant labour also contributed to the white man's supreme position. *Batswana* provided unskilled labour while the white man provided brains. The rise of the apartheid regime in South Africa during the same period also helped establish the white man's supreme position in Botswana's culture and social structures. The laws of the apartheid regime were that the white man

The company and its environment

The company, Oxo Botswana Limited specialised in industrial plant maintenance. It was a private company incorporated in Botswana but wholly owned by two of its directors and Oxo South Africa Limited (Oxo RSA). The company's offices and premises were situated within the mining lease area, which was a restricted area, and under the sole control of the mining company. All business in the lease area was centred on the mining company and its operations. With the exception of government owned organisations and departments, a private garage and petrol station, one shop and a number of kiosks, all businesses depended directly on jobs from the mining company for survival. The law regulating conduct within the lease area (Precious Stones Protection Act, Cap.42: 03) required all individuals and organisations intent on establishing businesses in the area to seek the permission and approval of the mining company. The continued presence of any such businesses was also left to the mining company's discretion. Any buildings or immovable assets erected by any other person

or organisation within the lease area would in the event of the 'owner' leaving the area become the property of the mining company if not destroyed by the 'owner'. It was at the discretion of the mining company to pay compensation or not for such properties taken over.

Oxo's main business came from providing services to the diamond mining company. For large jobs, the company often had to compete with others through the tendering process. For smaller ones, the mining company awarded them at its discretion and sometimes without first requiring a quotation. In general, the level of competition among companies within the lease area was not intense but strong competition for large projects was from companies situated outside the lease area and sometimes outside the country. In many of the cases where the job had been awarded to an 'outside company', the resident companies still ended up with a slice of the cake through sub-contracting. This high dependence of Oxo on the mining company was clearly not 'healthy', as there had been occasions when the mining company awarded them very little or no work at all.

**Case 2 : Oxo Ltd , Botswana
Research methods and methodology**

Data collection started as far back as March 1987 when one of the researchers was temporarily employed in the organisation. Between March and August 1987, the researcher compiled data about what at that time was believed to be important or critical incidents. In particular, the emphasis was with accounting systems, organisational behaviour and decision-making. The data was collected mainly through conversational interviews, discussions, observations and reflections on practices. This was a very selective process in that only events and incidents that appeared to 'breach' the researcher's expectations were noted. The second phase of data collection occurred in April 1994 when the researcher (as a non-participant) got back in contact with the company this time focusing on fixed asset valuation. The final and substantive phase started in January 1999, when the researcher once more got back in contact with the company, this time focussing on accountability practices and processes.

The researcher visited the com-

pany in January 1999, May-June 1999, November 1999 and January-March 2,000. In between the actual visits, contact was maintained by telephone between the researcher and mainly the manager. During this latest contact, the researcher's 'knowledge' of the company proved to be both an advantage as well as a disadvantage. It was an advantage in that most of the background information about the company was already available. Also, the researcher was able to rely on this knowledge to understand some issues that participants raised as well as to raise certain issues himself. However, this was also a problem. The focus of the initial acquisition of the data was not exactly the same as one for this study. But this provided the opportunity to revisit and critically reflect on the information already available but with a different focus and emphasis. The research methodology had now changed from ethnography to middle-range thinking in that data collection was informed and guided by defined albeit loosely, theoretical priors and models(see for example , Richardson et al.,1996 ; Broadbent , 1992 and Laughlin, 1991 for a discussion of middle range thinking methodology) .

affected and were affected by the company departments' activities, roles and the significance of these roles to the company's management. The company's external accountability relationships were identified to be more oriented towards specific parties (i.e. the SI and the Public Control Office).

Reflective commentary

The above discussion indicated that the importance of accountability procedures were varied and depended on to whom the account was provided. The conflict in accountability process arises when perceptions and requirements of those to whom one is accountable and the accountable person (entity) clash. The company's accountability process was oriented to serve, in addition to internal purposes, legal requirements and particular audiences, which included the SI. This process was influenced by personal contacts and social relations - the social web - within and outside the company. The case showed that managerial and financial forms of accountability within and outside the company were seen as more important than other forms of accountability whereas public

accountability was identified to particulars. Accountability was seen as an 'objectified feature' through the implementation of rules and decrees whereas it was regarded as a 'moral practice' when it came to accommodating values and beliefs in the accountability process (Sinclair, 1995). Being called to account in different ways and from different parties, managers accommodated and dealt with the anxiety and conflict involved in accountability construction through the use of different forms of accountability. The role of favouritism and personal contacts influenced accountability procedures. This affected the form of accountability that emerged from social interaction.

Although the case demonstrated the importance of culture in the accountability process, further research is needed to illuminate the role and the influence of organisations' subculture and societal culture on accountability process. This may involve understanding how societal culture influences or related to organisations' accountability construction.

for most postponed to the day of judgement whereas accountability to an organisation or to the self upon secular values happens during the lifetime. This form of accountability is formal in the sense that it rests on the Koran (Muslims' holy book) and informal in the sense that it exists within the text of social life. Although it was un-talked about accountability, it was implicit in people's values and beliefs and explicit in their actions.

An interviewee in the company's Budget Department provided an example of power and hierarchical relationship between the SI and the company when he stated: "Because the SI is high authority, any data that is required by them is given." Interesting though, the interviewee did not provide the transfer of resources as a reason for providing accounts. The statutory power was seen as a reason for providing accounts. Another aspect of power relations between the SI and the company was that the former designed and distributed information-gathering forms to companies within which most of the information was provided.

The SI prepares pre-designed information gathering forms to collect companies' information periodically. The SI requires information about companies' production, sales, and so on. (An interviewee in the SI)

Penalties imposed on the company due to its inefficiency were either explicit or implicit. Explicit penalties included blame letters, suspending or sacking the company's manager or Board of Directors, and foreign exchange reallocation. Implicit penalties included delaying or denying the company the right to spend its foreign exchange budget. However, imposing penalties can be considered as the application of the principal's power over the agent to perform as agreed. This brings the issue of external and internal accountability processes to the discussion.

External accountability, formal or informal, influenced the way internal accountability was constructed. Providing accounts to outside parties depended upon the pressure exerted by these parties and accountability relationship. Internal accountability relationships involved providing accounts to managers and departments within the company. Internal accountability relationships

er and his influence on his children is different within and between cultures and therefore accountability relationships may also differ. The father (shareholders / company) provides resources to and seeks justifications and explanations from the son (company/department). The latter provides his accounts to the former to avoid being, inter-alia, penalised or deprived of access to resources. In addition, the son is obliged to adhere to family values and to follow its rules and norms, which in turn influence the accountability process. This is similar in some way to how organisations are influenced by their subculture, organisation culture, and societal culture (Morgan, 1986).

The influences of social and cultural factors on accountability process were also cited by the company's Finance Controller.⁽³⁾ The company's Finance Controller's previous manager in the Secretary of Treasury explained, in the process of evaluating the performance of finance controllers, how accountability is socially constructed when he stated that "If I am told that a Finance Controller is good, that means he/she is probably bad. If I am told that a Finance Controller is

bad, that means he/she is probably good." "Good" and "bad" concepts, in this context, are related to protecting the public money and resources. Finance Controllers who make their organisations spend less are seen by some people who work within or deal with the organisation as "bad" due to the difficulties and complexities in getting a share in the organisation's resources and vice versa. The term "good" in this context means that a Finance Controller is flexible in applying these laws and decrees, which may be overridden by personal and social relationships. Accountability relationship was governed by laws and rules (the formal aspect of accountability) and mediated by personal and social relationships (the informal aspect of accountability).

Culture affects the establishment of accountability through the internalisation of values. Within Libyan context, religion, i.e. Islam, plays an important role in shaping accountability. The fear of the immediate and postponed accountability may initiate a tussle within the self between sacred and secular values (Laughlin, 1990). Accountability to Allah and therefore praise or punishment is

The SI and the NTC were enmeshed in a web of accountability (Sinclair, 1995) relationships with outside bodies. They were accountable to the Secretary of Treasury, the Tax Office, the Public Control Office, Calabrese and the public.⁽²⁾ These relationships constituted "the organisational web" of accountability. Personal relationships and social attributes played an important part in constructing and discharging accountability within and between the SI and the NTC. This process reflected "the social web" of accountability that existed within and between the SI and the NTC. The focus of accountabilities that emerged within and between the SI and the company were different and depended on the nature of each department or administration. It also depended on the values and beliefs being held by people in these departments. These values and beliefs, which were informed by societal culture, constitute the SI's and the NTC's culture.

The influences of culture and social attributes on accountability relations were captured in the relationship between the company and the Secretary of Industry. An interviewee described the SI-

NTC relationship as a father-son relationship. The use of this socially embedded metaphor reflected many aspects of the social relationship between the two parties. Embedded in this metaphor is accountability relationship where the company (the son) is accountable to the SI (the father) for spending and protecting the company's resources and managing the company. The SI (the father) on the other hand is accountable to the company (the son) for providing it (him) with all necessary means, economic or non-economic, to achieve pre-agreed goals. Although the transfer of resources between the SI (the father) and the company (the son) may explain part of the accountability relationships, it is not the only reason why accounts are demanded and provided. There are other social and cultural reasons for providing accounts. Age and gender, for instance, are two conjectures deduced from this metaphor where young people provide accounts to older people. The use of the words "father" and "son" indicated gender preference in masculine culture (Hofstede, 1984). From this metaphor, we can see that there is power and to some extent hierarchical accountability relationship. The role of the fath-

fed back to participants and cross checked with documentary evidence which were made available to and obtained by the researcher.

The collected data was used to explore how participants understood and practised accountability. Initially, a content analysis of interview transcripts and interview notes was undertaken by scanning for direct or indirect references to accountability and related concepts such as responsibility, then aggregating all verbatim statements (Yin, 1994). The meanings attached to the emerged themes were then explored and put into context. Themes and patterns were then identified. The main observations were fed back to participants during a second visit to the SI and the NTC. This process enabled the researcher to verify and improve the observations. The following section will describe the SI and the NTC accountability structure.

Accountability structure

The NTC management was composed of three levels; top, medium and low. There were different forms of accountability, which were constructed between and within the company's top,

medium and low management levels and between the company and the SI. Managers at the low level were accountable to those at the medium level who were accountable to those at the top level. The top management was ultimately accountable to, among others, the SI. The SI advised the industrial sector companies to establish departments equivalent to those existing in the SI as appropriate. The accountability relationships between these departments indicated that accountability was executed in part synchronically. In the SI's context, departments were accountable to each other and to their immediate superiors in the sense of following instructions and providing accounts. Bottom-up accountability was identified where officers at low levels provided their reports and accounts to higher level management. On the other hand, top-bottom accountability occurred when managers at higher management levels provided their accounts to managers and employees at lower levels. The former carried out either upon request from the top management or as institutionalised routines whereas the latter occurred often voluntarily.

Calabrese, owned the remaining 25 per cent. The company, under a license from Calabrese, undertook the manufacturing, trading and maintaining the fitting and equipment for trucks in accordance with international specifications.

Data collection method

The case study method was adopted to explore the accountability process in the SI-NTC context (Yin, 1994; Stake, 1994, 1995; Scapens, 1990) and to enable understanding the specific and the detail. Data collected consisted of interviews, documents and observations. Semi-structured interviews were conducted in the SI and the NTC. Documents collected included the company's annual reports and production and sales reports. In addition, being in the research site allowed the researcher to collect data through observations and informal discussions. The choice of this methodology was based on the belief that it would provide wider and more insightful framework for studying accountability in its organisational and environmental contexts.

Although access and obtaining data was difficult, social and personal relationships in the SI-NTC context played an important role in supporting the formal request to collect the data from the setting. Interviewees, who were all male, included officers and employees at different levels of the organisational hierarchy. The researcher invited, among others, Accounting and Finance departments' managers for interviews. Interviewees were selected upon their managerial post and through the use of snowballing technique. All interviews were conducted within participants' organisations. After introducing the research aims and objectives, interviewees were asked to describe their jobs and responsibilities followed by questions about their organisations' accounting systems and management. A checklist of issues was used to guide the questions a copy of which was given to participants. Although interviewees were asked for permission to tape-record interviews, only three of twenty interviewees agreed to their interviews being taperecorded. Notes were taken during interviews followed by a summary of the interviews immediately after the completion of each interview. The collected data was

Through its definition, which is hinged on issues of power, social inequality hierarchises societal members into the powerful and the non-powerful. The powerful, by virtue of their ability to “produce intended and foreseen effects on others” (Wrong, 1979: 2) can demand and get explanations and justifications for action from the less powerful. The less powerful for their part become submissive because of their learning and beliefs that they have internalised about their roles in relation to the powerful. Such internalisations already include beliefs about the role of economics as one (though not necessarily the most dominant) means of survival in the social world. Through these conceptualisations, we argue that processes and practices of organisational accountability including accounting, can thus be better understood by tracing their origins to this framework of social inequality.

CASE 1 : National Trailer Company Vs The Secretary of Industry: Libya

Libya is socialist-oriented country, characterised by the major role of State owned enterprises in the economy. This type of eco-

nomy as stated by Hopper and Hoque (2004) relies on budgets and financial reports for state plans and made enterprises accountable to Ministers and representative bodies. Tribal and family collectivity is institution-alised in peoples' work-related and social practices and relationships. The State, extended family, clan, tribe, village and Islamic religion play a major role in interpersonal relationships, community life and economic practices. Agnaia (1997), in a study on Libyan companies' management development, found that family and social ties rather than practical or academic qualifications played a major role in recruitment and promotion decisions. The role of favouritism was reported to be important which may contradict with or halt the application of laws and decrees. The State, which owns and manages most of the businesses, delegates the responsibility of supervising State owned enterprises to Institutions and Secretaries.

The National Trailer Company (NTC), from which data was collected, was a joint venture established in 1981 where the Secretary of Industry (SI), representing the State owned 75 per cent of its capital and an Italian company,

and prestige possessed by different individuals or groups of a particular society (Littlejohn, 1972). Collectively, these attributes influence or determine one's power and status in society. Power, the ability to influence the behaviour and actions of others (Wrong, 1979), is conceptualised as arising from status and wealth. Wealth is derived from economic or material possessions and can be measured in monetary terms. Status on the other hand is difficult to define precisely and measure. This paper simply defines it as one's position or standing in a particular society (Turner, 1988). Related to one's status in society are social roles which are defined as "bundles of socially-defined attributes and expectations associated with social positions" (Abercrombie et al, 1984, referenced by Turner 1988: 3). Such roles and expectations are informed by and arise from a variety of factors including wealth, physical and intellectual attributes, history (e.g. past achievements and failures), ethnicity, to name but a few. In any society, both power and status are not distributed equally among all individuals and groups; some have more than others.

There is inequality in any society. Even in the most simple hunter-gatherer band, some people are bigger, stronger, or smarter than others. [Hofstede, 1991:23]

Our departure point is that individuals do not live in isolation; rather they are part of society and hence are social actors. As social actors the way individuals and groups act is to some extent guided and sometimes constrained by social structures. We are however not arguing that social structures determine human behaviour and action. Rather we draw from and build onto Hofstede's argument that an individual's mental program (patterns of thinking, feeling and potential acting) is derived from the "social environments in which one grew up and collected one's life experiences" (ibid.: 4). The social environment and experiences are plagued with rules (formal and informal) developed from theories, views and ideologies about social life (Meyer et al, 1994). Impregnated in one's learning and hence thinking and action we argue, are beliefs, and ideologies influenced by and reflecting social inequality.

Institutional mechanisms are identified to include coercive, normative and mimetic. Coercive results from common formal and informal pressures exerted on an organisation by other organisations and by cultural factors (Borum and Westenholtz, 1995). Normative arises due to the influence of professionals in an organisation. It stems from professionalisation resting on formal education and the elaboration of professional networks (Borum and Westenholtz, 1995). Mimetic occurs when an organisation models itself after a similar organisation(s) in its field that it perceives legitimate or successful (Borum and Westenholtz, 1995). Scott's mimetic institutional mechanism may be realised in the process where socialised forms of accountability move towards individualising forms and where individualising forms move towards socialising forms. The institutionalisation effects include implementing, changing or ignoring the current routines, rules and norms.

From the regulative pillar's perspective, accountability can be constructed as formal and hierarchical. The emphasis is on confirming to laws and rules. In the normative perspective, account-

ability is constructed to adhere to values and beliefs. Although, values and beliefs change over-time, the changing process may be slow. Accountability in this sense may be hierarchical or lateral. Formal and informal accountability forms may exist in the process of fulfilling accountability requirements. The chance for dialogue is more likely in the normative pillar of establishing accountability relationships. The cognitive approach to accountability emphasises the taken-for-granted forms of accountability where accounts are assumed to be given within more socialised forms of accountability. The emergence of new rules will be interpreted in the context of the existing rules and routines. The reproduction of the previous routines will influence the implementation of the new rules and the emergence of the new routines (Burns and Scapens, 2000). These rules and routines are influenced by values and beliefs, which may differ inter- and intra-cultures.

Social Inequality and Accountability

Social inequality as used in this context, refers to differences in levels of rights, obligations, goods

of reference or definition of the situation, which is taken for granted (Scott, 1995a). Berger and Luckmann (1967) consider institutionalisation as the typification of habitualised social action that if repeated frequently becomes cast into a pattern.

The prevailing assumption guiding earlier institution studies was that institutions were constructed either from the bottom up (locally) or top down (globally) (Scott and Christensen, 1995). In the latter, actors external to and at higher levels of the organisation impose institutional arrangements or provide a limited menu of models from which local designers are expected to choose. In the former, the contribution of actors operating within or at the level of organisations is emphasised. Actors within organisations create their environment as they develop cognitive maps of their industry and their own positions within it. These cognitive maps are based on experiences within their socialising institutions. Sub-cultural values and beliefs are the core in the construction process of institutions. In such situations, accountability is more likely to be socialised. Accountability is more likely to be socialized but may

move to individualising forms.

To emphasise the normative aspects of institutions is to recognise the significance of moral beliefs and internalised obligations as the basis for social meaning and social order (Scott and Christensen, 1995). The focus here is on a collectivist concept of human nature emphasising the power of social patterns to shape individual's beliefs and behaviour (Scott and Christensen, 1995). Therefore, individuals are strongly influenced by collective norms and values that impose social obligations on them (Scott and Christensen, 1995). From the top down perspective, the source of cognitive and normative models that influence the creation of institutions is situated in the wider institutional environment and imposed on organisations (Scott and Christensen 1995). In this respect, social culture and rules are imposed. In this setup, the emphasis is more on formal forms of accountability. Accountability tends to be more individualistic but moves towards socialised forms of accountability. Institutions are often established by a powerful actor or coalition of actors who enforce rules that favour their interests (Scott, 1995b).

process. The fieldwork studies are then presented which further illustrate the influence of institutionalisation (case 1) and social inequality (case 2) on organisational practices of accountability. This is followed by a discussion of the differences and similarities of accountability processes in the two cases. The paper concludes with a summary of theoretical conjectures identified.

Accountability and institutionalisation

The influence of culture, which Hofstede (1991) described as the collective programming of the mind, on accountability is an element to be considered in understanding accountability relationships and construction. Casson (1993) argued that a group's culture affects individual's behaviour through its impact on preferences and beliefs. The influence of laws, values, and beliefs, as cultural elements, on accountability construction may be explored through Scott's (1995a) institutional elements: regulative, normative and cognitive. The regulative pillar is concerned with rulesetting, monitoring and sanctioning activities (Scott, 1995a). The processes of establishing rules and inspecting

others' conformity to them may operate through informal or formal rules and laws. The regulative pillar's emphasis is on conformity to rules and legitimation follows from adopting regulatory requirements. The normative pillar emphasises a prescriptive, evaluative, and obligatory dimension comprising socially mediated values, norms and roles (Scott, 1995a). Values are conceptions of the preferred or desirable structure or behaviour to which existing structures or behaviour can be compared and assessed whereas norms specify how things should be done (Scott, 1995a). Once internalised, policies based on these rules and norms tend to persist because they are integrated within people's thinking and behaviour. Behaviour is guided by a sense of what is appropriate and by social obligations to others. Legitimation follows from the pressure to conform to accepted norms.

The cognitive pillar emphasises cultural systems and constitutive rules that are involved in the creation of categories and the construction of typifications that support collective action (Scott, 1995a). The cognitive approach stresses the legitimacy that comes from adopting a common frame

taken by the accountable person or entity. These justifications may be based on inter alia economic, political, social, personal, and legal reasons. Jackson's definition focuses on the explanation and justification processes with emphasis on power relations and social interaction.

What is clear from the definitions of accountability outlined above is that there has to be at least two parties involved in the accountability process. The relationship is such that one party (the 'Principal') demands the explanations and reasons for conduct while the other (the 'Agent')⁽¹⁾ provides them. The relationship between the two is one of power in that the principal has the power to demand and get accounts from the agent. The question of why (and how) this relationship exists informs the core argument of this paper.

The central argument of this paper is that accountability is driven to some extent by cultural factors which include not only economic but also legal, social and political elements. Further, accountability is not predetermined within an organisation solely upon formal contractual relations

but is the product of social construction (of reality). Organisational participants are themselves social actors whose knowledge and hence behaviour and conduct in the organisation are socially constructed. Giddens (1979) regards accountability as a chronic feature of daily conduct.

Accountability is therefore a social construction process that is based not only on economic justifications but on other reasons as well. Social construction theory, we argue, has potential to lead to a richer understanding of organisational accountability. In particular, it enables the role played by culture in constructions of accountability to be illuminated, amplified and understood.

This paper utilises data from two fieldwork case studies to demonstrate the role played by culture in constructing accountability relationships in organisational contexts. Two sections precede the field work-studies. The first starts by defining institutions and institution-alisation process and their relationship to accountability. The second section introduces and identifies the notion of social inequality and how it influences accountability

**Understanding of Organisational
Accountability: An Institutional
and Social Construction
Perspective.**

Mustafa M.S. Fokla

Faculty of Economics, University of Garyounis, Libya

Onkutwile Othata

Faculty of Commerce, University of Botswana, Botswana

Abstract

Conventional wisdom assumes that accountability in formal organisations arises because one party has entrusted resources to another. This paper using insights from social construction and institutional theory, reflects on data from two case studies conducted in Botswana and Libya to demonstrate that in addition to conventional wisdom, organisational practices and patterns of accountability are influenced by and reflect patterns of power relations already existing in wider social contexts. The power relations existing in social contexts are influenced by cultural and religious concerns. The cultural and religious concerns were themselves social constructions of reality emanating from values deeply entrenched in past events and beliefs. The paper concludes that in context and environments characterised by strong social values and beliefs, accountability practices and processes in formal organisations are likely to be heavily influenced by values and beliefs held at wider societal levels.

Introduction

Accountability is about a preparedness to give explanations and justifications. It can be defined as “the onus, requirement, or responsibility to provide an account (by no means necessarily a financial account) or reckoning of the actions for which one is held responsible” (Gray et al, 1987 : 2). This definition links accountability with responsibility where the former is established to ensure the latter. Roberts and scapens

(1985: 447) define accountability as “the giving and demanding of reasons for conduct .” Jackson (1982: 220) provides another definition of accountability as a process that “involves explaining or justifying through the giving of information what has been done, what is currently being done and what is planned.” From this definition , providing accounts may involve justifying ex-post, current and ex-ante events taken or to be

ARTICLES

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research , through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business" volume 25 for the year 2006.This volume includes several researchs , and essayes , which were submitted and accepted for publication during 2007 . These articles are in the area of economics, management ,accounting , finance , political science , and statistics .

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period of January-December 2006 , for the purpose of facilitating research function by post graduate students in libya .

This journal accepts , theoretical and applied researches in related fields of interest .It also welcomes all scientific criticism , comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be ascientific mean for communications between all interestd parties in the field of scientific reseach in the area of economics , business , political science , and applied quantitative methode in libya and abroad .

The Editors

Contents

Introduction

○ Articles

- Understanding of Organisational Accountability: An Institutional and Social Construction Perspective.....1
Dr. Mustafa M.S. Fokla Dr. Onkurtwile Othata

- Examination and Comparison of the Impact of Oil Price Changes on the Libyan and UK Macro-Economies.....30
Dr. Idris Elsharif Dr. Bruce Burton Prof. Bill Nixon

○ Abstracts

- Effecting Factors in Developing Accountancy in Libya57
Dr. Bashir M. Ashur Derwish Mr. Abdelmola Ali Elghali

- Econometrics Applications On Developing Economies Data ; Some Restrictions58
Dr. Mahmoud S. el fakhri

- Justification Strategy in auditing : philosophical and practical View point , for improving the level of external auditor's performance Quality59
Dr. Awad A. M. Alrowiaty

- Political Culture of the Political Elite in Libya : A Study of Political Preparation Programmes of the Secretariat of the BC and Secretariat of the PC60
Dr. Amal Suleiman Obeidi

- Strategies of the privatization61
Dr. Abdelaziz A. Abubaker Miss: Laila S. Mohamed

Journal of
DIRASAT
IN ECONOMICS
AND BUSINESS

Managing Editor

Prof. EL Kilani A. EL Kilani ,Ph.D

Editor

Dr. Faisal S. El kikhia, Ph.D

Associate Editors

Prof. Fathi S. Abusedra, Ph.D

Prof. Salem E . Elhossade, Ph.D

Prof. Ali Saeid Ali,Ph.D

Editorial Assistant

Miss. Basma M. Elzawi

Advisory Committee

Prof. Ben Issa A. Hudanah, Ph.D

Prof. Mahmoud M. Baadi, Ph.D

Prof. Ali M. Shembesh,Ph.D

Dr. Ibrahim S. Elrifadi, Ph.D

Volume 25 2006